قائمة المحتويات	رقم الصفحة
مجلس الإدارة	7
كلمة رئيس مجلس الإدارة	8
تقرير مجلس الإدارة 2021	11
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021	43
البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2021	133
الحاكمية المؤسسية	149
الإفصاح والشفافية	158
شبكة فروع بنك الأردن- سورية	160

بنك الأردن– سورية

شركة مساهمة سورية, تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم (36/م.و) الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية, وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم /15351/ تاريخ 28 أيار 2008, وفي سجل المصارف تحت الرقم /17/ تاريخ 29 تموز 2008.
رأسمال البنك المدفوع كما المصرح به 3,000,000,000 ل.س (3 مليار ليرة سورية), موزع على 30 مليون سهم.
تم إدراج سهم بنك الأردن– سورية في سوق دمشق للأوراق المالية, في السوق الموازي بتاريخ 2010/6/23, تحت الرمز BOJS.

العنوان: الإدارة العامة – دمشق – ساحة السبع بحرات – شارع بغداد
صندوق بريد: 8058 دمشق – سورية
هاتف: 22900000 (11) 963+ رباعي: 9943
فاكس: 2315368 (11) 963+
البريد الإلكتروني: info@bankofjordansyria.com
الموقع الإلكتروني: www.bankofjordansyria.com
/www.facebook.com/bojsy
/www.instagram.com/bank of jordan syria/
/www.linkedin.com/in/bank-of-jordan-syria-380204227

سيادة الرئيس

الدكتور بشار حافظ الأسد

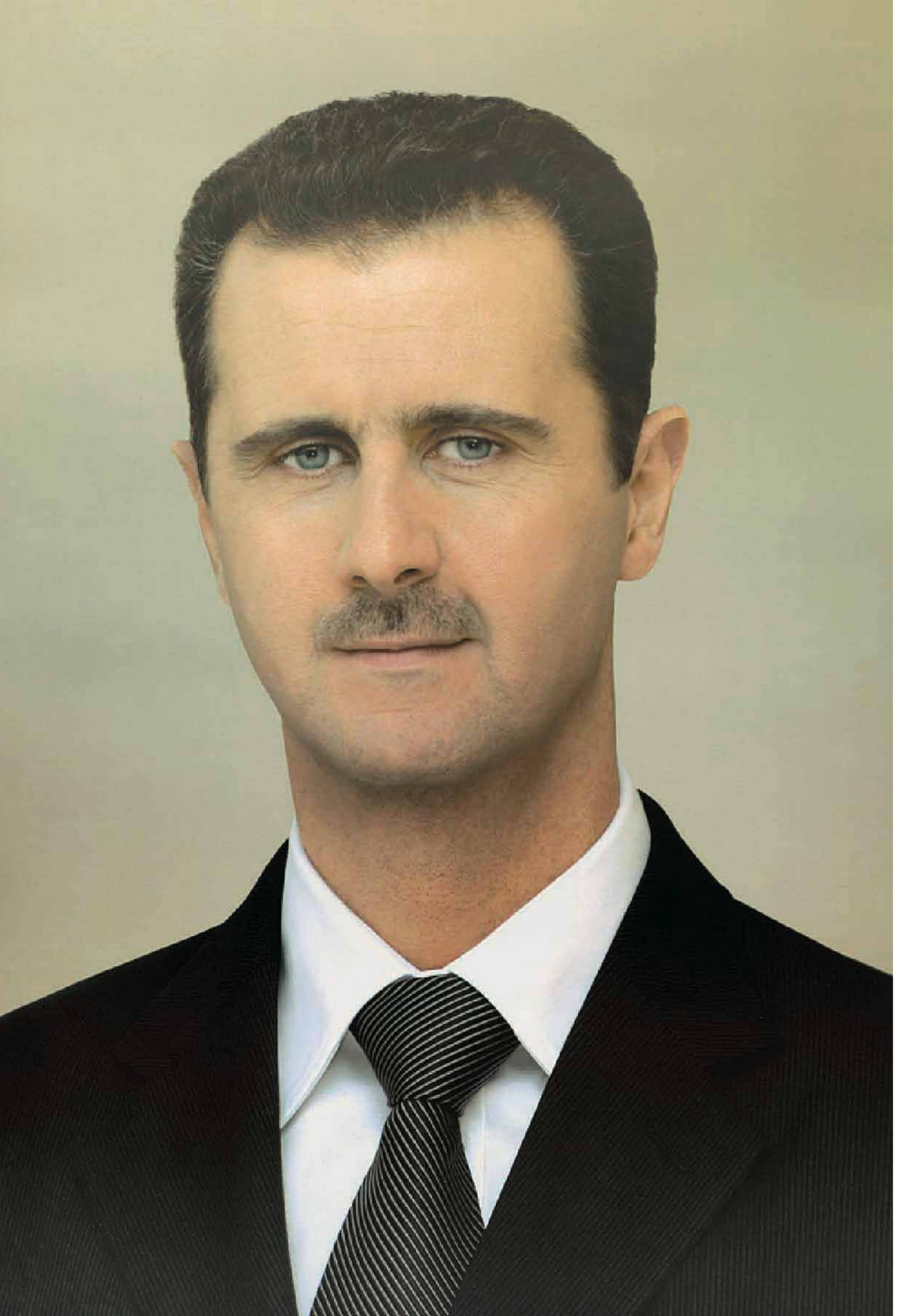

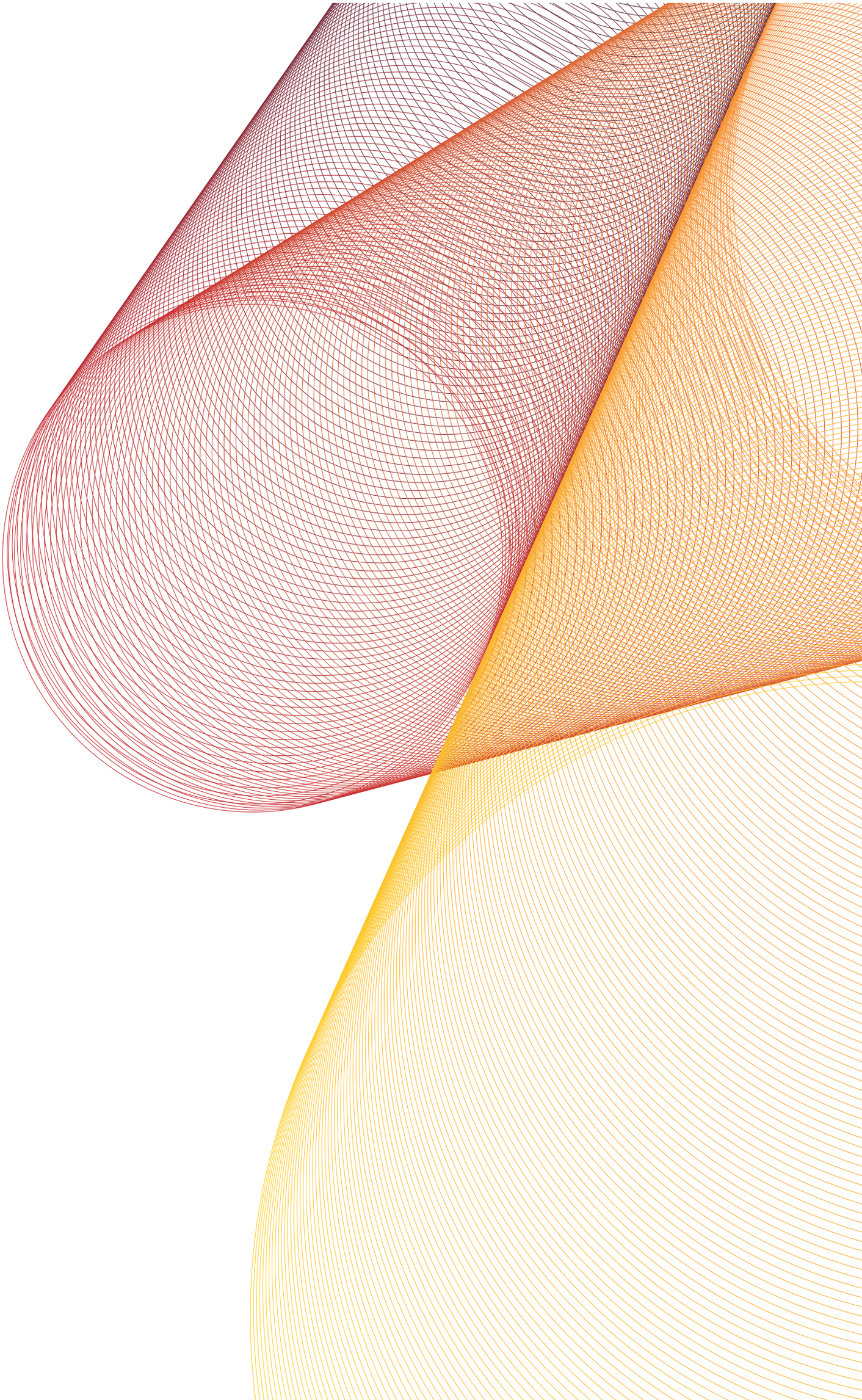

رؤيتنا

أن نكـون بنـكاً رائـداً فـي سـورية وحيثمـا نتواجـد فـي العالـم, نتفـوّق فـي تلبيـة احتياجـات وتطلعـات عملائنـا الماليّـة والمصرفيّـة, ونواصـل التّطـور والارتقـاء بخدمتهـم, وبنـاء علاقـة متميـزة معهـم.

رسالتنا

نعمـل بـكل طاقاتنـا لنكـون الشـريك الأقـوى والأقـرب للعمـلاء, نلبـي احتياجاتهـم ونسـتجيب لتوقعاتهـم مـن خـلال مجموعـة خدمـات وحلـول ماليّـة ومصرفيّـة متطـورة ذات قيمـة مضافـة, تسـهم فـي تحقيـق آمالهـم وطموحاتهـم بمسـتقبل أكثـر نجاحـاً.

نعامـل ونتعامـل بشـفافية وعدالـة وروح الفريـق المؤهـل والمحفّـز, ونعظّـم قيمـة مؤسسـتنا ونعمـل معـاً كنمـوذج إيجابـي وفعّـال يسـهم فـي تطـور وتقـدّم المجتمـع.

قيمنا الجوهرية

- النّزاهة : تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي, ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.
- الشّفافية : الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنيّة.
- الابتـكار : السّعي الدائـم إلـى التعلـم ودعـم الابتـكارات المفيـدة, والاسـتفادة مـن الخبـرات العالميّـة فـي ابتـكار الحلـول المحليّـة الرائـدة المبنيّـة علـى خبـرات عاليـة المسـتوى والتّرحيـب بالتغييـر الإيجابـي.
- العمـل الجماعـي : العمـل بـروح الفريـق وبشـكل مؤسسـي علـى كافـة المسـتويات لتحقيـق أهـداف البنـك بكفـاءة وفاعليـة.
- الانتماء : الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.
- الرّيـادة : العمـل علـى تنميـة المواهـب وخلـق القـدرات القياديـة لإيجـاد حلـول عمـل فاعلـة, تهـدف إلـى تلبيـة احتياجـات عملائنـا علـى أفضـل وجـه.
- تحقيـق النّجـاح فـي أعمالنـا والرّفاهيـة لموظفينـا وللمجتمعـات التـي نعمـل بداخلهـا : السّـعي من خـلال ثقافتنا وأفكارنـا وعملنـا الجماعـي إلـى ترسـيخ قيمنـا المميـزة فـي تعاملنـا مـع أفـراد المجتمع مـن حولنا.

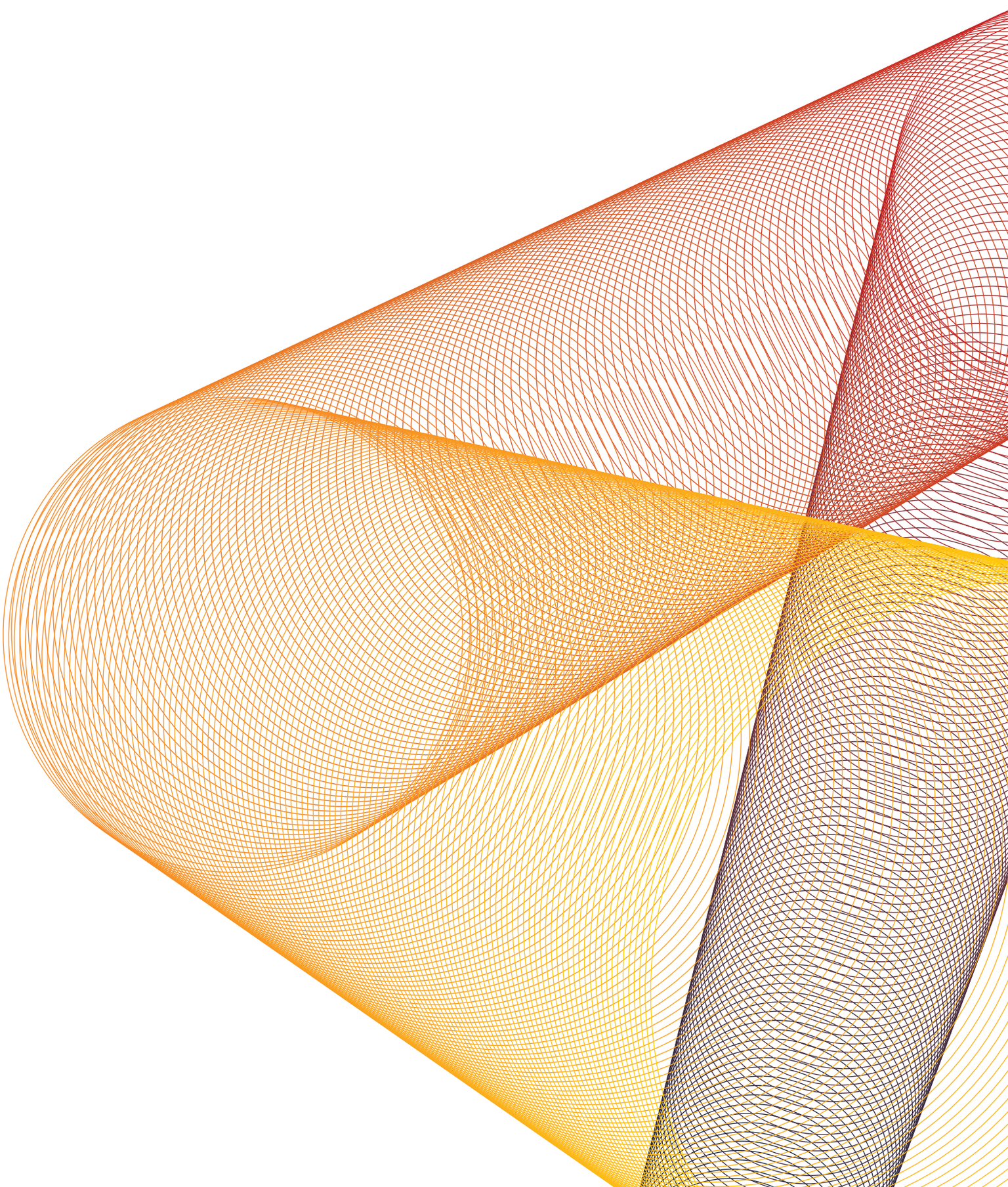

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة [1]

السيد صالح رجب عليان حماد (ممثل بنك الأردن) [2]

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد عبد العزيز رشيد السخني

الأعضاء

السيد نادر محمد خليل سرحان (ممثل بنك الأردن)

السيد محمد أسعد محمد نزار هارون (ممثل بنك الأردن)

السيد محمد منار الجلاد (توفي بتاريخ 2021/12/1)

السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام

السيدة هانيا محمد قحطان العيطة

السيدة ديانا طريف الأخرس

السيد محمد درويش العجلاني

المدير العام

السيد رائف يوسف جميل أبو داهود

مدقق الحسابات

مكتب السيد محمد يوسف الصيرفي

(1: السيد شاكر توفيق فاخوري (ممثل بنك الأردن) رئيس مجلس ادارة لغاية 2019/8/4 وانسحب من عضوية مجلس الادارة بتاريخ 2019/9/10)
(2: تم تعيين السيد صالح رجب عليان حماد (ممثل بنك الأردن) كرئيس مجلس إدارة بتاريخ 2019/8/4)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

حضرات السّيدات والسّادة مساهمي بنك الأردن- سورية الكرام،،

يسعدني أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي لبنك الأردن سورية، متضمناً البيانات المالية للبنك، وأبرز الإنجازات التي تم تحقيقها والأهداف المستقبلية.

وقد جاء التقرير متوافقاً مع كافة القوانين والأنظمة وتعليمات السلطات الرقابية، بما فيها قواعد الحاكمية المؤسسية والإفصاح والشفافية وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

السّادة المساهمين الكرام ،،،

يواجه التعافي الاقتصادي العالمي تحديات متعددة مع دخول جائحة كورونا عامها الثالث، فعلى الرغم من النمو الذي تحقق بالعام 2021 وظهور بوادر التعافي في ظل نشر اللقاحات، إلا أن الاقتصاد العالمي عاد للتباطؤ مع ظهور المتحورات الجديدة، وما زاد من تحديات آفاق الاقتصاد العالمي الآثار الاقتصادية والإنسانية لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، واستمرار تحديات سلاسل الإمداد ونقص العمالة وضغوطات ناجمة عن قوة الطلب وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأولية. كما أن مستويات الدين القياسية وتصاعد معدلات التضخم مع توقعات ارتفاع أسعار الفائدة تقيّد قدرة الكثير من البلدان على التصدي لتجدد الاضطرابات، وبالتالي فقد خفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو العالمي إلى 3.6% لعام 2022 و2023 مقابل نمو بمعدل 6.1% لعام 2021.

ولا يخفى على أحد حجم التحديات التي واجهت الاقتصاد السوري منذ عام 2011 بسبب الاضطرابات السياسية التي ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية، وكان الأثر الأكبر عام 2021 بسبب الأحداث التي رافقت انتشار مرض كورونا من اغلاقات وانكماش للاقتصاد، بالإضافة للأزمة السياسية المالية التي أصابت لبنان في أواخر عام 2019 والتي ألحقت ضرراً بالاقتصاد السوري عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً، وشكلت القيود التي فرضتها البنوك اللبنانية ضغطاً إضافياً على حركة رؤوس الأموال السورية، بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على البلد.

وبالرغم من هذه التحديات، إلا أن مصرفنا استطاع تجاوز غالبية العقبات التي أفرزتها الأزمة، مما مكننا من تحقيق استمرارية الأعمال، وإدارة الموجودات والمطلوبات ضمن الطاقات والإمكانات المتاحة بمهنية وكفاءة، للارتقاء بمستوى خدمات البنك بما يواكب التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وبما يلبي مفهوم الجاهزية من خلال تقديم الخدمة التي يحتاجها العميل بظل ظروف الأزمة. وعليه، فقد استمر العمل باستراتيجية المحافظة على توفير الخدمات المصرفية للعملاء، والاستمرار بمنح تسهيلات ائتمانية جديدة مع تكثيف جهود تحصيل الديون المتعثرة، إضافة لتفعيل بعض الخدمات المصرفية الأخرى.

كما نؤكد على استمرارنا بالنهج الذي تم خلال السنوات السابقة من الأزمة، بالحرص على استقطاب ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة، مع التركيز على توسيع قاعدة المودعين بهدف تخفيض مخاطر التركز بالودائع ذات المبالغ الكبيرة نسبياً، وعليه فإننا نحرص على الاحتفاظ بنسب سيولة تتجاوز النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية، وذلك لتخفيض المخاطر بهدف ضمان حقوق المساهمين والمودعين.

وانسجاماً مع التغيرات في سلوك العملاء والتي اتجهت نحو الخدمات الإلكترونية والرقمية، سيعمل البنك على استكمال خططه في تطبيق تقنيات جديدة لتطوير هذه الخدمات مع ضمان السهولة والأمان في استخدامها للارتقاء بمستوى خدمات البنك بما يواكب التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وبالتالي تحقيق أثر ملموس وتقديم قيمة مضافة لعملائنا، حيث تستند استراتيجيتنا على تهيئة البنك للاستفادة من فرص النمو المستقبلية والتوجه نحو الجاهزية في تلبية احتياجات العملاء.

ونأمل خلال الفترة القادمة بتعافٍ تدريجي للاقتصاد السوري نتيجةً لطبيعة هذا الاقتصاد وتنوعه وما يتسم به من ديناميكية، إضافة للسياسات والإجراءات التي عملت وتعمل عليها الحكومة لاستدامة النشاط الاقتصادي، والعودة للحركة التجارية والاستثمارية مع دول المنطقة. وهو ما يخلق فرصاً كبيرةً أمام مؤسستنا للاستفادة من هذه المقومات والعلاقات الاقتصادية.

كما نؤكد أننا على ثقة تامة في أن استراتيجيتنا القائمة على أسس واضحة, والتزامنا الدائم بتقديم أفضل الخدمات للعملاء, مع تطبيق أعلى معايير الحوكمة على مستوى كافة عمليات البنك والالتزام التام بمبادئ الشفافية والإفصاح, سوف يمكننا من تحقيق أفضل مستويات الأداء لمساهمينا وعملائنا وموظفينا.

السّادة المساهمين الكرام ,,,

أظهرت نتائج البنك المالية للعام 2021 نمواً في صافي الربح بعد الضريبة حيث بلغ 33.7 مليار ليرة سورية عام 2021 مقابل 19.5 مليار ليرة سورية عام 2020 محققاً نمواً بحوالي 14.2 مليار ليرة سورية وبنسبة 73%, وبناء عليه, فقد ازدادت مجموع حقوق المساهمين من 26.6 مليار ليرة في عام 2020 إلى 60.3 مليار ليرة في عام 2021 وبنسبة ارتفاع 127%. كما حقق البنك ربح تشغيلي بعد استثناء أرباح تقييم القطع البنيوي بعد الضريبة بقيمة 2.06 مليار ليرة سورية عام 2021 مقارنة بخسارة بقيمة 1.1 مليار ليرة عام 2020. كما ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 69% ليبلغ 37.5 مليار ليرة سورية, مقارنة بقيمة 22.2 مليار ليرة سورية في عام 2020, في حين ازدادت المصاريف التشغيلية بنحو 735 مليون ليرة سورية وبنسبة ارتفاع بحوالي 28% لتبلغ 3.4 مليار ليرة سورية لتغطية النفقات التشغيلية وارتفاع أسعار الخدمات وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في البنك إضافةً لزيادة نفقات الموظفين بما يسهم في تغطية ارتفاع اسعار المواد والخدمات الذي شهده عام 2021.

وعلى صعيد المركز المالي للبنك فقد بلغت إجمالي موجودات البنك 245 مليار ليرة سورية بارتفاع بقيمة 161 مليار ليرة سورية عن عام 2020 وبنسبة 191%, وسجلت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي 35.1 مليار ليرة سورية محققة نمواً بمبلغ 17.1 مليار ليرة سورية وبحوالي 95%. في حين سجلت ودائع العملاء لدى البنك ارتفاعاً بحوالي 104 مليار ليرة سورية حيث بلغت 147 مليار ليرة في 2021.

وعلى صعيد نسب الملاءة والمتانة المالية والسيولة, فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال 110.6% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي والمحددة بنسبة 8%, كما انخفضت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى 25.77% لعام 2021 مقابل 29.09% لعام 2020, وبنسبة تغطية 100%. كما حافظ البنك على نسب سيولة تفوق متطلبات السلطات الرقابية حيث بلغت 110% لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30%, وبلغت 42% بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20%.

وفي الختام,, فإنني أتقدم إليكم بالشكر الجزيل بإسمي وباسم أعضاء مجلس الادارة على ثقتكم ودعمكم, كما أوجه شكري الى عملائنا على ثقتهم الغالية التي كانت دائماً محل تقديرنا واعتزازنا, والشكر موصول أيضاً لفريق موظفي البنك على تفانيهم وجهودهم في تحقيق نتائج البنك. كما أعبر عن تقديري للمؤسسات الوطنية, وعلى رأسها مصرف سورية المركزي, وهيئة الأوراق والأسواق المالية, ووزارة المالية, ووزارة الاقتصاد, ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك, وكافة الجهات الرسمية, على جهودهم ودعمهم للقطاع المصرفي.

والله وليّ التّوفيق

صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

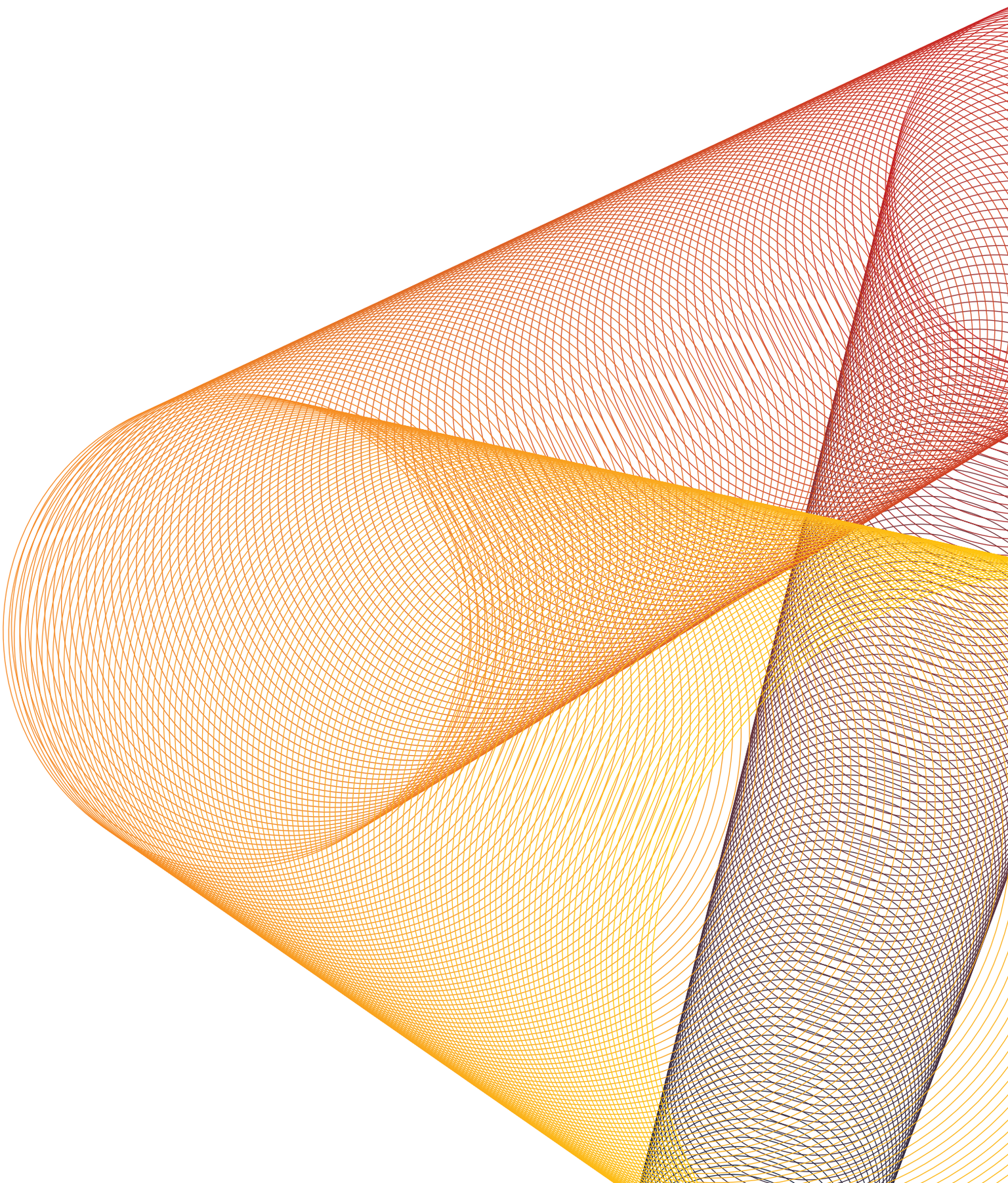

تقرير مجلس الإدارة 2021

الأداء الاقتصـــادي 2021	12
المركـــز التنـــافسي 2021	24
الأنشطـــة والإنجـــازات 2021	26
تحلـــيـــل المركـــز المالـي ونتـــائج الأعمـال لسـنة 2021	32
أهداف خطتنا المستقبلية 2022	37

الأداء الاقتصادي 2021

يشهد الاقتصاد العالمي انتعاشا قويا لكنه متفاوت, ويتركز النمو في عدد قليل من الاقتصادات الكبرى, في حين تتخلف معظم اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية عن الركب. ففي البلدان منخفضة الدخل, أدت آثار جائحة كورونا إلى تبديد المكاسب التي حققت من قبل في مجال الحد من الفقر وأدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وغير ذلك من التحديات القائمة منذ عهد بعيد. ويواجه واضعو السياسات في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية صعوبة في تحقيق التوازن, فيما يسعون إلى تعزيز الانتعاش مع الحفاظ على استقرار الأسعار واستدامة المالية العامة. ويمكن لواضعي السياسات المساعدة في ترسيخ الانتعاش الدائم من خلال النهوض بإصلاحات تعزز النمو, وتوجيه دفة اقتصاداتهم نحو مسار التنمية الخضراء الشاملة والقادرة على مواجهة التحديات.

ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا قدره 5,9% في 2021 و 4,9% في 2022,. ويعكس تخفيض التوقعات لعام 2021 الخفض المتعلق بالاقتصادات المتقدمة – والذي يرجع جزئيا إلى الانقطاعات في سلاسل الإمداد – وكذلك المتعلق بالبلدان النامية منخفضة الدخل, الذي يرجع في معظمه إلى تفاقم ديناميكية الجائحة. حيث تم رفع توقعات النمو بالولايات المتحدة, بينما تم خفضها بالبلدان الناشئة مما يشير إلى أن هذه الدول النامية ستعاني أكثر من انتشار المتحور الجديد, بسبب تأخر التطعيمات. ويبدو أن التصدعات التي أحدثها الفيروس ستستمر لفترة أطول. وقد زاد عدم اليقين بشأن مدى السرعة التي يمكن بها التغلب على الجائحة, نتيجة لسرعة انتشار سلالة «دلتا» ومخاطر ظهور سلالات متحورة جديدة. وأصبح الاختيار بين بدائل السياسات أكثر صعوبة, نظرا لمحدودية المجال المتاح للتصرف.

أما بالنسبة للاقتصاد السوري الذي كان قبل الأزمة من أكثر اقتصاديات الدول النامية تنوعا, وكانت سوريا تمتاز برخص منتجاتها وجودة صناعاتها الاستهلاكية وعراقة تاريخها قبلة لملايين السياح سنويا , فقد أدت الحرب إلى انخفاض الانتاج وتردي الخدمات وارتفاع مستوى الاسعار
وقد عانى السوريين من ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة.حيث أضحت السلع الأساسية نادرة يصطف الناس طوابير يومية طويلة للحصول على القليل المتوفر وتدهورت الليرة السورية أمام العملات الأجنبية, وتراجعت القدرة الشرائية بسبب زيادة نسب التضخم وارتفاع الأسعار وندرة فرص العمل وخروج الأراضي الزراعية الشاسعة عن الخدمة .
انه عام الأزمة الاقتصادية وهو اسوأ من الحرب ذاتها , لدولة عانت من حرب وعقوبات جائرة,حيث استمر الاقتصاد السوري في مواجهة ثلاث تحديات التي واجهها في العام الماضي :

1)العقوبات الاقتصادية المفروضة في عام 2020 تحت ما يسمى قانون قيصر التي ما تزال الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية تفرضها بالاضافة إلى حصارا جائرا على سوريا مما انعكس سلبا على حياة السوريين, وجمدت أرصدة الدولة ومئات الشركات والأفراد وحظرتصدير أي سلع إلى سوريا أو الاستثمار فيها, كما يعاقب كل من يشترك بمشاريع البنى التحتية والطاقة, في إطار إعمار سوريا, كما تم حظر الصفقات التي تشمل منتجات النفط والغاز. فتم منع استيراد المشتقات النفطية ومن بينها الغاز إلى البلاد . لذلك عانت سوريا من أزمة في عدم توفر الوقود والغاز مما أدى إلى نقص حاد في الدواء وقد أغلقت الكثيرمن معامل الأدوية أبوابها جرّاء الصدامات الجارية, وارتفاع كلفة الوقود, وغيرها من المنتجات الصيدلانية المنقذة للأرواح وايضا بعض السلع الغذائية وارتفاع اسعارها لأكثر من الضعف.

2) استمرار انتشار جائحة فيروس كورونا مع ظهور متحور جديد (دلتا). وازدياد اصطياد الأرواح وكذلك تأثير اغلاق معبر نصيب الذي تم اغلاقه بسبب جائحة كورونا بعد انا كان قد تم فتحه في عام 2018 والذي أدى اغلاقه إلى أزمة اقتصادية لكل من سوريا والأردن على مدى السنوات الماضية.

3) الأزمة الاقتصادية والمالية اللبنانية وما نجم عن انفجار مرفأ بيروت وبالرغم من مرور عام عليه
إلا أنه أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية وانعدام الاستقرار السياسي في لبنان الذي انعكس على سوريا , كل ذلك أدى إلى انهيار في الليرتين اللبنانية والسورية, ووصول سعر صرفها لحدود غير مسبوقة
حيث لطالما كان لبنان يشكل تنفسا للاقتصاد السوري, بحكم القرب الجغرافي والسياسي إلى حد ما. وهي بمثابة الرئة الاقتصادية لسوريا, نظرا لكبر حجم المدخرات السورية في البنوك اللبنانية, بالتالي أي ضرر في المصارف والبنوك اللبنانية, سيؤدي بالضرورة إلى إلحاق الضرر بالودائع السورية».
حيث أن حاجة لبنان المتزايدة إلى العملة الأجنبية لإعادة بناء ما تضرر من انفجار مرفأ بيروت , شكلت ضغطا على الاقتصاد السوري,

وخـروج المرفـأ عـن العمـل حـرم سـوريا مـن بوابـة هامـة لتصديـر المنتجـات, والـذي كان يعتمـد علـى لبنـان لتأميـن جـزء كبيـر مـن المـواد نظـرا لحالـة الحصـار التـي يعيشـها جـراء العقوبـات الأمريكيـة وقانـون قيصـر».

لكن بالرغم من كل التحديات التي عاشتها البلاد إلا أن علائم الفرج باتت تلوح في الأفق حيث :
-كان هنـاك انجـازات ميدانيـة كبيـرة للجيـش العربـي السـوري فـي مكافحـة الإرهـاب حيـث أعـادت القـوات الحكوميـة تدريجيـاً, فـرض سـيطرتها علـى غالبيـة أنحـاء البـلاد.
-كذلـك تحسـن فـي الإنتـاج الزراعـي جنـوب وغـرب البـلاد وشـرق الفـرات, وإعـادة تأهيـل بعـض الصناعـات الخفيفـة فـي مجـالات الأغذيـة والأدويـة فـي دمشـق وحلـب وحمـص.
-اعلنـت وزارة الماليـة ارتفـاع الإيـرادات العامـة التـي حصّلتهـا خـلال العـام الحالـي بنسـبة 160% عـن قيمتهـا فـي الفتـرة نفسـها مـن العـام الماضي.
-نجـاح الدبلوماسـية السـورية فـي ضمـان تغييـر وضـع سـوريا علـى السـاحة الدولية.حيـث نشـهد عـودة التواصـل بيـن سـوريا والعديـد مـن الـدول منهـا :

1) المملكة الأردنية الهاشمية :

هـو البلـد الـذي أبـدى الرغبـة الأكثـر إلحاحـاً فـي التقـارب مـع سـوريا حيـث أشـارت تقاريـر إلـى أن المملكـة علـى وشـك اسـتعادة العلاقـات الكاملـة .
وقد صرح مدير عام ’المنطقة الحرة الأردنية- السورية إن من المرجح أن يعاد تشغيل المنطقة قبل نهاية العام الحالي.
وكذلـك افتتحـت الأردن يـوم الأربعـاء 4 أغسـطس 2021 الفائـت معبـر نصيـب الحـدودي مـع سـوريا. , والـذي سـيؤدي إلـى تحسـين الأحـوال الاقتصاديـة نظـراً لاعتمـاد كلا البلديـن علـى الممـرات البريـة فـي التبـادل التجـاري ودخـول البضائـع
كمـا اتفـق مسـؤولون مـن الأردن ومصـر وسـوريا, علـى البـدء فـي إعـادة تأهيـل خـط الغـاز العربـي لتصديـر الغـاز المصـري إلـى لبنـان عبـر الأردن وسـوريا, ومـن ثـم إلـى أوروبـا عبـر تركيـا.

2)الامارات العربية المتحدة :

اعلنـت وزارة الكهربـاء , عـن توقيـع اتفاقيـة تعـاون مـع ’تجمـع شـركات إماراتيـة” لإنشـاء محطـة توليـد كهروضوئيـة باسـتطاعة 300 ميغـاواط بريـف دمشـق..
بحـث وزيـرا الاقتصـاد السـوري والإماراتـي خـلال لقـاء علـى هامـش معـرض «إكسـبو دبـي» العلاقـات الاقتصاديـة وضمنهـا الاتفـاق علـى إعـادة تشـكيل وتفعيـل مجلـس رجـال الأعمـال السـوري الإماراتـي بهـدف تشـجيع التبـادل التجـاري والاقتصـادي بيـن البلديـن خـلال المرحلـة المقبلـة
كانت دولة الإمارات سبّاقة إلى طرح فكرة رفع الحصار عن سوريا
كمـا أعلنـت وزارة الاقتصـاد الإماراتيـة أنهـا وافقـت علـى تعزيـز التعـاون الاقتصـادي واستكشـاف آفـاق جديـدة مـع سـوريا, وذلـك بعـد مـرور بضعـة أسـابيع علـى اللقـاء الـذي جـرى بيـن الوزيريـن الإماراتـي ونظيـره السـوري فـي دبـي لمناقشـة إعـادة إعمـار سـوريا.
وقد رحّبت العديد من الدول العربية بالزيارة وأثنت عليها كخطوة يمكن أن تسهّل عودة سوريا إلى الجامعة العربية.
حيـث بـدأت العديـد مـن العواصـم العربيـة فـي العمـل علـى إعـادة دمـج سـوريا فـي نسـق التفاعـلات العربيـة, وبـدأت بإحيـاء الروابـط الاقتصاديـة والدبلوماسـية بغـض النظـر عـن السياسـة الأميركيـة تجـاه سـوريا. وستشـهد الأيـام القادمـة المزيـدَ مـن الانفتـاح العربـي المرحـب بعـودة سـوريا إلـى الصـف العربـي.

الموازنة العامة للدولة 2022

أقـرّ «المجلـس الأعلـى للتخطيـط الاقتصـادي والاجتماعـي» فـي مجلـس الـوزراء السـوري، الاعتمـادات الأوليّـة لمشـروع الموازنـة العامـة للدولـة، للعـام القـادم 2022.بـــ 13325 مليـار ليـرة سـورية مقارنـة بـ 8500 مليـار ليـرة لموازنـة العـام 2021 بزيـادة تقـدر بنحـو 56 فـي المئـة .وذكـرت رئاسـة الحكومـة إن القيمـة الأوليـة للدعـم الاجتماعـي الـواردة فـي بنـود الموازنـة بلغـت نحـو 5529 مليـار ليـرة، مقارنـة بـ 3500 مليـار، فـي موازنـة العـام 2021.

حيث توزعت اعتمادات الموازنة بين 11 ألفًا و325 مليار ليرة نفقات جارية، وألفي مليار نفقات استثمارية

وقـد حـدد المجلـس توجهـات الموازنـة «بإعـادة ترتيـب أولويـات الإنفـاق بمـا يضمن الاسـتخدام الأمثـل للمـوارد المتاحـة والنهـوض بالعملية الإنتاجيـة وتأميـن الخدمـات الأساسـية للمواطنيـن والتركيـز علـى المشـاريع التـي تمـت تنفيذهـا مباشـرة وحصـر أولوياتهـا وإعـادة ترتيبهـا ودعـم وتحفيـز القطـاع الزراعـي والصناعـي والسـياحي بمـا يحقـق تنميـة هـذه القطاعـات ويوفـر فـرص عمـل جديـدة وزيـادة الإنتـاج وتأميـن حاجـة السـوق المحليـة والتصديـر

حيـث ركـز المشـروع علـى تأميـن متطلبـات الجيـش والقـوات المسـلحة وتعزيـز صمـوده والاسـتمرار باتخـاذ الإجـراءات لتحسـين معيشـة المواطـن وإعـادة هيكلـة الدعـم وإيصالـه لمسـتحقيه. والاسـتمرار بدعـم الإنتـاج المحلـي وتنميتـه وتأميـن متطلبـات القطاعيـن الصناعـي والزراعـي. والاسـتمرار ببرنامـج دعـم أسـعار الفائـدة لتأميـن حصـول المنتجيـن علـى التمويـل. وتعديـل التشـريعات الضريبيـة وأتمتـة الإدارة الضريبيـة وتطويـر القطـاع المصرفـي والتأمينـي

كمـا ركـز علـى الاسـتمرار بتنظيـم وإدارة سـوق القطـع الأجنبـي. وتشـديد الرقابـة عليـه وتعزيـز برنامـج الدفـع الالكترونـي وتنميـة الصـادرات وتعزيـز تنافسـيتها. وتشـجيع الاسـتثمار بالقطـاع السـياحي. ورفـع جـودة التعليـم وربطـه مـع احتياجـات سـوق العمـل. وتحقيـق العدالـة فـي الحصـول علـى الخدمـات الصحيـة والعلاجيـة واللقاحـات

هـذا وسـيتم توزيـع الدعـم فـي موازنـة العـام المقبـل علـى مجموعـات، أهمهـا دعـم المشـتقات النفطيـة الـذي بلـغ نحـو ألفيـن و700 مليـار ليـرة، ودعـم الدقيـق التمويـني بألفيـن و400 مليـار ليـرة، ودعـم السـكر والأرز التمويـني بـ300 مليـار ليرة.

كمـا خُصـص مبلـغ 50 مليـار ليـرة لصنـدوق دعـم الإنتـاج الزراعـي، و50 مليـار ليـرة لدعـم صنـدوق المعونـة الاجتماعيـة، ونحـو 30 مليـار ليـرة لصنـدوق الـري الحديـث وصنـدوق الجفـاف،..

وعجـز الموازنـة هـو الحالـة التـي تتجـاوز فيهـا النفقـات حجـم الإيـرادات خـلال فتـرة زمنيـة محـددة، بحيـث يكـون إنفـاق الفـرد أو الحكومـة أكثـر مـن الإيـرادات المتاحـة.

وفيمـا يلـي مقارنـة لتطـور حجـم الموازنـة العامـة للدولـة فـي سـنوات الأزمـة مقاسـة بسـعر صـرف الليـرة السـورية مقابـل الـدولار الأمريكـي :

العام	قيمة الموازنة بالليرة السورية	قيمة الموازنة بالدولار الأمريكي	سعر الصرف الرسمي
2010	750 مليار ل.س	16.4 مليار دولار	45.5 ل.س/ دولار
2011	835 مليار ل.س	18.3 مليار دولار	45.5 ل.س/ دولار
2012	1,326 مليار ل.س	24.1 مليار دولار	55 ل.س/ دولار
2013	1,383 مليار ل.س	20.4 مليار دولار	67.5 ل.س/ دولار
2014	1,390 مليار ل.س	9.9 مليار دولار	140 ل.س/ دولار
2015	1,554 مليار ل.س	15.36 مليار دولار	150 ل.س/ دولار
2016	1,980 مليار ل.س	7.9 مليار دولار	250 ل.س/ دولار
2017	2,660 مليار ل.س	5.1 مليار دولار	517 ل.س/ دولار
2018	3,187 مليار ل.س	6.3 مليار دولار	500 ل.س/ دولار
2019	3,882 مليار ل.س	8.9 مليار دولار	435 ل.س/ دولار
2020	4,000 مليار ل.س	9.2 مليار دولار	434 ل.س/ دولار
2021	8500 مليار ل.س	7 مليار دولار	1250 ل.س/ دولار
2022	13325 مليار ل.س	5 مليار دولار	2512 ل.س / دولار

حيث نلاحظ انخفاض حجم موازنة 2022 بقيمة 2مليار دولار أمريكي عن موازنة عام 2021 (حسب سعر الصرف الرسمي)

قطاع التجارة [3]

تأتي أهمية التجارة الخارجية للدولة لضرورتها في تأمين المستلزمات المادية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية من سلع رأسمالية وآلات ومعدات ومواد خام ومواد نصف مصنعة, وتحقق التوازن في ميزان المدفوعات بين الصادرات والواردات, وتعتمد الدول على التجارة الخارجية من أجل زيادة رصيد العملات الصعبة في حساباتها, بسبب اعتماد عمليات التصدير والاستيراد على استخدام عملات أجنبية متنوعة.

تعتبر التجارة الخارجية مهمه جدا لما لها اثر كبير من احداث التنمية الاقتصادية من سلع والات ومعدات نصف مصتعة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بين الصادرات والواردات ولما لها اهمية كبيرة في رفع رصيد العملات الصعبة
عملت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال العام 2021 على حماية المنتج المحلي من خلال ترشيد المستوردات إضافة إلى دعم الصادرات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر عبر برامج تنفذها مؤسساتها (التجارة الخارجية وهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات وهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمناطق الحرة والمؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية).
وأصدرت الوزارة في الـ 16 من آب 2021 قراراً بإيقاف استيراد 20 مادة واردة في الدليل التطبيقي الإلكتروني المعتمد لمنح الموافقات لإجازات الاستيراد لمدة ستة أشهر وذلك بهدف تعزيز بنية الإنتاج المحلي في سياق البرنامج المتكامل الذي تعمل عليه الحكومة لتشجيع إحلال بدائل محلية للسلع المستوردة.
ووصل عدد المواد والقطاعات المستهدفة ببرنامج إحلال بدائل المستوردات إلى 69 مادة وقطاعاً فيما بلغ عدد المستثمرين الذين تقدموا بطلبات للاستفادة من المواد المعتمدة في البرنامج 53 مستثمراً صناعياً وزراعياً.
وبالنسبة لبرنامج دعم أسعار الفائدة بلغ عدد المستفيدين من قروض البرامج الفرعية منذ إطلاق البرنامج لغاية 15-12-2021 نحو 73 مستفيداً بقيمة دعم إجمالية قدرت بمليار و895 مليون ليرة.
كما عملت الوزارة على تحفيز الصناعيين على العمل وإيجاد أسواق لهم لتصريف منتجاتهم خارجياً من خلال البدء بصرف المستحقات الناتجة عن تنفيذ برنامج دعم الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير بنسبة دعم 10 بالمئة للمنتج المصدر (مصدر بنفسه) و7 بالمئة للمصدر بالنيابة عن الغير من قيمة الصادرات الصناعية وتحفيز المزارعين والفلاحين من خلال البدء بصرف المستحقات الناتجة عن تنفيذ برنامج دعم الإنتاج الزراعي المتاح للتصدير وذلك بنسبة دعم 25 بالمئة من أجور الشحن للمنتجات المصدرة إلى العراق ودول الخليج العربي فقط إضافة إلى المساهمة في تنظيم المشاركة السورية ودعم نحو 50 معرضاً خارجياً للترويج للمنتجات السورية.
وبناء على توصية اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 22-11-2021 تم اعتماد الآلية التنفيذية لمنح حوافز إنتاج وتصدير مادة الحمضيات وفق برنامج الاعتمادية لتسويق مادة الحمضيات خلال الفترة من الـ 2 من تشرين الثاني 2021 ولغاية الـ 30 من أيار 2022.
كما تم إنجاز قانون الاستثمار الجديد رقم 18 لعام 2021 والذي صدر بتاريخ 19-5-2021 ويتيح إمكانية الحصول على مجموعة من المحفزات والمزايا الضريبية والجمركية التي من شأنها التخفيف من الأعباء المالية عن المستثمرين في مرحلة التأسيس والإنتاج ووصل عدد المشاريع التي تم منحها إجازة استثمار مؤقتة وفق القانون 7 مشاريع في مجالات متعددة بتكلفة وصلت إلى نحو 286 مليار ليرة ومن المتوقع أن تؤمن فرص عمل لـ 144 عاملاً فيما بلغ عدد الطلبات المقدمة لمنح الإجازات 23 طلباً من مختلف المحافظات بتكلفة تقديرية بحدود 840 مليار ليرة من المتوقع أن تؤمن 2347 فرصة عمل.
وفي مجال تنظيم المعارض نظمت مؤسسة المعارض والأسواق الدولية 48 معرضاً متخصصاً ومنحت المؤسسة موافقات لإقامة 51 مهرجاناً و86 بازاراً.
وفي هذا الإطار جاءت مشاركة سورية في معرض اكسبو 2020 دبي بجناح متميز نال استحسان الزوار الذين اطلعوا على الإرث الحضاري المتنوع والغني الذي تمتلكه وكانت هناك زيارات لوفود رسمية ووفود من القطاع الخاص وشارك وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل في اليوم الوطني لسورية في المعرض وجرت لقاءات مثمرة مع عدد من المسؤولين من بعض الدول الصديقة المشاركة وتم بحث واقع العلاقات الاقتصادية والتجارية معها كما صدر قرار بتاريخ 13-10-2021 يقضي بتأسيس مجلس الأعمال السوري الإماراتي المشترك.
وفيما يتعلق بإدارة التجارة الخارجية عملت الوزارة على تأمين مستلزمات التشغيل للمشاريع القائمة أو قيد التنفيذ أو إعادة التأهيل بهدف زيادة الإنتاج وتلبية جزء من متطلبات السوق المحلية والتشجيع على التصدير ما أدى إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري.
كما استمرت الوزارة وعبر المؤسسة العامة للتجارة الخارجية بتأمين الأدوية المحصور استيرادها بالمؤسسة مثل اللقاحات والأدوية المخدرة ومشتقات الدم إضافة إلى استيراد المستحضرات النوعية من الأدوية السرطانية والهرمونية وغيرها من الأدوية التي لا يستوردها القطاع الخاص حيث بلغت قيمة الأدوية التي تستوردها المؤسسة 68.2 مليار ليرة.

3- تقرير خطة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

حركة التبادل التجاري بسوريا

شهد التبادل التجاري وحركة النقل الخارجي في سوريا نموا سريعا نتيجة توقيع العديد من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم في مجالات النقل الطرقى والركاب والبضائع مع الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة . ونسب إلى الدكتور إبراهيم عميرة مدير النقل بوزارة النقل في تصريح له أن البروتوكولات الموقعة بين سورية والأردن ولبنان شكلت اقليم نقل موحد حيث تم التوقيع مؤخرا على اتفاق تعاون حول اعتماد حمولات محورية موحدة اضافة الى اعتماد وثيقة نقل مشتركة ودفتر المرور والمكث المؤقت للمركبات على اختلاف أنواعها مما سهل بشكل كبير حركة وسائط النقل بين هذه الدول الثلاث لافتا إلى ان المملكة العربية السعودية ومصر في طور الانضمام لهذا الاقليم. وأوضح أن صدور المرسوم التشريعي رقم/25/لعام/2004/جعل من سورية بلد عبور للناقلين العرب والأجانب لاسيما انه وحد كافة الرسوم والضرائب والبدلات التي كانت تدفع لافتا إلى انه تم الاتفاق على تبادل عدد معين من تراخيص الدخول لهذه الدول حيث تعطى للناقلين إليها بشكل مجاني وإنها كانت تمنع دخول او عبور السيارات الشاحنة دون ترخيص دخول او فى حال عدم الحمولة الأمر الذي كان يكلف السائق دفع مبلغ لايقل عن /600/ دولار للحصول على إذن دخول الحدود . وأشار الدكتور عميرة إلى ان النقل الطرقي عبر سورية يأتي أولا باتجاه دول الخليج العربي حيث بلغت كميات البضائع المصدرة إلى هذا المحور خلال عام /2004/ / 989937/ طنا في الوقت الذي بلغ على محور أوروبا الذي يأتي بالدرجة الثانية /998840/ طنا بينما بلغت كمية البضائع على محور لبنان الذي يأتي في المرتبة الثالثة /779812/ طنا ووصلت الكمية إلى /616937/ طنا على محور العراق الذي جاء في المرتبة الرابعة

ابرز الاتفاقيات وقعتها سوريا عام 2021 :

سوريا والامارات

وقع مجلس الأعمال السوري الإماراتي وغرفة تجارة وصناعة أم القيوين الإماراتية اتفاقية لتنشيط التعاون بين الجانبين ودعم التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بين مجتمعي الأعمال في سورية والإمارات

أضافت الوزارة أن الإمارات تعد أهم الشركاء التجاريين لسوريا على المستوى العالمي، وتحتل المرتبة الأولى عربيا والثالثة عالميا، إذ تستحوذ على ما يتجاوز 14% من تجارة سوريا الخارجية.

وأوضحت أن حجم التجارة غير النفطية بين البلدين بلغ مليار درهم (272 مليون دولار) في النصف الأول من 2021، في حين بلغ خلال العام الماضي 2020 نحو 2.6 مليار درهم

أكد وزير التجارة الخارجية قوة العلاقات السورية الإماراتية، وحرص بلاده على توسيع علاقات التعاون الاقتصادي مع الإمارات في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتطوير الشراكات الاستثمارية بين القطاع الخاص في البلدين بالتركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وخلال لقاء الوزيرين -على هامش معرض «إكسبو 2020 دبي- تم الاتفاق على إعادة تشكيل وتفعيل مجلس رجال الأعمال السوري الإماراتي بهدف تشجيع التبادل التجاري والاستثماري والتعاون على الصعيد الاقتصادي بين البلدين.

قالت وزارة الاقتصاد الإماراتية الأمس إن الإمارات وسوريا اتفقتا على خطط لتعزيز التعاون الاقتصادي واسكتشاف قطاعات جديدة

سوريا والاردن

اتفق الجانبان الأردني والسوري على عودة تسيير رحلات ركاب الملكية الأردنية مع سوريا حسب البيان الختامي الذي صدر عن رئاسة الوزراء الأردنية و توصل الجانبان خلال المباحثات إلى رؤيا مشتركة وتفاهمات لأجل تعزيز التعاون الاقتصادي في مجالات التجارة والطاقة والزراعة والمياه والنقل، وبالشكل الذي يعود بالفائدة على البلدين

وفي مجال التجارة والصناعة اتفق الجانبان على تبادل قوائم السلع ذات الأولوية لتعزيز التبادل التجاري ليتم دراستها بما يحقق المنفعة المشتركة لكلا البلدين، كما تم بحث الإجراءات التنفيذية اللازم استكمالها لإعادة عمل المنطقة الحرة الأردنية - السورية.

وفي مجال المياه تم الاتفاق على إعادة تفعيل لجنة المياه المشتركة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية الموقعه بين البلدين عام 1987، وتفعيل اللجان المشتركة في أقرب وقت، والتعاون لتعظيم الاستفادة من مياه حوض اليرموك .

وفي مجال الطاقة والكهرباء تم بحث أوجه التعاون المشتركة بين البلدين الشقيقين في قطاع الطاقة بشكل عام وقطاع الكهرباء على وجه الخصوص , وسبل إعادة تشغيل خط الربط الكهربائي الأردني - السوري وضرورة وضع خريطة طريق واضحة لإعادة تأهيل الشبكة الكهربائية المتضررة على الجانب السوري.

وفي المجال الزراعي تم الاتفاق على تبادل الوثائق لتطوير اتفاقية التعاون العلمي والفني والزراعي في كافة المجالات البحثية والصحة النباتية والحيوانية، وتم الاتفاق على تبادل قوائم السلع الزراعية والرزنامة الزراعية بين البلدين , تمهيدا لتنظيم التبادل السلعي التجاري الزراعي

قطاع الزراعة

يعتبر النشاط الزراعي في سورية من أهم الأنشطة الإنتاجية, لدوره الكبير في موضوع الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي, بالإضافة لدوره الهام في مساهمته في الاقتصاد القومي السوري حيث تساهم الصادرات الزراعية بنصيب هام في التجارة الخارجية, وتوفير العملات الأجنبية, كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية الأخرى, إضافة لذلك يساهم في تشغيل الأيدي العاملة وتوفير العيش لأعداد كبيرة من الأفراد, حيث يعد القطاع الزراعي مورداً اقتصادياً لأكثر من 46% من السكان في سورية.

وتبلغ مساحة سورية 18.5 مليون هكتار تقسم من الناحية البيئية الزراعية إلى:
منطقة الاستقرار الأولى: مساحتها 2.7 مليون هكتار وتشكل 14.6% من مساحة سورية, معدل أمطارها السنوي أكثر من 350 مم/سنة ومحاصيلها الرئيسة الحبوب والبقوليات والمحاصيل الصيفية والخضار والأشجار المثمرة وأهمها الحمضيات والتفاحيات واللوزيات.
منطقة الاستقرار الثانية: مساحتها 2.5 مليون هكتار وتشكل 13.3% من مساحة سورية, معدل أمطارها250-350مم/سنة محاصيلها الرئيسية الحبوب والبقوليات والأشجار المثمرة وأهمها الكرمة والزيتون واللوز.
منطقة الاستقرار الثالثة: مساحتها 1.3 مليون هكتار وتشكل 7.1% من مساحة سورية, معدل أمطارها السنوي يزيد عن 250مم/سنة ولايقل عن هذا الرقم وأهم محاصيلها الزراعية الشعير, وأحياناً تزرع فيها البقوليات.
منطقة الاستقرار الرابعة: مساحتها 1.8 مليون هكتار وتشكل 9.9% من مساحة سورية معدل أمطارها السنوي 200-250مم/سنة وأهم محاصيلها الزراعية الشعير.
منطقة الاستقرار الخامسة: مساحتها 10.2 مليون هكتار وتشكل 55.1% من مساحة سورية أمطارها السنوية غير مستقرة وتتراوح بين -100 150مم/سنة, وهي تستخدم كمراعي للمواشي.
ويبلغ مجموع الأراضي القابلة للزراعة 6 مليون هكتار مستثمر منها 5.7 مليون هكتار وتبلغ مساحة الأراضي المروية 1.4 مليون هكتار والبعلية 3.3 مليون هكتار وتبلغ مساحة الحراج 576 ألف هكتار.

وفقا للميزات الطبوغرافية والمناخية السائدة إضافة إلى بعض المميزات الأخرى يمكن تمييز ستة أنظمة زراعية, ويمكن للنظام الزراعي الواحد أن يضم تحت أنظمة تعكس بوضوح تلك المميزات وهي:
1- النظام الزراعي الساحلي المروي المكثف. وهو يتميز بظروف زراعية بيئية جيدة تشجع على انتاج محاصيل متخصصة, خاصة الحمضيات والمحاصيل المحمية.
2- النظام الزراعي الهضبي والجبلي, والذي يتميز بزراعة الزيتون والتفاح والكرز والتبغ, وهذا الأخير هو الوحيد من المحاصيل الاستراتيجية في هذه النظام.
3- النظام الزراعي للسهول الشمالية والشمالية الشرقية, وهذا النظام يتميز باعتماده الكبير على المحاصيل الاستراتيجية, كالقمح, والقطن, والشعير والعدس.
4- النظام الزراعي في السهول الوسطى البعلية والمروية والغاب, والذي يتميز بزراعة المحاصيل الاستراتيجية, كالقمح والشعير البعل, والعدس, والقطن والشوندر السكري.
5- النظم الزراعية للسهول والجبال الجنوبية شبه الجافة, والتي تتميز بالتسويق الحر للمحاصيل المزروعة بهذا النظام, كالبقوليات.
6- النظم الزراعية الرعوية والزراعية الرعوية للسهول الشرقية الجافة وشبه الجافة.

أعطت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي من خلال خطتها الإنتاجية والاستثمارية للعام 2021 الأولوية لزراعة محصول القمح إلى جانب الاهتمام بالمحاصيل العلفية لدعم الثروة الحيوانية بالإضافة إلى التركيز على المشاريع الحيوية المهمة التي من شانها دفع العملية الإنتاجية ودعمها ضمن الإمكانيات المتاحة.
وحسب بيانات الوزارة بلغت المساحة المزروعة بالقمح مليوناً و567 ألف هكتار من المساحة المخططة والبالغة مليوناً و550 ألف هكتار بنسبة إنجاز 101 بالمئة وتمت زراعة الشعير على مساحة مليون و 440 ألف هكتار من المساحة المخططة والبالغة مليوناً و498 ألف هكتار في حين تمت زراعة المحاصيل البقولية بمساحة 192 ألف هكتار وبلغت نسبة تنفيذ زراعة المحاصيل الطبية والعطرية 125 بالمئة ونسبة تنفيذ زراعة محصول الذرة الصفراء 102 بالمئة.
ووفق بيانات الوزارة تجاوز إنتاج البطاطا 443 ألف طن كما تم إنتاج 15 ألف طن من التبغ و591 ألف طن من الزيتون و 934 ألف طن من الحمضيات و 256 ألف طن من التفاح و228 ألف طن من الكرمة و 92 ألف طن من اللوز و 46 ألف طن من الفستق الحلبي.
وقامت الوزارة في الـ4 من تشرين الأول الماضي برفع سعر شراء محصول القمح من الفلاحين إلى 1500 ليرة سورية للكيلوغرام وسعر شراء الكيلوغرام الواحد من محصول القطن المحبوب من الفلاحين إلى 2500 ليرة سورية.

4- الهيئة العامة للبحوث الزراعية السورية - وزارة الزراعة

وبلغت كميات بذار القمح الموزعة على الفلاحين نحو 73285 طناً ومن الشعير 8702 طن فيما بلغت كميات الأسمدة التي أمنتها الوزارة 34640 طن سوبر فوسفات ثلاثي و 60376 طناً من اليوريا و48932 طناً من كالنترو و558 طناً من سلفات البوتاس.
ووصلت كمية الغراس التي انتجت إلى مليونين و700 الف غرسة مثمرة و4 ملايين و500 ألف غرسة حراجية وتم استصلاح نحو 1058 هكتاراً من مشروع استصلاح الأراضي والتشجير المثمر كما تم انتاج 498 ألف غرسة رعوية وإعادة تأهيل مشتل وادي العذيب بريف حماة بطاقة إنتاجية مليون غرسة سنوياً ومشاتل الفرات بدير الزور بطاقة إنتاجية 5 ملايين و 300 ألف غرسة رعوية سنوياً.
وبلغت كمية الأعلاف المصنعة 49 ألف طن والأعلاف المستوردة 783 ألف طن وكمية حليب الأبقار المنتجة 5562 طناً وتم إنتاج أكثر من 96 مليون بيضة مائدة ونحو 6 ملايين بيضة تفريخ وأكثر من مليوني صوص.
وقامت الوزارة بترخيص 3 معامل أدوية بيطرية جديدة وتجاوزت قيمة إجمالي صادرات الأدوية البيطرية إلى الأسواق الخارجية مليونين و700 ألف دولار.
وتم إعادة تأهيل 7 محطات بحثية في دير الزور وحماة والقنيطرة وحلب وإنشاء ثلاث وحدات بحثية جديدة في اللاذقية وثلاث محطات بحثية في ريف دمشق وطرطوس وحماة وعدد من المخابر والمشاتل الحراجية والاستمرار بتنفيذ البرنامج الوطني الشامل لإنتاج وتوزيع الكباش المحسنة في وحدة بحوث أغنام العواس.
ووضعت الهيئة العامة للبادية 22 بئراً مع منشاتها بالخدمة في حمص والسويداء والرقة وحماة وريف دمشق ودير الزور ودرعا.
وفي مجال الثروة السمكية والأحياء المائية بلغ عدد المزارع الأسرية المنفذة 1218 مزرعة وتم توزيع 170 ألف إصبعية ومنح الموافقة لـ6 مزارع أسماك بحرية بطاقة إنتاجية 400 طن سنوياً وبيع مليون و400 ألف أصبعية لأصحاب المزارع الخاصة.
وضمن مشروع الزراعات الأسرية وصل عدد الأسر المستفيدة منه إلى 61057 أسرة كما استمرت الوزارة بمنح القروض العينية للمربين المستفيدين من مشروع تطوير الثروة الحيوانية حيث بلغ عدد القروض المقدمة 1840 قرضاً بقيمة 871 مليون ليرة سورية.
وصرف صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية في الوزارة نحو 6 مليارات ليرة سورية قيمة الأضرار الناجمة عن الظروف الجوية كما تم تقديم 5 مليارات و200 مليون ليرة من تعويضات الدفعة الثانية على المزارعين المتضررين من الحرائق وبلغ عدد المستفيدين 16465 مزارعاً موزعين على 111 قرية في مختلف المحافظات كما قامت الوزارة بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية بتوزيع بذار القمح عالية الإنتاجية على 60 ألف مزارع.
وأطلقت الوزارة في الـ24 من شباط ملتقى تطوير القطاع الزراعي كما أطلقت في الـ16 من كانون الأول الماضي سلسلة من الورشات الحوارية التفاعلية بعدد من المحافظات بهدف تعديل قانون الحراج رقم 6 لعام 2018.

قطاع السياحة [5]

لا شك ان القطاع السياحي في سورية يعتبر من اهم القطاعات بسبب الثروة السياحية التي تمتلكها سورية من آثار ومراكز دينية وطبيعية ومناخ مميز لاسيما أن القطاع السياحي كان يسهم ب 14% من الناتج المحلي الاجمالي لسورية
وأشار الوزير مرتيني إلى وجود فرص كبرى للاستثمار السياحي في سوريا تؤمن عملاً لأكثر من 100 ألف شخص حتى عام 2030 وإلى وجود 40 مشروعاً سيتم عرضها في ملتقى الاستثمار السياحي العام القادم وهي لجهات عامة منها وزارة السياحة ومجالس المدن وبعض المنظمات الشعبية, مبيناً أن من بين هذه المشاريع 8 فرص استثمارية كبرى.
وبين وزير السياحة أن الوزارة اعتمدت خطة لـ10 سنوات قادمة بهدف تطوير القطاع السياحي وأن الاهتمام يتركز حالياً على السياحة الشعبية وعودة السياحة الثقافية, مؤكداً أن الوزارة تسعى إلى إعادة دور قطاع السياحة التنموي والمساهم في بناء الاقتصاد الوطني وإلى توليد فرص عمل وتعزيز الصورة الحضارية لسوريا واستعادة موقعها كمقصد في خارطة السياحة الإقليمية والعالمية.
حيث بلغ عدد الأشخاص العرب والأجانب الذين زاروا سوريا خلال عام 2021 بلغ 500 ألف شخص حجزوا نحو مليون و200 ألف ليلة فندقية لترتفع أرباح الفنادق التابعة لوزارة السياحة إلى أكثر من 5 مرات عما كانت عليه العام الماضي ولتصل إلى 14 مليار ليرة من أصل 30 مليار ليرة إيرادات.
أبرز مؤشرات عمل وزارة السياحة للعام 2021

• الفنادق والشركات

- حققت الفنادق العائدة بملكيتها لوزارة السياحة (دامـا روز– شيراتون دمشق– شهبا حلب – منتجع لاميرا) من بداية عام 2021 حتى نهاية تشرين الثاني رقم أعمال 33 مليار ليرة سورية, وأرباح إجمالية تقدر بـ/14/ مليار و700 مليون ليرة.
- وبلغت إجمالي أرباح الشركة السورية للنقل والسياحة حتى تاريخ 2021/9/30 ما يقارب /3/ مليار ل.س
في حين بلغت أرباح الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة حوالي /5,1/ مليار ليرة سورية.
- تم رفد خزينة الدولة من عائدات المنشآت السياحية التي تملكها الوزارة خلال عام 2021 بمبلغ /11/ مليار ليرة سورية منها /6,5/ مليار ل.س عائدات مباشرة و5.5 غير مباشرة من الضرائب والرسوم.

• السياحة الداخلية والشعبية

- تنفيذ قسم فندقي في مشروع لابلاج (الأكواخ الخشبية) في وادي قنديل بمحافظة اللاذقية
- مشروع شاطئ الكرنك وموقع في منطقة أبو عفصة بمحافظة طرطوس.
- مشروع منتزه الجولان السياحي على سد المنطرة في محافظة القنيطرة.

• التعليم والتدريب السياحي والفندقي

- تطوير وتحديث /36/ مقرراً جديداً من مناهج التعليم في المعاهد التقانية للعلوم السياحية والفندقية والثانويات المهنية الفندقية.-
- افتتاح المعهد التقاني للعلوم السياحية والفندقية في ضاحية قدسيا بمساحة طابقية /7300/ متر مربع وبطاقة استيعابية /600/ طالب- -انجاز المدرسة المهنية الفندقية بمنطقة الوعر في محافظة حمص بمساحة طابقية /4908/ متر مربع وطاقة استيعابية /1000/ طالب
- عدد الطلاب الكلي في المدارس والمعاهد للعام الدراسي 2021 (5500) طالبا وطالبة, وعدد خريجي المدارس والمعاهد / 1135/ خريج, وعدد طلاب مركز دمر والمراكز التدريبية الخاصة /2500/ طالبا وطالبة.-
-إحداث الكلية التطبيقية للسياحة بالتعاون بين وزارتي السياحة والتعليم العالي (الجامعة الافتراضية) وتتضمن/برنامج الإجازة في الإدارة السياحية والفندقية(BTHM) وهو برنامج علمي أكاديمي متخصص في الإدارة السياحية والفندقية لأول مرة في سورية.
- عدد طلاب كليات السياحة التابعة لوزارة التعليم العالي 2250 طالبا وطالبة.-
- -تنفيذ /٣٤٠/ دورة تدريبية بالاختصاصات السياحية والفندقية والدلالة السياحية أهلت 3000 شاب وفتاة تلقوا التدريب التحضيري لدخول سوق العمل.
- ترخيص /6/ مراكز سياحية وفندقية جديدة بمختلف المحافظات.-

• الاستثمار السياحي

- التحضير لعقد ملتقى الاستثمار السياحي 2022 الذي سيتم خلاله طرح /40/ فرصة استثمارية بعقود تعود ملكيتها إلى الجهات العامة أو المنظمات الشعبية أو النقابات المهنية ومنها ما يعود بملكيته للقطاع الخاص.
- إنجاز التوازن العقدي لـ /26/ مشروعاً سياحياً بهدف ابرام ملاحق عقود تتضمن إجراءات التوازن العقدي والمالي بين الجهات المالكة والمستثمرين وتبلغ الفروقات التقديرية الوسطية /19/مليار ليرة سورية سنوياً.

• تراخيص ومنشآت سياحية:

- تم منح الترخيص لـ /23/ منشاة مبيت وإطعام من مختلف السويات بطاقة استيعابية /7305/سرير فندقي و /13232/ كرسي إطعام.
- كما استكملت إجراءات تأهيل /165/ منشأة مبيت وإطعام بطاقة استيعابية /3249/ سرير فندقي و/16925/ كرسي إطعام.
- وتم منح ترخيص (مؤقت ودائم) لـ /٥٠/ مؤسسة تنظيم رحلات ومكاتب سياحة في المحافظات.

• التخطيط والتعاون الدولي:

- بلغ عدد القادمين خلال عام 2021 /500/ ألف قادم.
- عدد نزلاء الفنادق /900/ ألف نزيل من السوريين والعرب والأجانب أمضوا حوالي /2/ مليون ليلة فندقية.
- حضور الدورة الـ 24 للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في مدريد إسبانيا, والاجتماع الـ 47 للجنة الشرق الأوسط في الرياض.

• التسويق والترويج السياحي:

- إقامة ودعم /50/ فعالية ترويجية (مهرجانات, مبادرات شبابية..) بما يشمل مهرجان المحبة والوفاء- سباق دروب تشرين الدولي الثاني للدراجات الهوائية باللاذقية.
- رعاية نحو /60/ فعالية بالتعاون مع جهات ثقافية وفنية ومجتمعية وسياحية متعددة.
- اقامة معرض الزهور الدولي بنسخته الـ41 تشجيعا للسياحة الشعبية ودعما للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالتعاون مع محافظة دمشق.
- مشاركة الوزارة في الندوة التي أقامها المركز الأوروبي لدراسات التطرف في كامبريدج بإنجلترا بعنوان /عشر سنوات من الحرب

في سورية/ .
- المشاركة السورية في معرض اكسبو دبي ٢٠٢٠ ومشاركة وزارة السياحة باحتفالية اليوم الوطني لسورية.
- المشاركة بالمعرض الدولي للخدمات السياحية في /مينسك/ البيلاروسية.
- تنفيذ العديد من الفواصل الترويجية للاستثمار السياحي, وجولات افتراضية لأهم مواقع الجذب السياحي بسورية مزودة بملفات كتابية وسمعية بلغات متعددة, وتزويد السفارات السورية بالمواد الترويجية.

قطاع الصناعة [6]

يشكل القطاع الصناعي العمود الفقري للاقتصاد السوري برمته, والمحرك الرئيسي لباقي القطاعات الأخرى, ولعبت سورية دوراً هاماً وبارزاً في التقدم الصناعي منذ أمد بعيد بسبب الموقع الجغرافي الهام وتوسطه بين القارات الثلاثة أوروبا وآسيا وأفريقيا, حيث تمكن الشعب السوري من الإطلاع على الأمم المختلفة فأفادها وطورها ولذلك تعد دمشق أكثر المدن شهرة في توطن الصناعات اليدوية التي تعتمد على المهارات الفردية, واحتلت الصناعة في سورية المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الزراعة في الاقتصاد السوري بمساهمتها في الناتج القومي الإجمالي.

قدرت وزارة الصناعة قيمة أرباحها خلال العام 2021 بـ 1.188 مليار ليرة سورية بزيادة 96 ملياراً عن العام الماضي كما أنجزت عدداً من الأعمال على مستوى الشركات ومواقع الإنتاج التابعة للمؤسسات العامة الصناعية واستثمار الطاقات المتوافرة فيها لدعم العملية الإنتاجية وزيادة الريعية الاقتصادية والمساهمة بشكل أكبر في الناتج المحلي.
وتصدرت المؤسسة العامة للصناعات الهندسية قائمة المؤسسات بأرباح تقدر ـ 2.68 بمليار ليرة تلتها الصناعات النسيجية بـ 42 ملياراً ثم الإسمنت بـ 39.1 مليار ليرة بينما بلغت أرباح مؤسسة التبغ 18 مليار ليرة وأرباح الصناعات الغذائية 10.4 مليارات ليرة والمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية 6.2 مليارات ليرة وللمؤسسة العامة للسكر 3.7 مليارات ليرة وحلج وتسويق الأقطان 400 مليون ليرة.
كما بلغت قيمة الإنتاج لمؤسسات الوزارة خلال العام 2021 نحو .9934 مليار ليرة بمعدل تطور 220 بالمئة عن العام 2020 فيما وصلت قيمة المبيعات إلى ألف و132 مليار ليرة بمعدل تطور 84 بالمئة عن العام الماضي.
ووصل عدد المنشآت الصناعية المنفذة إلى 291 منشأة والحرفية 231 منشأة حيث عملت الوزارة خلال العام الحالي على إعادة تأهيل بعض المنشآت والشركات العامة منها الشركة العامة للمنظفات "سار" في منطقة تل كردي بريف دمشق ومحالج تشرين والشرق وأمية في حلب إضافة إلى عودة الإنتاج للشركة الصناعية للملبوسات "زنوبيا وشمرا" بحلب كما قامت بتأهيل خطوط الإنتاج بشركة سكر تل سلحب لاستلام محصول الشوندر السكري من الفلاحين.
وحسب وزارة الصناعة افتتحت الشركة العامة للألبسة الجاهزة "وسيم" وحدتين إنتاجيتين لتشغيل ذوي الشهداء فيما يتم تجهيز وحدتين جديدتين ليصبح عدد الوحدات 12 إلى جانب نقل العديد من آلات "نول بروكار وحلاقات بذور القطن" من الشركات المتوقفة إلى الشركات العاملة الأخرى حيث أعيد تأهيلها ودخلت مرحلة الإنتاج من جديد.
وبمشاركة مع القطاع الخاص تم البدء خلال عام 2021 بإعادة تأهيل شركة اسمنت العربية وشركة سكر مسكنة بحلب ومعمل خميرة شبعا بريف دمشق إضافة إلى البدء بتنفيذ وحدة تعبئة مياه "نبع الفوار" في محافظة القنيطرة إلى جانب وضع آلية جديدة في توزيع المياه المعدنية سيتم تطبيقها مطلع العام 2022 حيث سيتم توزيع 70 بالمئة من الإنتاج في صالات السورية للتجارة و30 بالمئة في فروع المؤسسة الاجتماعية العسكرية.
وصدرت خلال العام 2021 مجموعة من القوانين والقرارات التي ساهمت في تنشيط القطاع الصناعي منها القانون رقم 30 المتضمن إعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة من الرسم الجمركي 1 بالمئة من الضرائب والرسوم المفروضة على الاستيراد.. والمرسوم رقم 25 القاضي بتمديد إعفاء مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية للصناعات الدوائية البشرية من كل الرسوم الجمركية والضرائب إضافة إلى قانون الاستثمار الجديد رقم 18 الذي يتيح توفير الظروف الجيدة لفعاليات الاستثمار ويخلق البيئة المشجعة لجذب رؤوس الأموال إضافة إلى السماح للصناعيين بالاستفادة من حصصهم في قطع التصدير لاستيراد موادهم الأولية وفق قراري المصرف المركزي 1070و1071 الخاصين بتمويل المستوردات وتعهد قطع التصدير وكذلك السماح للصناعيين باستيراد الأقمشة المصدرة ضمن مخصصاتهم والترخيص لاستيراد الكحول الطبي من الدرجة 97 إلى 100 وصدور قرار إدراج العديد من الصناعات ببرنامج هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات.
إلى ذلك تم إعفاء مصنعي الأدوات المنزلية الكهربائية من رسم "الضميمة" لبعض المواد التي لا يوجد لها إنتاج محلي مماثل وكذلك إلغاء الضميمة المفروضة على خيوط الأكريليك المستوردة لكونها مادة أولية أساسية في صناعة الألبسة والنسيج واستثناء المدن الصناعية من التقنين الكهربائي ضمن برامج معينة إضافة الى تحديث واعتماد مواصفات قياسية لعدة منتجات صناعية من قبل هيئة المواصفات والمقاييس السورية.

أداء سوق دمشق للأوراق المالية ٬

حقق مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DWX ارتفاعات ملحوظة فقد أغلق بنهاية العام 2021 على 17,493 نقطة بنسبة زيادة 116.44% عن عام 2020 , كما أغلق مؤشر الأسهم القيادية المثقل بالأسهم الحرة DLX على 1,942 نقطة مرتفعاً بنسبة 53% عن عام 2020

كما ارتفعت القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة (Market Capitalization) للسوق إلى حوالي 3 ترليون ليرة سورية كما هي في نهاية عام 2021 أي بزيادة نسبتها حوالي 111% عن القيمة السوقية في نهاية عام 2020 وذلك نظراً لزيادة راسمال العديد من الشركات المدرجة وارتفاع اسعار الأسهم خلال العام .

وبالنسبة لحجم التداول في السوق خلال العام 2021 فقد بلغ 114.3 مليون سهم موزعاً على 27,074 صفقة وبقيمة إجمالية 351 مليار ليرة سورية وبزيادة نسبتها 1495% عن قيمة التداول عن العام 2020 والبالغة 22 مليار ليرة سورية , بحجم تداول 29 مليون سهم موزعاً على 22,009 صفقة , على مختلف أسهم الشركات المدرجة في السوق موزعة بين القطاعات التالية :

القطاع	الشركات المدرجة
المصارف	المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك سورية والمهجر - بنك بيمو السعودي الفرنسي - البنك العربي سورية - بنك الائتمان الأهلي - بنك بيبلوس سورية - بنك سورية والخليج - بنك الشام - بنك سورية الدولي الإسلامي - بنك البركة سورية - فرنسبنك سورية - بنك الأردن سورية - بنك الشرق - بنك قطر الوطني سورية
التأمين	السورية الكويتية للتأمين - السورية الوطنية للتأمين - الشركة المتحدة للتأمين - السورية الدولية للتأمين أروب - الاتحاد التعاوني للتأمين - العقيلة للتأمين التكافلي
الخدمات	الأهلية للنقل - المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق
الزراعة	الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات - نماء
الصناعة	الأهلية لصناعة الزيوت النباتية - شركة اسمنت البادية
الاتصالات	MTN سورية - سريتل موبايل تيليكوم

أما بالنسبة لمتوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال العام 2021 فقد بلغ حوالي 1.36 مليار ليرة سورية في الجلسة الواحدة, وذلك على مدى 240 يوم تداول خلال العام 2021, مقارنة مع211 جلسة خلال العام 2020 , ومتوسط قيمة تداول 2.79 مليار ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريباً.

وقد بلغ سعر الاغلاق لسهم بنك الاردن - سورية خلال الخمس سنوات الأخيرة مايلي:

التاريخ	افتتاح	اعلى	أدنى	سعر الاغلاق	التغير %	حجم التداول
2017	420.00	431.25	420.00	422.44	2.85	2,100.00
2018	436.18	436.18	436.18	436.18	-	-
2019	395.00	395.00	395.00	403.00	-	605.00
2020	484.00	485.00	484.00	484.36	4.84	7,043.00
2021	667.5	667.5	667.5	667.5	-	-

ومن حيث القطاعات, فقد تصدر قطاع الاتصالات المرتبة الأولى بقيمة تداول حوالي 272 مليار ل.س وبنسبة 78% من إجمالي قيمة التداول يليه قطاع المصارف بنسبة تداول تتجاوز 20% وبقيمة 68.5 مليار ل.س من القيمة الإجمالية للتداول خلال العام 2021, ومن ثم قطاعات التأمين والصناعة بنسبة لاتتجاوز 2% من القيمة الإجمالية للتداول.

أما الشركات الأكبر خلال العام 2021 من حيث قيم التداول, نجد في المقدمة سيرتيل موبايل تيليكوم بقيمة 272 مليار ليرة سورية,

ومن ثم بنك الائتمان الأهلي بقيمة 29.5 مليار ليرة سورية, ومن ثم بنك البركة سورية بقيمة 10.2 مليار ليرة سورية ويليه كل من بنك سورية والخليج ومن ثم بنك سورية الدولي الإسلامي.
ومن حيث القيمة السوقية فكانت في المرتبة الأولى شركة اسمنت البادية بقيمة سوقية 637 مليار ليرة سورية , ومن ثم شركة سيرتيل موبايل تيليكوم بقيمة 608 مليار ليرة سورية , فبنك البركة سورية بقيمة 313 مليار ليرة سورية ومن ثم بنك قطر الوطني سورية بقيمة 243 مليار ليرة سورية .
ومن حيث الشركات الأكثر ارتفاعاً في قيمة أسهمها فقد ارتفع سهم شركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة 547% ومن ثم سهم شركة الأهلية للنقل بنسبة 265% خلال عام 2021, في حين أنه لا يوجد انخفاض في أسعار أي من الأسهم المتداولة في السوق خلال العام 2021

قطاع التأمين [8]

يبلغ عدد شركات التأمين في السوق السوري 13 شركة منها شركة حكومية واحدة هي المؤسسة العامة السورية للتأمين و 12 شركة تأمين خاصة, بلغ مجموع رؤوس أموالها حوالي 19.5 مليار ليرة سورية, إضافة إلى شركة لإعادة التأمين هي شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين, وهذه الشركات هي:

شركات التأمين العاملة في سورية		
المؤسسة العامة السورية للتأمين	شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين	الشركة المتحدة للتأمين
الشركة السورية العربية للتأمين	الشركة السورية الدولية للتأمين آروب	الشركة السورية الوطنية للتأمين
شركة التأمين العربية سورية	الشركة السورية الكويتية للتأمين	شركة المشرق العربي للتأمين
شركة الثقة السورية للتأمين	الشركة الاسلامية السورية للتأمين	شركة أدونيس للتأمين - أدير
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين سوليدارتي	

أما شركات التأمين المدرجة أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية ,حتى نهاية عام 2021 فهي 6 شركات :
السورية الكويتية للتأمين - السورية الوطنية للتأمين - الشركة المتحدة للتأمين سورية - السورية الدولية للتأمين أروب - الاتحاد التعاوني للتأمين سوليدارتي - العقيلة للتأمين التكافلي.

شهد قطاع التأمين خلال هذا العام نمواً ملحوظاً في الأقساط بنسبة قاربت 80% عن العام الماضي بقيمة/ 90.6/ مليار ليرة سورية, كان للمؤسسة العامة السورية للتأمين الحصة الأكبر منها/ 47.6/ مليار ليرة سورية بنمو/ 54%/.
أما الشركات الخاصة فبلغت أقساطها/ 43/ مليار ليرة سورية بمعدل نمو / 121%/ عن العام الماضي وذلك نتيجة زيادة أسعار التأمين لأغلب الفروع وزيادة الإنتاج (عدد الوثائق) حيث نمت بمعدل/ 104%/ ليصل عددها إلى حوالي / 246/ ألف وثيقة, يعود السبب الأساسي في ذلك, إلى قرار الهيئة بزيادة حصة الشركات الخاصة من إجمالي التأمين الإلزامي للسيارت.
مما ساهم بزيادة حصة الشركات الخاصة من عقود تأمين السيارت الإلزامي, ففي هذا العام ارتفعت أعداد وثائق السيارات الإلزامي إلى حوالي/ 197/ ألف وثيقة لتشكل ما نسبته 80% من إجمالي عدد الوثائق, في حين أن نسبة النمو في أعداد الوثائق بدون الإلزامي كانت فقط 27.%
أكبر نمو للأقساط موزعة على الفروع كان في فرع تأمين السفر وذلك بسبب عقد تأمين الشركة السورية للإدارة الفندقية لمجموعات السياحة الدينية, يليه فرع تأمين الهندسي وذلك بسبب زيادة أقساطه عند المؤسسة العامة السورية للتأمين والتي تستحوذ على النسبة الأكبر منه, حيث أن التأمين الهندسي للمشاريع الحكومية حصري لدى المؤسسة.
أقل نمو للأقساط كان في فرع إلزامي السيارات بنسبة/ 43%/ وذلك بسبب ثبات التعرفة والتي تم زيادتها في شهر آب من العام السابق,أكبر نمو بالأقساط في الشركات الخاصة كان لدى الشركة المتحدة للتأمين وذلك بسبب زيادة أقساطها في فرع تأمين السفر, وأقل نمو كان في شركة التأمين العربية نتيجة عدم تجديد عقد تأمين صحي كان موجود في العام السابق.
الانخفاض بالأقساط كان في الشركة السورية الوطنية للتأمين حيث انخفضت بنسبة 29% عن العام الماضي وذلك بسبب عدم تجديد تأمين عدد من أكبر عقود التأمين الصحي في البلد.
بلغت حصة المعيد من الأقساط 27% , حيث تنخفض إعادة التأمين في بعض فروع التأمين, كما أن عدة شركات لا تعتمد على إعادة التأمين في فرع التأمين الصحي, وقد تفاوتت هذه النسبة بحسب الشركات إذ كانت 58% في الشركة السورية العربية

8- تقرير هيئة الاشراف على التأمين

للتأمين، 53% في الشركة السورية الدولية(آروب) , 42% في كل من شركة المشرق العربي للتأمين وشركة أدير للتأمين، في حين لم تتجاوز 11% في شركة الاتحاد التعاوني) سولدارتي(, بينما بلغت نسبة عمولات الإسناد المقبوضة من الإعادة 20% أغلبها لدى الشركة السورية الكويتية للتأمين حيث يوجد لديها اتفاقيات إعادة جيدة مقارنة بباقي الشركات.

بالنسبة للتعويضات فقد ارتفعت التعويضات المسددة من/ 25.8/ مليار إلى حوالي / 50/ مليار بنمو/ 94%/ عن العام الماضي,أعلى نسبة نمو كانت في فرع تأمين السفر حيث بلغت تعويضاته / 1.5/ مليار ليرة سورية.
أعلى نسبة نمو في التعويضات التي سددتها الشركات الخاصة كانت لدى شركة المشر ق العربي للتأمين وذلك بسبب مطالبة كبيرة في إحدى وثائق تأمين الحريق، تليها شركة المتحدة للتأمين وذلك بسبب تسديد قرابة 500 مطالبة توزعت بين أحد عقود تأمين السفر الجماعية والتأمين الصحي الذي ارتفعت قيمة مطالباته نتيجة تضخم الأسعار بشكل أساسي.
وأيضاً في شركة الاتحاد التعاوني للتأمين ازدت التعويضات بشكل كبير في فرع تأمين الحياة وذلك بسبب تصفية وثائق حياة طويلة الأجل، وأقل نسبة نمو في التعويضات كانت في شركة الثقة وذلك بسبب انخفاض اكتتابها بأغلب الفروع.

وفيما يتعلق بالاحتياطيات الفنية فقد بلغت / 41.67/ مليار منها / 19.8/ مليار احتياطي المطالبات قيد التسوية وبمعدل نمو 46% عن العام الماضي، كانت الحصة الأكبر لاحتياطي المطالبات قيد التسوية من نصيب شركة التأمين العربية إذ بلغت 8 مليار، بسبب حادث قديم بالقطع الأجنبي وتقييمه بالليرة السورية سنوياً , وهو من حادث مؤمن عليه من الأخطار السياسية والدعوى منظورة في القضاء، تليها شركة المتحدة / 6/ مليار بسبب احتياطي الأخطارالسارية في فرع تأمين السفر.

بلغ إجمالي الربح التشغيلي الذي حققته شركات التأمين الخاصة في كافة فروع التأمين في عام 2021 / 5.6/ مليار ليرة سورية بنمو عن العام السابق بحوالي 58%، أكبر حصة بين الشركات كانت للشركة المتحدة للتأمين بمبلغ/ 2/ مليار وبمعدل نمو / 258% /، بينما أظهرت نتائج أعمال الشركة الوطنية خسارة تشغيلية بمقدار 587 مليون , بمعدل انخفاض أرباح 294% عن العام الماضي، وكان لفرع تأمين السيارات التكميلي لهذا العام الحصة الأكبر من الربح إذ بلغت نسبة الأرباح التشغيلية لهذا الفرع 32% من إجمالي الأرباح التشغيلية لكامل الفروع.

وبالنسبة لحقوق المساهمين فقد بلغت 85.7 مليار ليرة سورية بمعدل نمو 68% , وذلك بسبب زيادة فروقات أسعار الصرف غير المحققة بمبلغ 48.4 مليار حيث كان سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية/ 1,256/ للعام 2020 مقابل/ 2,512/ للعام 2021، أغلبها كان لدى الشركة الشركة الكويتية للتأمين والشركة السورية العربية للتأمين إذ إن لكل منهما الرصيد الأكبر من كتلة القطع الأجنبي وبالتالي نمو تقييمها بالليرة السورية.

أما صافي الربح فقد حققت كافة شركات التأمين ربح صافي مقداره / 28/ مليار سورية بنسبة نمو/ 40%/ عن العام الماضي،وقد كان لشركتي السورية العربية والسورية الكويتية الحصة الأكبر من هذا الربح بسبب زيادة فروقات أسعارالصرف غير محققة , وبعد طرح فروقات أسعار الصرف غير المحققة يتحول الربح الصافي لإجمالي السوق إلى خسارة بمقدار305 مليون ليرة سورية.
سجلت شركات التأمين نمواً في إجمالي الموجودات فقد ارتفعت بنسبة 69% عن العام الماضي لتصل إلى 158 مليار ليرة سورية.
بلغت نسبة استثمارات كافة شركات التأمين مقارنة بإجمالي موجوداتها 45%، حيث بلغت إجمالي قيمتهامبلغ 71.5 مليار ليرة سورية، أغلبها ودائع مصرفية بمبلغ 59 مليار(بنسبة 83% من الإجمالي(, واستثما ارت بالأسهم بمبلغ 10 مليار(بنسبة15% من الإجمالي) , واستثمارات عقارية مبلغ 1.8 مليار(بنسبة3% من الإجمالي) .
فيما يتعلق بمؤشرهامش الملاءة فكانت أعلى في الشركة السورية العربية بمعدل 1538% , بينما انخفض هذا المؤشر عن الحد الأدنى المقبول نسبة (150%) وفق القرار الصادر عن الهيئة رقم 100/210 لعام 2008 حيث بلغت نسبة هامش الملاءة لدى الشركة العربية للتأمين 124% بسبب حجزها احتياطي مطالبات قيد التسوية لخادث حريق لدى إحدى الشركات , وشركة الاتحاد التعاوني (سولداريتي) 136% بسبب احتياطي الأقساط لوثائق الحياة بالقطع الأجنبي.

المركز التنافسي 2021

تحدى القطاع المصرفي السوري المخططات والرهانات التي سعت جاهدة لدفعه إلى الانهيار وهبوط مؤشراته, تحت ضغط الحصار والعقوبات في ظل الظروف الأمنية المتراجعة خلال سنوات الأزمة, حيث تمكنت المصارف السورية إلى حد كبير من الوقوف وتجاوز الأزمة خلافاً للتوقعات بانهيار الاقتصاد وتوقف المصارف عن العمل, حيث ساهمت المرونة التي تتمتع بها المصارف السورية من الصمود أمام الصعوبات التي تعتريها, وقد استمرت المصارف السورية بعملياتها المصرفية بحرية ومن دون توقف, وإدارتها للمخاطر المحيطة بالعمل المصرفي بسياسات تحوطية جيدة, واستمرارها بتقديم خدماتها وممارسة نشاطها بالحد الذي يسمح فيه الوضع العام بسورية, وهذا يعود للتغيرات الجذرية التي حدثت في القطاع المصرفي في سورية, وتحديداً في العقد الذي سبق الأزمة, والقرار الذي أصدرته الحكومة السورية بتحرير القطاع المصرفي في عام 2003.

ونتيجة لذلك فقد ارتفعت ودائع العملاء لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 73% وبقيمة 1217 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2021, حيث وصلت إلى 2885 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 1667 مليار ليرة في نهاية عام 2020, وقد وصلت ودائع العملاء لدى بنك الأردن- سورية إلى 143 مليار ليرة سورية لغاية تاريخ 2021/9/30, لترتفع حصته السوقية من إجمالي ودائع العملاء للبنوك الخاصة التقليدية بنحو 2.6% وتصبح 4.98% في 2021/9/30.

وارتفعت إجمالي الموجودات لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 82.7% خلال التسعة أشهر الاولى من عام 2021 بقيمة 2393 مليار ليرة سورية , ووصلت إلى 5285 مليار ليرة سورية, ووصلت إجمالي الموجودات لدى بنك الأردن- سورية كما في 2021/9/30 إلى 228 مليار ليرة سورية, لتبلغ حصته السوقية من إجمالي موجودات البنوك الخاصة التقليدية 4.3%.

وبلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية 775 مليار ليرة سورية في 2021/9/30 مقارنة بنحو 384 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2020, لترتفع بنسبة 101%, فيما بلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى بنك الأردن- سورية 31.4 مليارليرة سورية في 2021/9/30 لتبلغ حصته السوقية من صافي التسهيلات الائتمانية للبنوك الخاصة التقليدية 4%.

وارتفع صافي التسهيلات بعد المخصصات لدى البنوك بمبلغ 390 مليار ليرة سورية حيث بلغت 775 مليار ليرة سورية كما في 2021/9/30 مقابل 384 مليار ليرة سورية في عام 2020.
حيث ان حقق بنك الاردن – سوريا ارتفاعا في صافي التسهيلات بقيمة 13.4 مليار ليرة سورية بنسبة ارتفاع 75% عن عام 2020
و بلغت نسبة تسهيلات بنك الأردن-سوريا 4% من إجمالي تسهيلات البنوك كما في 2021/9/30 بانخفاض 0.6% عن عام 2020

وقد ارتفع رصيد ودائع العملاء بكافة العملات بقيمة 1217 مليار ليرة سورية فبلغت 2885 مليار ليرة سورية في 2021/9/30 مقابل 1667 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2020 حيث أن بلغت نسبة نمو الودائع لبنك الاردن – سورية 232% وهي أعلى نسبة نمو بين البنوك.

فيما بلغ الربح الصافي للبنوك الخاصة التقليدية حتى 2021/9/30 نحو 39.03 مليار ليرة سورية ليرة سورية ,حقق بنك الأردن-سوريا صافي ربح قبل القطع البنيوي بقيمة 1.2 مليار ليرة سورية كما في 2021/9/30 مقابل خسارة بقيمة 1.2 مليار بنفس الفترة من عام 2020
فيما وصلت إجمالي حقوق المساهمين للبنوك الخاصة التقليدية كما في 2021/9/30 إلى 1,604 مليار ليرة سورية مقابل بينما وصلت حقوق المساهمين في بنك الأردن- سورية إلى 59.4 مليار ليرة سورية كما في 2021/9/30.
وقد بلغ عدد فروع البنوك الخاصة التقليدية 202 فرع و10 مكاتب كما في 2021/9/30, منها 14 فرع ومكتب واحد لبنك الأردن-سورية, حيث تم افتتاح فرع جديد في محافظة السويداء في عام 2016 وذلك ضمن خطة التوسع والانتشار للبنك, وتم إعادة افتتاح مركز الادارة العامة في عدرا بريف دمشق في عام 2021

جدول مقارن لمؤشرات البنوك الخاصة التقليدية كما في 2021/9/30

البنك	رأس المال	إجمالي الموجودات	حقوق المساهمين	عدد الفروع	إجمالي ودائع العملاء	صافي التسهيلات الائتمانية	الديون غير العاملة	إجمالي المخصصات	صافي الربح	أرباح القطع البنيوي	كفاية رأس المال
الأردن سورية	3,000,000	228,611,843	59,452,737	14	143,735,542	31,461,383	12,241,647	11,202,318	1,187,207	31,666,824	111.94%
التجارة والتمويل	8,400,000	609,296,636	124,782,429	31	350,583,092	49,108,987	35,468,558	17,258,685	-645,347	57,397,160	44.32%
بيمو السعودي	10,000,000	1,100,617,425	144,243,407	38	861,840,197	132,288,875	45,024,232	14,978,601	3,606,767	587,251-	42.09%
سوريا والمهجر	8,640,000	469,055,755	118,293,471	29	325,305,065	23,559,434	11,832,765	6,400,725	14,463,805	44,964,800	24.72%
العربي	5,050,000	287,425,464	119,739,262	15	157,915,885	13,801,958	197,372,338	71,531,859	-5,235,971	68,303,993	39.20%
الائتمان الاهلي	6,001,467	388,195,342	145,492,520	18	208,083,049	32,656,995	5,845,286	2,317,500	8,524,269	68,317,795	113.58%
بيبلوس	6,120,000	300,772,919	151,625,534	11	124,517,149	34,385,953	59,465,020	19,909,451	-983,000	80,071,369	48.84%
سوريا والخليج	10,000,000	655,075,567	94,514,463	11	276,393,756	332,841,564	92,943,735	45,886,219	8,987,792	47,625,527	24.76%
فرانسبنك	5,250,000	446,987,924	144,636,893	11	210,370,917	60,731,050	24,345,444	20,067,356	1,229,609	73,971,410	51.14%
الشرق	4,125,000	240,641,489	76,229,817	9	149,857,980	42,442,519	5,555,557	2,729,479	1,122,992	36,366,888	51.37%
قطر الوطني	16,500,000	558,895,084	424,992,457	15	76,511,599	22,158,372	17,006,066	5,548,195	6,773,321	206,202,531	241.48%
المجموع	83,086,467	5,285,575,448	1,604,002,990	202	2,885,114,231	775,437,090	507,100,648	217,830,387	39,031,444	714,301,046	793.44%

النتائج المالية لبنك الأردن سورية عن عام 2021

حقق البنك ربحا بعد الضريبة بقيمة 2.093 مليار ليرة مقارنة بصافي خسارة للعام 2020 بمبلغ 1.13 مليار ليرة اي بنمو وقدره 3.2 مليار ليرة سورية . , واستمرار المصرف بزيادة التحوط, وازدادت المصاريف التشغيلية بقيمة 949 مليون ليرة سورية وبنسبة 148% عن عام 2020 , فيما ازدادت الموجودات بحيث بلغت 245 مليار ليرة سورية بنمو عن نهاية عام 2020 بمبلغ 160 مليار ليرة سورية وذلك ناتج عن منح البنك لتسهيلات جديدة, ونتيجة ارتفاع سعر الصرف ارتفعت قيمة التسهيلات بالعملة الأجنبية بقيمة 2.2 مليار ليرة سورية و تم تحقيق نمو فعلي للتسهيلات بالليرة السورية بمبلغ وقدره 19.5 مليار ليرة سورية

وقد ازداد رصيد ودائع العملاء بقيمة 143.7 مليار ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام 2020 نحو 43.3 مليار ليرة سورية, أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد ارتفعت عن عام 2020 بقيمة 17مليار ليرة سورية وذلك بسبب تحقيق نمو فعلي للتسهيلات بالليرة السورية بمبلغ وقدره 19.5 مليار ليرة ونتيجة رتفاع سعر الصرف ارتفعت قيمة التسهيلات بالعملة الأجنبية بقيمة 2.2 مليار ليرة سورية

و بالحديث عن أهم بنود بيان الدخل فقد ارتفع الدخل التشغيلي بقيمة 4.3 مليار ليرة سورية .

الأنشطة والإنجازات 2021

رغم الظروف الصعبة وما فرضته على أرض الواقع والتحديات الكبيرة والمتغيرات المتلاحقة التي ظهرت في عام 2021, إلا أن البنك استطاع تحقيق معظم الأهداف الموضوعة والمعتمدة لعام 2021, حيث استمر بالعمل على تطوير السياسات والإجراءات وآليات العمل, وكذلك البيئة الرقابية, بظل القدرات والإمكانيات المتاحة, حيث تم الاستمرار بانتهاج سياسة ضبط المصاريف إلى الحد الادنى, وبالرغم من لجوء عدد كبير من العملاء الممنوحين تسهيلات ائتمانية قبيل وأثناء الأزمة, من تسديد معظم التسهيلات الممنوحة لهم, إلا أن البنك استمر بمنح تسهيلات ائتمانية جديدة, وفق ضوابط وشروط محددة واستطاع تعويض الجزء الأكبر من التسهيلات التي تم تسديدها, كذلك تم التركيز على عمليات تحصيل الأقساط والمبالغ المستحقة على التسهيلات المنتجة لتفادي تصنيف أي منها, مع الاستمرار بالمتابعة الحثيثة لتحصيل الديون المتعثرة بما فيها الإجراءات القانونية والقضائية.
كما حقق البنك نجاح بزيادة محفظة الودائع بالليرة السورية, من خلال توسيع قاعدة المودعين وتخفيض التكلفة, وبالوقت ذاته وضع خطة لزيادة محفظة الودائع بالعملات الأجنبية, و الاستفادة من العائد.

وستتركز خطة العمل وفق التوجهات العامة لبنك الأردن سورية, ضمن أربعة محاور حسب توجهات البنك, وهي:

المحور الاول: محور العمليات والتنظيم

وقد تم تقسيم ما تم إنجازه من برامج ومشاريع عمل وفق أربع محاور أساسية :

• أولاً- محور العمليات والتنظيم

تم إنجاز العديد من المشاريع على مستوى إدارة العمليات والتنظيم والأنظمة الآلية, حيث تم :
- إنجاز 90% من أعمال إعادة تأهيل غرف الـ Data Center في مبنى إدارة العمليات في منطقة عدرا الصناعية.
- التشغيل الفعلي لشبكة الصرافات الآلية لبنك الاردن سورية من خلال الربط مع شركة بيترامونتيكس للدفع الإلكتروني والمرخصة من قبل مصرف سورية المركزي.
- إتمام نقل وتركيب وتشغيل جميع التجهيزات الالكترونية وتجهيزات المراقبة بالكاميرات وأنظمة الإنذار وأنظمة عدم انقطاع التيار الكهربائي من مبنى العمليات القديم إلى مبنى العمليات الجديد في منطقة عدرا الصناعية.
- الانتهاء من تركيب وتشغيل المخدمات الجديدة وربطها مع مخدم التخزين (SAN Storage) وتجهيزها لاستضافة التطبيقات الجديدة التي ستنفذ لبنك الأردن سورية ومنها تطبيقات النظام البنكي (عملية الترقية) وتطبيقات الانترنت والموبايل البنكي إضافة إلى غيرها من التطبيقات الضرورية لعمل دوائر البنك.
- الانتهاء من تركيب وتشغيل أجهزة الجدران النارية Network Firewall الجديدة بما يتوافق مع المتطلبات الأمنية بموجب اختبار الاختراق الخارجي والتزاماً بمعايير مصرف سورية المركزي.
- تركيب منظومة حماية لتطبيقات الدفع الالكتروني WAF حيث يتم العمل على استكمال الإعدادات الفنية لوضعها في الخدمة بأقرب وقت.
- إطلاق العمل بتطبيق نظام إدارة شؤون الموظفين الجديد Oracle HR بالتنسيق مع الزملاء في بنك الاردن ومع الشركة المطورة.
- تم التعاقد لشراء تجهيزات أنظمة المراقبة بالكاميرات لزوم استبدال منظومة المراقبة في المقرات المتبقية وعددها (3) وذلك استكمالاً لمشروع تحديث نظام المراقبة بالكاميرات وفق قرار مصرف سورية المركزي رقم 1150.
- استكمال تنفيذ كامل منظومة عدم انقطاع التيار الكهربائي الجديدة من خلال اعتماد تقنية بطاريات الليثيوم وذلك بالتركيب في فرعي الكورنيش الغربي وأبو رمانة.
- الانتهاء من مراحل الدراسات الفنية والموافقات الفنية والإدارية وتجهيز البيئة التجريبية بخصوص تطبيق نظام البنك الإلكتروني E-Banking و تطبيق نظام Mobile Banking & Payment System بالتنسيق مع بنك الاردن والشركة الموردة.
- تنفيذ اتصال ضوئي Fiber Connection جديد على شبكة الـ PDN في مبنى الإدارة العامة في شارع بغداد وربطه على دومين بنك الاردن سورية.
- تنفيذ وتشغيل دارات اتصال بتقنية GSHDSL جديدة لدى جميع فروع بنك الاردن سورية لزوم ربط الفروع إلى دومين البنك من خلال شبكة الـ PDN.
- تنفيذ ربط ضوئي Fiber Connection في مبنى العمليات الجديد في منطقة عدرا الصناعية للربط مع شبكة مصرف سورية المركزي ومشغل الصرافات الآلية ومزود خدمة الانترنت.
- تم التعاقد لشراء النظام البرمجي لتحليل البيانات Data Analysis System لتطبيق المعيار IFRS9 التزاماً بمعايير مصرف سورية

المركـزي ويتـم التنسـيق مـع الشـركة المـوردة وبنـك الاردن لإتمـام مرحلـة الاختبـارات.
- تم شراء أجهزة بصمة جديدة لاستبدالها في عدد من فروع البنك.
- اعتماد العديد من سياسات و إجراءات العمل.

- وقـد اتبعـت إدارة المخاطـر منهجيـة واضحـة ضمـن توجيهـات وتعليمـات مصـرف سـورية المركـزي ومتطلبـات بـازل، وسـعت إدارة المصـرف إلـى تطبيـق أفضـل الممارسـات فـي مجـال إدارة المخاطـر باعتبارهـا أحـد المسـتويات الأساسـية للرقابـة والمسـؤولة عـن تطويـر نظـام محكـم وفعـال للتعـرف علـى المخاطـر التـي يتعـرض أو مـن الممكـن أن يتعـرض لهـا المصـرف، كمـا تـم تطبيـق معيـار التقاريـر الماليـة رقـم (9) (IFRS9) فـي الإفصاحـات المرفقـة ضمـن البيانـات الماليـة الموقوفـة بتاريـخ 2021/12/31.

وتـم خـلال عـام 2021 تطويـر منظومـة إدارة المخاطـر لـدى المصـرف وذلـك تحـت إشـراف مباشـر مـن قبـل لجنـة إدارة المخاطـر المنبثقـة عـن مجلـس الإدارة، بهـدف إدارة المخاطـر التـي قـد تواجـه عمـل البنـك مـن مخاطـر تشـغيلية، مخاطـر سـوق، مخاطـر سـيولة، ومخاطـر الائتمـان، والموائمـة بيـن العوائـد مـن جهـة والمخاطـر مـن جهـة أخـرى، حيـث قامـت إدارة المخاطـر خـلال عـام 2021 بتحقيـق مـا يلـي:

المخاطر التشغيلية :

1. إنجـاز ملفـات مخاطـر جديـدة لـكل مـن قسـم عمليـات الخزينـة والحـوالات + دائـرة الخدمـات المصرفيـة للافـراد +دائـرة المـوارد البشـرية + الدائـرة الماليـة + مركـز النقـد + الدائـرة القانونيـة + دائـرة الخدمـات الاداريـة واللـوازم + قسـم البطاقـات .
2. متابعة التوصيات المنبثقة عن ورشات العمل والتأكد من تطبيقها .
3. تطوير خطة استمرارية العمل وخطة الاخلاء لعام 2021 .
4. تحديث سياسة مخاطر العمليات .
5. متابعـة أعمـال القسـم الإعتياديـة (فحـص مـدى الإلتـزام الشـهري – متابعـة الأحـداث التشـغيلية – تصعيـد الأحـداث الهامـة - التقاريـر الدوريـة)

المخاطر الإئتمانية :

1. تطبيق منهجية احتساب المعيار رقم 9 بشكل ربعي وبيان أثرها على البيانات المالية للبنك وتزويد مصرف سورية المركزي بها.
2. الرقابة على بيانات المحفظة الإئتمانية بالتنسيق مع الدوائر المعنية .
3. متابعة إعداد التقارير الدورية و تطويرها .
4. اعداد دليل السياسة الائتمانية الموحد .
5. اعداد سياسة إدارة مخاطر الائتمان / ملحق دليل السياسة الائتمانية .
6. اعداد دليل القواعد العامة للضمانات / ملحق دليل السياسة الائتمانية
7. اعداد دليل اجراءات التعامل مع الانذار المبكر / ملحق دليل السياسة الائتمانية .

مخاطر السيولة والسوق :

1. انجاز مهام أعمال المتابعة مع دائرة الخزينة والإستثمار
2. اعداد التقارير الخاصة بمخاطر السيولة.
3. الإطلاع على أهم مقررات بازل المتعلقة بمخاطر السيولة

وأخيراً بالنسبة لقسم أمن وحماية المعلومات

والـذي يهـدف إلـى تحديـد إطـار واضـح يهـدف للتقليـل مـن مخاطـر تكنولوجيـا المعلومـات، وذلـك مـن خـلال الاسـتخدام الأمثـل لأمـن وتكنولوجيـا المعلومـات، والهـدف مـن ذلـك هـو ضمـان حمايـة أصـول ومعلومـات المصـرف مـن أي عمليـة اختـراق أو احتيـال متعمـدة أو عرضيـة داخليـة كانـت أو خارجيـة حيـث يتـم الاعتمـاد علـى أفضـل الممارسـات فـي مجـال أمـن المعلومـات :

1. التدقيق على الصلاحيات الممنوحة سابقاً للموظفين وإجراء التعديل اللازم حسب متطلبات عمل الموظفين.
2. تـم المتابعـة مـع دائـرة الأتمتـة والأنظمـة الآليـة للإلتـزام بقـرار مجلـس النقـد والتسـليف 71 م ن المعنـي بتطبيـق المعاييـر العالميـة المطلـوب توفرهـا فـي البنيـة التقنيـة لـدى المصـارف.
3. رفع الوعي بأهمية أمن وحماية المعلومات لدى الموظفين.

أما بالنسبة لدائرة التدقيق الداخلي

فقد تم إنجاز البرامج الواردة في خطة دائرة التدقيق الداخلي المعتمدة من لجنة التدقيق لعام 2021 على الرغم من الآثار التي ترتبت على انتشار فيروس كورونا (COVID-19) والإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها والتي أثرت على سير العمل , عدا عن تحقيق أهداف الدائرة حسب خطة الإدارة بالأهداف كـ (المشاركة في مراجعة إجراءات العمل , والمشاركة في ورشات العمل التي تم إعدادها من قبل دائرة إدارة المخاطر) , كما تم استكمال تدريب المدققين للمساهمة تطوير مهاراتهم وإنجاز خطط الدائرة .

واستمرت دائرة الخزينة بنشاطها حيث تم تحقيق عائد جيد من عمليات القطع بالإضافة لالتزام الدائرة بتعليمات مصرف سورية المركزي والجهات التشريعية والرقابية. حافظ البنك على نسب سيولة مريحة لتغطية التزامات البنك وبما يتناسب مع نسب السيولة القانونية لمصرف سورية المركزي بحيث تراوحت بين 25% الى 41% بالليرة السورية و تتم ادارة السيولة بالشكل الأمثل مع الأخذ بالاعتبار الموازنة بين الكلفة والعائد .وتم استقطاب ودائع بنوك محلية بأسعار تفضيلية وذلك لتدعيم نسب السيولة القانونية ومواجهة الاثار الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف.وبالمقابل تم استثمار ودائع لدى البنوك المحلية بأسعار جيدة و تم تحقيق هوامش ربح .كما يتم بشكل دوري تعديل نشرات أسعار العمولات التي يتقاضاها البنك تبعاً لأسعار السوق وبما يحقق منافسة وإيراد جيد .ويتم العمل على مراقبة اتجاه السوق والتقارير التي تصدر عن الجهات الحكومية والتشريعية بشكل دوري.

كما استمر البنك بمواصلة الالتزام بمتطلبات السلطات الرقابية, وذلك انطلاقاً من حرص بنك الأردن-سورية على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وباقي الجهات الرقابية, حيث قام البنك باتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة التحديات التي برزت نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد, وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تحوط إضافية تضمن الحفاظ على سير العمل مع الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة وكذلك قرارات الجهات الرقابية, ويعمل البنك على الالتزام بدليل الحوكمة, كما يقوم بمراجعته وتطويره وتعديله كلما دعت الحاجة أو بموجب التعليمات الصادرة بهذا الخصوص, كما تم القيام بما يلي :

توظيف الكوادر المناسبة وتأهيلها لتعويض النقص الحاصل في موظفي مديرية مراقبة الالتزام, بالرغم من معدل الدوران الوظيفي العالي والناتج عن الظروف الحالية.

التنسيق مع دائرة الموارد البشرية لتدريب وتأهيل موظفي مديرية مراقبة الالتزام, ورفع كفاءتهم في تنفيذ مهامهم, إضافة إلى عقد دورات تدريبية لموظفي البنك على إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

متابعة المراسلات مع مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية واتخاذ الإجراءات اللازمة للالتزام بالقوانين والتعاميم الصادرة عنها وتعديل اجراءات العمل بما يتوافق مع تعليماتها, وتعميمها داخل البنك, إضافة إلى الرد على أية استفسارات بخصوص تطبيقها ليتم الالتزام بها بالشكل الأمثل, كما تم أرشفة وتصنيف هذه القوانين والتعاميم بصورة إلكترونية لتسهيل الرجوع إليها.

التعديل على النماذج المستخدمة في إطار العمليات المصرفية للعملاء, بما يتوافق مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآخر القوانين الصادرة بهذا الخصوص, والتنسيق مع الدوائر المعنية لاعتمادها.

إعداد سياسات وإجراءات وأدلة عمل توجه عمليات البنك بما يضمن الالتزام بالقوانين والتشريعات, ومنها سياسة وإجراءات مراقبة الالتزام وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب, والتي تم تعديلها بما يتوافق مع آخر القوانين والأطر التشريعية التي صدرت بهذا الخصوص, كما يتم متابعة الالتزام بها عن طريق وحدة التحقق من إجراءات مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب المرتبطة بمديرية مراقبة الالتزام, ويتم إبلاغ المديرية بأي من الانتهاكات أو الاختراقات لأي من القوانين والأنظمة و التعليمات, من خلال قنوات اتصال معرفة بشكل واضح.

متابعة الالتزام بمتطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكية (FATCA), حيث تم الحصول على الرقم التعريفي للبنك GIIN الخاص بذلك, وتم ارسال التقارير المطلوبة, والاستمرار بمتابعة تلبية متطلبات القانون.

• ثانياً- المحور المالي

حقق البنك ربحاً بقيمة 33.72 مليار ليرة سورية في عام 2021 مقارنة بربح بقيمة 19.543 مليار ليرة سورية من عام 2020, وذلك بسبب إعادة تقييم القطع الأجنبي, واستمر المصرف بزيادة التحوط, و المصاريف التشغيلية ازدادات لتبلغ 3.396 مليار ليرة سورية في عام 2021 مقارنة بالعام 2020 فقد كانت تبلغ 2.66 مليار ليرة سورية, فيما ازدادت الموجودات بنسبة 191% حيث بلغت 245.02 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2020 حوالي 84.07 مليار ليرة سورية وذلك ناتج عن منح البنك لتسهيلات جديدة, وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 110% في 2021/12/31.

وقد ازداد رصيد ودائع العملاء بقيمة103.7 مليار ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام 2021 نحو 147.02 مليار ليرة سورية بعد أن كان 43.3 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2020, وارتفعت أرصدة التوظيفات لدى المصارف بنسبة 214% لتصبح 23.9 مليار ليرة سورية لعام 2021 مقارنة بمبلغ 7.6 مليار ليرة سورية لعام 2020, أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد ازدادت بنسبة 95.9% لتبلغ 35.07 مليار ليرة سورية لعام 2021 مقارنة بمبلغ 17.9 مليار ليرة سورية لعام 2020, وذلك بسبب منح تسهيلات بحوالي 17.17 مليار ليرة سورية

و بالحديث عن أهم بنود بيان الدخل التشغيلي بلغ 5.8 مليار ليرة و بما نسبته 281 % عن ما تحقق للعام 2020 ,مع ارتفاع في المصاريف التشغيلية بلغ 735 مليون ليرة و بما نسبته 28 % عن ما تحقق للعام 2020
وحقق البنك مستويات أداء إيجابية على صعيد نسب الملاءة المالية والسيولة, حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 112.50% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي وهي 8%,

باستعراض نتائج البنك المالية لسنة 2021 على صعيد المركز المالي، فقد بلغت إجمالي موجودات البنك245مليار ليرة سورية بارتفاع بقيمة 161 مليار ليرة عن عام 2020 وبنسبة 191%, وأن قيمة ودائع العملاء لدى البنك كانت في نهاية عام 2021 تقدر ب 147 مليار ليرة سورية فقد سجلت ارتفاعا عن السنة السابقة بقيمة 104 مليار ليرة سورية وسجل البنك ربحاً بعد الضريبة في عام 2021 بقيمة 34 مليار ليرة سورية, مقارنة بربح بمبلغ 15 مليار ليرة عام 2020, وبناء عليه, فقد ازدادت حقوق المساهمين عن عام 2020 بقيمة 33.8 مليار ليرة سورية حيث أن بلغت في نهاية عام 2020 بقيمة 26.5 مليار ليرة سورية.
أما في جانب الاستخدامات فقد ازدادت صافي التسهيلات الائتمانية بقيمة 17.1 مليار ليرة وبنسبة 95.5% لتبلغ 35 مليار ليرة في عام 2021 مقارنة بمبلغ 17.9مليار ليرة في عام 2020, لقيام البنك بمنح تسهيلات جديدة بحدود 19.5 مليار ليرة.

أما بالنسبة لبنود بيان الدخل لعام 2021 فقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 68% ليبلغ 37.4مليار ليرة سورية, مقارنة بربح بقيمة 22.2 مليار ليرة سورية في عام 2020, في حين ازدادت المصاريف التشغيلية بقيمة 3.4 مليار ليرة مرتفعاً عن العام 2020 بمبلغ و قدره 756 مليون ليرة سورية و بما نسبته 28%

أما فيما يتعلق بأداء سهم بنك الأردن- سورية في سوق دمشق للأوراق المالية, فقد ارتفع سعر سهم بنك الأردن- سورية من 651.45 ل.س في نهاية عام 2020, إلى 1,124.30 في نهاية عام 2021 بارتفاع بنسبة 20.19%, حيث بلغ حجم تداول سهم بنك الأردن- سورية نحو 284,598 سهم, وبلغت قيمة التداولات على سهم بنك الأردن- سورية 167.4 مليون ل.س خلال عام 2021, وبلغت عدد الصفقات 142 صفقة.
وقد بلغ حجم التداول للبنوك الخاصة التقليدية في سوق دمشق للأوراق المالية عن عام 2021 حوالي 63.1 مليون سهم , وبلغت قيمة التداولات 49.7 مليار ليرة, من خلال 8236 صفقة.

وفيما يلي جدول مقارن لنتائج البنوك الخاصة التقليدية في سوق دمشق للأوراق المالية عن عام 2021 :

البنك	حجم التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات
الأردن - سورية	284,598	167,408,981	142
بنك الائتمان-الأهلي	33,175,928	29,561,688,435	440
بيمو	289,460	328,446,965	525
سورية والمهجر	3,433,872	2,028,690,345	772
فرنسبنك	478,897	280,931,499	696
الدولي للتجارة	1,599,439	1,802,208,804	1,188
قطر الوطني	4,586,579	4,930,496,060	3,044
الشرق	170,845	171,423,131	349
العربي	833,920	491,854,907	416
بيبلوس	1,047,881	795,630,132	169
سورية والخليج	17,224,661	9,217,374,975	495
المجموع	63,126,080	49,776,154,234	8,236

البيان	حجم التداول		قيمة التداول		عدد الصفقات	
السنة	2020	2021	2020	2021	2020	2021
بنك الأردن- سورية	182,307	284,598	80,154,350	167,408,981	134	142
قطاع البنوك التقليدية	12,952,920	63,126,080	19,744,549,796	49,776,154,234	19,002	8,236
حصة بنك الأردن	1.41%	1.41%	0.4%	1.21%	0.7%	1.72%

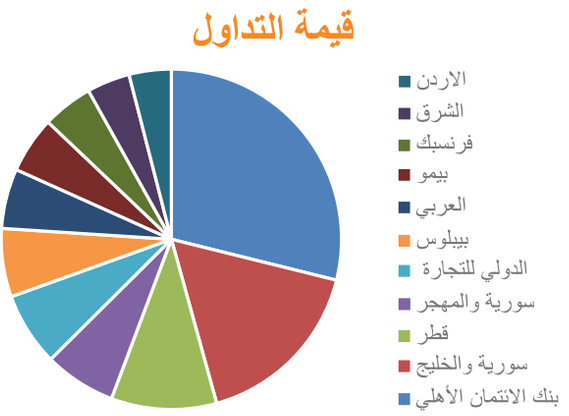

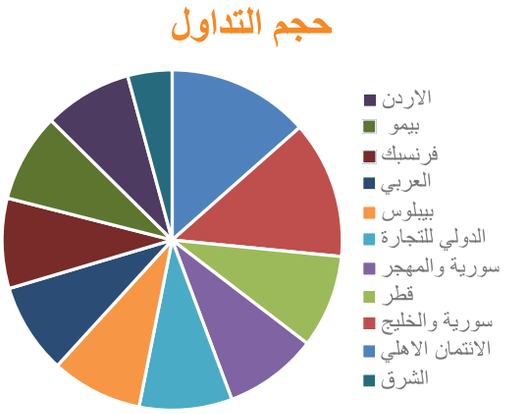

• ثالثاً- محور السوق والعملاء

- واصل البنك خلال عام 2021 عمليات منح التسهيلات الائتمانية وفق ضوابط محددة الخاصة بقرار مصرف سورية المركزي رقم 16/4774/ص بتاريخ 2020/9/8 , حيث تم منح قروض عقارية وتمويل القطاع الزراعي و المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- الاستمرار بالتركيز على متابعة الحسابات غير المنتجة وتحصيل الديون, وتفعيل الاجراءات القانونية بحق العملاء الذين لم يبدوا أي جدية أو حسن نية تجاه البنك.
- استمر البنك بتوسيع قاعدة المودعين و زيادة ارصدة حسابات الطلب والودائع ذات التكلفة المنخفضة.
- تم تشغيل الصرافات الآلية اعتباراً من تاريخ 2021/06/18 بعد توقف تشغيلها من قبل شركة CSC

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

تم تجهيز مبنى جديد مملوك للمصرف ليصبح مقر لادارة العمليات متضمن فرع خدمي في منطقة عدرا الصناعية بريف دمشق , و انهاء عقد استئجار مبنى ادارة العمليات والفرع في منطقة صحنايا بريف دمشق. + اغلاق فرع العزيزية بحلب بتاريخ 2021/12/19 بناءا على موافقة مصرف سوريا المركزي بذلك

علماً ان عدد فروع بنك الأردن العاملة في سورية بلغ 10 فروع موزعة في 5 محافظات, بالإضافة إلى 4 مراكز لتنمية الأعمال, وهذه الفروع ال 10 موزعة كما يلي في دمشق و ريفها 5 فروع- حلب 1 فرع- اللاذقية فرع واحد – طرطوس فرع واحد – حمص فرع واحد- السويداء فرع واحد.

اما بالنسبة الى الفروع المغلقة في ريف دمشق 1 (حرستا)

علماً بأنه سيتم إعادة تأهيل الفروع المغلقة عند تحسن الأوضاع الأمنية والخدمية, في ريف دمشق (حرستا), وفي حلب (الحمدانية).

أما بالنسبة لمراكز تنمية الأعمال, فهي موزعة كالتالي : مركز تنمية أعمال دمشق وريفها, مركز تنمية اعمال الساحل (اللاذقية وطرطوس), مركز تنمية أعمال حلب , مركز تنمية أعمال حمص .

هذا وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي لعام 2021 ضمن فروع بنك الأردن - سورية موزعة على 11 فرع عامل, تم اعادة اطلاق خدمة الصرافات الالية بتاريخ 2021/06/18 .

مع استمرار ايقاف أجهزة الصراف الالي في الفروع التي تم اغلاقها مؤقتا لاسباب امنية أو خدمية, في حرستا والحمدانية.

• رابعاً- محور الموارد البشرية

استمرت إدارة الموارد البشرية بالتركيز على تأمين الموظفين للفروع والدوائر والأقسام العاملة بمختلف المناطق, ونقل بعض الموظفين من دوائر وفروع إلى دوائر وفروع أخرى حسب متطلبات العمل, و استقطاب الكوادر المناسبة و توظيف الموظفين الجدد كما تم القيام بما يلي :

استكمال كافة البيانات وإجراءات تشغيل نظام الموارد البشرية الجديد (Oracle) وفق نظام وسياسات و تعليمات وإجراءات الموارد البشرية بما يخدم متطلبات العمل ويساعد في تطوير قسم الموارد البشرية و تنميتها.

تـم تدريـب 73 موظـف لغايـة نهايـة شـهر 12 لعـام 2021 مـن خـلال تنفيـذ 38 دورة تدريبيـة و ذلـك مـع عـدة مراكـز التدريبيـة وذلـك حسـب خطـة التدريـب السـنوية وتحليـل الاحتياجـات التدريبيـة, بالإضافـة إلـى تنفيـذ دورات تدريبيـة داخليـة للموظفيـن الجـدد علـى مختلـف اقسـام البنـك الرئيسـية وذلـك بتدريـب 225 موظـف علـى الدوائـر الاتيـة (سياسـة مكافحـة غسـل الامـوال وتمويـل الارهـاب, خدمـة العمـلاء والمبيعـات, التسـهيلات المصرفيـة, العمليـات المصرفيـة (الحـوالات والبطاقـات المركزيـة), التمويـل التجـاري, العمليـات المصرفيـة (الودائـع المركزيـة), الثقافـة المصرفيـة), و فيمـا يلـي تفاصيـل الـدورات المذكـورة:

	عدد الدورات	عدد المستفيدين	الجهات المنظمة
دورات خارجية	38	73	مركـز التدريـب والتأهيـل المصرفـي– NEW HORIZONS- مركـز اسـس– مركـز التنميـة للتعليـم والتطويـر- key to success - مركـز طـلال ابـو غزالـة
ندوات وورش عمل	7	136	بنك الاردن سورية (ورشات عمل داخلية)
المجموع	45	209	

عدد موظفي بنك الأردن– سورية حسب المؤهل العلمي في نهاية الربع الرابع عام 2021	
البيان	العدد
دكتوراه	1
ماجستير	9
دبلوم عالي	1
بكالوريوس	151
دبلوم	26
ثانوية عامة	9
دون الثانوية	12
المجموع	209

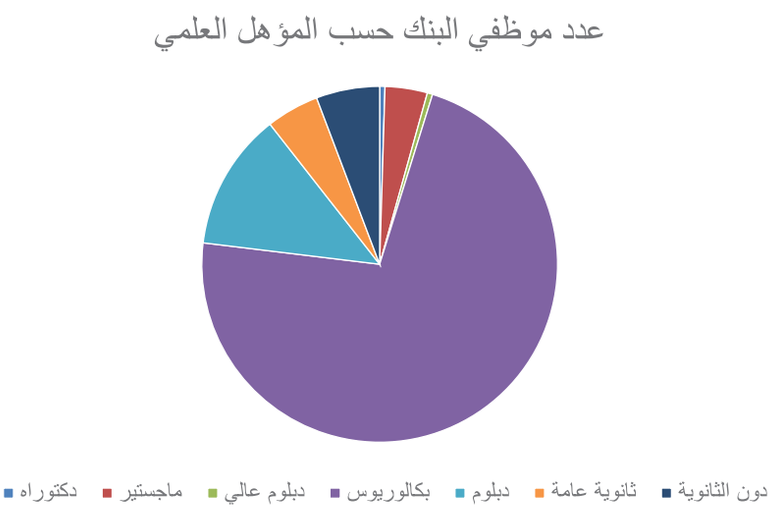

توزع الموظفين حسب الفروع والإدارات كما في نهاية الربع الرابع عام 2021			
البيان	عدد الموظفين	البيان	عدد الموظفين
الادارة العامة والمراكز	137	فرع العزيزية / حلب (مغلق مؤقتاً)	0
فرع شارع بغداد / دمشق	8	فرع اللاذقية / اللاذقية	10
فرع أبو رمانة / دمشق	8	فرع حمص / حمص	8
فرع العباسيين / دمشق	5	فرع طرطوس / طرطوس	7
فرع جرمانا / ريف دمشق	6	فرع السويداء / السويداء	8
فرع شارع الفيصل/حلب	8	فروع حرستا – الحمدانية (مغلق مؤقتاً)	--
فرع عدرا	4	المجموع	209

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2021

أولاً : الموجودات

ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة 191% في عام 2021, حيث بلغت قيمتها 245.0 مليار ليرة سورية, , حيث ازدادت التسهيلات بقيمة 17 مليار ليرة سورية, وبنسبة 88 % عن عام 2020, كمايلي:

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

عناصر الموجودات	2021	2020	مبلغ النمو	نسبة النمو
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	196,903,301	59,471,934	137,431,367	231%
تسهيلات ائتمانية مباشرة	35,072,326	17,989,337	17,082,357	95%
موجودات ثابتة وغير ملموسة	3,907,988	1,311,686	2,596,302	198%
موجودات أخرى	9,142,622	5,299,221	3,843,401	72%
مجموع الموجودات	245,026,237	84,072,178	160,953,427	191%

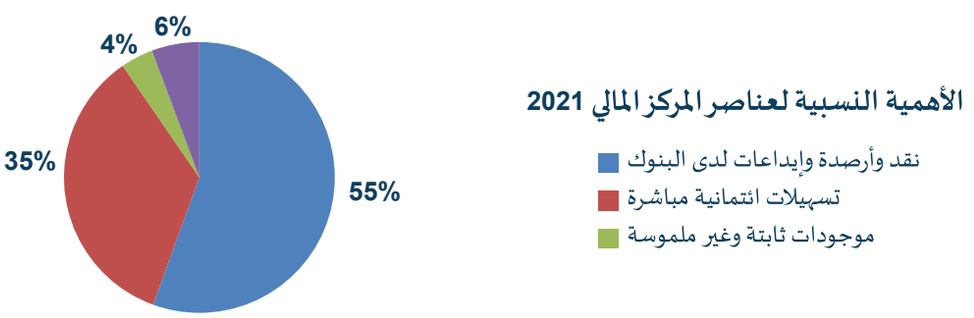

التسهيلات الائتمانية المباشرة

قام بنك الأردن– سورية بإتباع سياسة انتقائية بصورة أكبر للعملاء الذين سيتم منحهم تسهيلات ائتمانية, وذلك لما تحمله عملية المنح في ظل هذه الأزمة, من مخاطر تتجلى بنسب احتمالية عالية لعدم تسديد العملاء الممنوحين أو تعثر العملاء الممنوحين سابقاً, حيث انصب التركيز بالدرجة الأولى على توفير درجة مريحة من السيولة, وبالدرجة الثانية تم التركيز على عملية تحصيل المبالغ والأقساط المستحقة

إجمالي التسهيلات الائتمانية

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2021	2020	مبلغ النمو	نسبة النمو
تسهيلات الأفراد	378,173	218,695	159,478	73%
القروض العقارية	2,682,632	1,750,133	932,499	53%
تسهيلات الشركات المتوسطة والكبرى	44,324,828	23,916,527	20,408,301	85%
مجموع التسهيلات المباشرة	47,385,633	25,885,355	21,500,278	83%

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لعام 2021

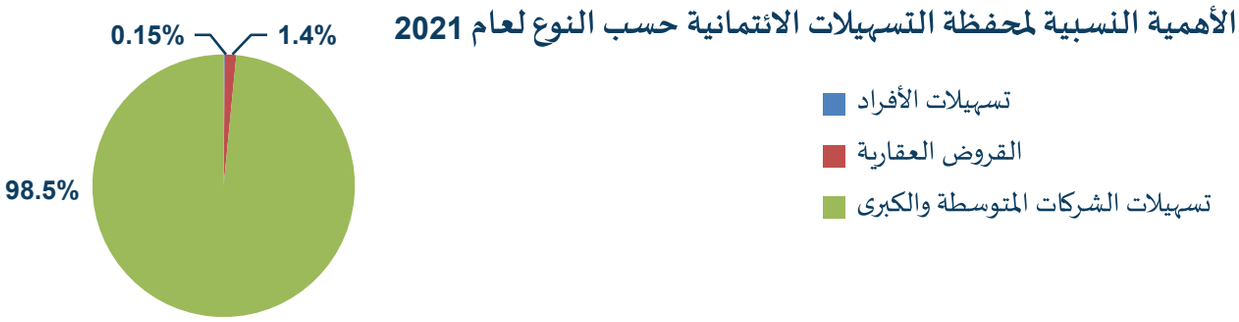

ثانياً : المطلوبات وحقوق المساهمين

ازدادت حقوق المساهمين بمبلغ 34 مليار ليرة سورية، ليصبح 60.3 مليار ليرة سورية عام 2021 بدلاً من 26.5 مليار ليرة سورية عام 2020 .

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

المطلوبات وحقوق الملكية	2021	2020	مبلغ النمو	نسبة النمو
ودائع العملاء	147,024,043	43,322,580	103,701,463	239%
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	18,275,113	8,038,337	10,236,776	127%
تأمينات نقدية	9,261,891	4,321,768	4,940,123	114%
مخصصات أخرى	462,927	515,315	-53,020	-10%
مطلوبات أخرى	9,228,027	1,268,633	7,959,394	627%
حقوق الملكية – مساهمي البنك	60,327,699	26,598,707	33,728,992	127%
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	245,026,237	84,072,178	160,953,427	191%

لأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لعام 2021

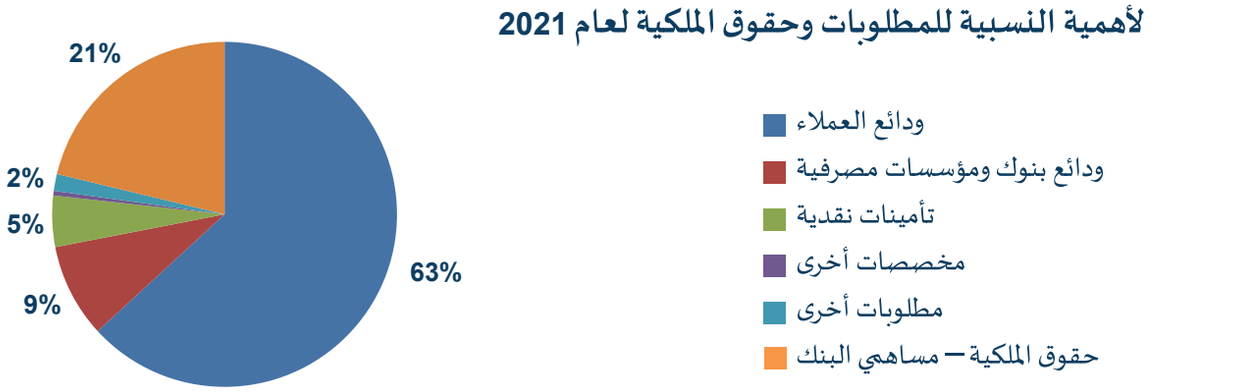

ودائع العملاء

بالاعتماد على ضرورة الموائمة بين عناصر المخاطرة والربحية والسيولة, وفي ظل الأزمة التي تعيشها بلادنا, وتأثيراتها على الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص, فقد استطاع البنك الحفاظ على نسب سيولة مريحة تمكنه من متابعة سياسته, ومواجهة العقبات التي من الممكن أن تعترضه مستقبلاً, بالاستناد إلى قراءة واضحة لمستقبل السوق.

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

توزع ودائع العملاء حسب نوع الحساب	2021	2020	مبلغ النمو	نسبة النمو %
حسابات جارية	119,037,212	27,958,215	91,078,997	326%
ودائع لأجل	23,897,639	12,368,700	11,528,939	93%
ودائع التوفير	4,089,192	2,995,667	1,093,525	37%
المجموع	147,024,043	43,322,580	103,701,463	239%

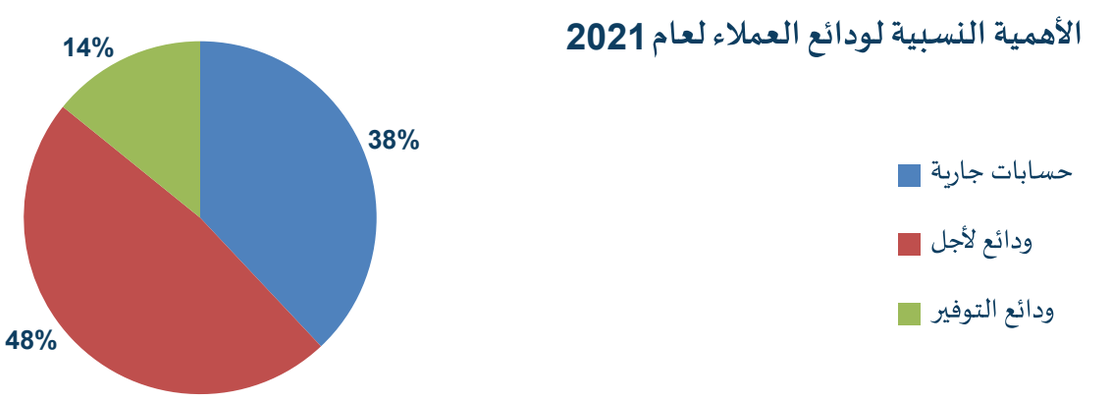

السلسلة الزمنية لأهم بنود المركز المالي

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
تسهيلات ائتمانية مباشرة	35,072,326	17,989,337	11,576,980	8,396,802	9,543,832	10,603,939	7,331,948	4,418,092	5,883,322	7,831,289
ودائع العملاء	147,024,042	43,322,580	20,982,833	20,448,401	15,661,450	10,590,969	9,581,430	11,688,568	13,138,832	11,198,357
إجمالي الموجودات	245,026,237	84,072,178	225,688, 33	31,441,235	30,163,035	29,600,482	23,540,309	16,783,724	18,153,934	17,085,878

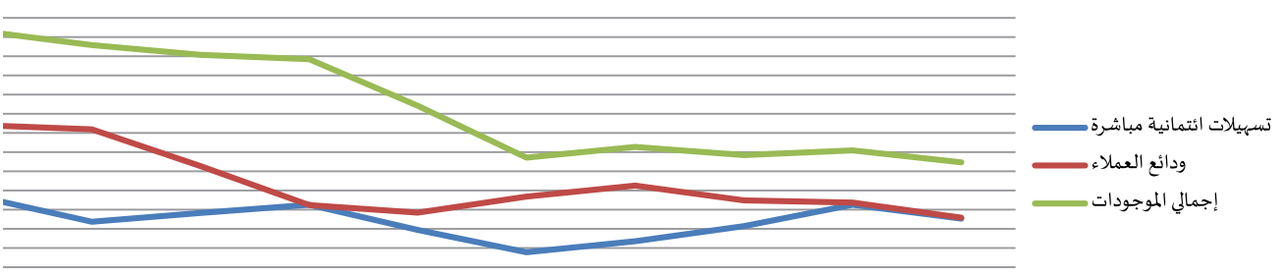

ملاحظة : لم يتم توزيع أي أرباح من البنك عن الأعوام السابقة

ثالثاً : نتائج أعمال البنك

• الإيرادات والعمولات

بلغ صافي الدخل من العمولات 1.05 مليار ليرة للعام الحالي بنمو وقدره 719 مليون ليرة عن ماتحقق للعام 2020 نتيجة تحقيق عمولات غير متكررة بقيمة 526 مليون ليرة ناتجة عن عمولات من شراء القطع الاجنبي من المصرف المركزي لتسديد البوالص وكما ان ارتفعت الايرادات الأخرى بقيمة 425 مليون ليرة عن عام 2020 نتيجة اعادة دراسة العمولات التي كان يستوفيها البنك بما يتناسب مع ارتفاع الاسعار مما ادى الى ارتفاع هذه العمولات بقيمة 100 مليون ليرة ولتصبح 159 مليون ليرة.

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

تطور الإيرادات	2021	2020	مبلغ النمو	نسبة النمو
الفوائد المقبوضة	5,367,383	2,084,608	3,282,775	157%
العمولات المقبوضة	1,046,791	326,816	719,975	220%
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	821,954	39,313	782,641	1991%
المجموع	7,236,128	2,450,737	4,785,391	195%

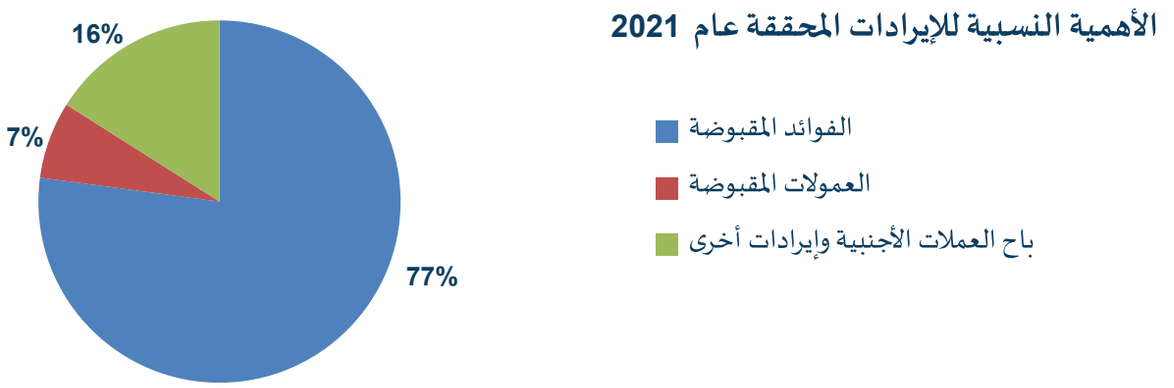

• المصروفات والمخصصات

ارتفعت إجمالي النفقات التشغيلية لتصل إلى 896 مليون ليرة سورية نهاية عام 2021 بمبلغ ارتفاع وقدره 142 مليون ليرة سورية, ويعود سبب الارتفاع في النفقات التشغيلية إلى ارتفاع المصاريف التشغيلية نتيجة ارتفاع قيمة العقود السنوية بالاضافة الى الزيادات السنوية للموظفين.

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

تطور المصاريف والمخصصات	2021	2020	مبلغ النمو	نسبة النمو
مخصص تدني تسهيلات مباشرة	(16,644)	(617,566)	600,922	-97%
مخصصات متنوعة	(3,434)	(443,484)	-446,918	-101%
نفقات الموظفين	(1,674,842)	(838,763)	-836,079	100%
مصاريف أخرى	(1,569,919)	(642,297)	-949,402	148%
الاستهلاكات والإطفاءات	(131,285)	(119,441)	-11,844	10%
المجموع	(3,396,124)	(2,661,551)	-586,045	51%

رابعاً : كفاية رأس المال والسيولة:

سجل بنك الأردن– سورية معدلات مريحة لأهم المؤشرات المالية للبنك, حيث بلغت نسبة السيولة 71% لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30%, وبلغت24% بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20% كما بلغت نسبة الملاءة المالية 47.98% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة في بازل(2) والمحددة بـ 8%, كذلك واصل البنك العمل على تطوير منظومة إدارة المخاطر وتلبية متطلبات مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

خامساً : النسب المالية للسنوات 2012 -2013 -2014-2015 -2016- 2017- 2018- 2019-2020- 2021

السنة المالية	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	78%	116.14%	%2.36	-2.1%	-29.59%	63.83%	77.22%	-8.9%	-6.83%	-13.88%
العائد على رأس المال	1124%	651%	%5.48	%-5	-83.08%	155.9%	92.69%	-6.9%	-5.51%	-12.00%
العائد على متوسط الموجودات	20%	33.32%	%0.51	-0.5%	-8.34%	17.61%	13.79%	-1.2%	-0.91%	-2.10%
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	10%	3.5%	%5.42	4.5%	5.07%	7.58%	3.85%	2.82%	4.12%	6.63%
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	-1%	1.6%	%2.36	3.2%	3.41%	2.99%	%3.64	-4.20%	4.27%	5.8%
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	2%	1.8%	%2.78	1.3%	1.65%	4.58%	0.22%	-1.44%	-0.15%	1.72%
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة	93%	92.34%	%78.2	95.07%	99.74%	81.59%	%63.94	61.02%	56.7%	37.5%
نسبة التسهيلات غير العاملة/إجمالي التسهيلات	25%	29.09%	%30.01	32.85%	33.96%	34.82%	54.28%	72.52%	60.3%	37.4%
نسبة كفاية رأس المال	110.08%	87.9%	%47.98	36.30%	36.30%	44.56%	30.14%	17.28%	19.3%	26.5%
نسبة السيولة القانونية	110%	109%	0.71%	78%	78%	74%	66%	63%	57%	47%

المؤشرات المالية للسنوات(2012 -2013 -2014-2015 -2016- 2017- 2018- 2019-2021 - 2020- 2021)

(المبالغ بمليارات الليرات السورية)

السنة المالية	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
مجموع الموجودات	245,026	84,072	33,225	31,441	30,163	29,600	23,540	16,784	18,154	17,109
إجمالي التسهيلات الائتمانية	35,072	17,989	11,576	8,396	9,544	10,603	7,331	4,418	5,883	7,831
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	165,299	51,360	23,901	22,565	21,036	19,064	17,791	13,910	15,186	13,442
حقوق الملكية – مساهمي البنك	60,327	26,598	7,055	6,891	7,177	9,670	4,991	2,210	2,417	2,593
صافي الربح قبل الضريبة (مليون ل.س)	34,097	19,5	516	(150)	(2,457)	5,141	2,810	(207)	(803)	(600)

أهداف خطتنا المستقبلية 2022

تم تقسيم الأهداف العامة للبنك ضمن أربعة محاور رئيسة هي :

أولاً- محور العمليات والتنظيم:

- المشاريع المتوقع البدء بها في عام 2022 منها مشاريع جديدة ومنها مشاريع مدورة من سنوات سابقة:
- تحقيق نمو في محفظة التسهيلات الائتمانية بمبلغ لا يقل عن 18 مليار ل.س بضوابط و معايير محددة
- تحقيق نمو في حسابات الودائع بقيمة 18 مليار ل.س
- استكمال مشروع ترقية قواعد بيانات النظام البنكي.
- تنفيذ نظام البنك الإلكتروني E-Banking و تطبيق نظام Mobile Banking & Payment System
- نقل مركز البيانات الرئيسي لبنك الأردن سورية من مقره بمنطقة ابو رمانة بدمشق الى مبنى الادارة العامة الجديد بمنطقة عدرا الصناعية بريف دمشق .
- استكمال تشغيل منظومة حماية تطبيقات الدفع الالكتروني WAF وربطها مع التطبيقات البرمجية المطلوبة.
- إطلاق خدمات الدفع الالكتروني من خلال الربط مع الشركة السورية للمدفوعات الالكترونية بعد تنفيذ نظام الـ E-Banking & Payment Gateway.
- تنفيذ ربط ضوئي Fiber Connection بين مركز البيانات الرئيسي مع جميع فروع بنك الاردن سورية.
- تجهيز بنى تحتية ومخدمات جديدة لمركز البيانات الرديف (DR) باستخدام تقنية الأجهزة الافتراضية Virtual Machines.
- استكمال تطوير نظام تقارير مصرف سورية المركزي -Pio-Tech-CBS.
- تنفيذ نظام أتمتة تقارير بموجب قرار مصرف سورية المركزي رقم /1653/ص/16.
- استكمال تحديث نظام الأرشفة الالكترونية إلى الاصدار الجديد.
- استكمال إعداد النظام البرمجي بتقنية الويب لتحليل البيانات Data Analysis System لتطبيق المعيار IFRS9 التزاماً بمعايير مصرف سورية المركزي.
- استكمال مشروع ترقية نظام تشغيل محطات العمل من Windows 7 إلى Windows 10 مع استبدال الحواسب ذات الطرازات القديمة جداً بشكل تدريجي.
- متابعة ترقية نظام تشغيل Windows Server 2008 R2 إلى Windows Server 2012 or 2016 لجميع المخدمات.
- متابعة تطبيق الربط الآلي للنظام البنكي ICBS مع نظام التسويات الفورية - مصرف سورية المركزي SYGS.
- استكمال النواقص الفنية في تطبيق نظام إدارة شؤون الموظفين الجديد Oracle HR.
- البدء بتطبيق نظام الأخطار المصرفية Bank Risk الجديد حسب متطلبات مصرف سورية المركزي.
- البدء باستبدال تجهيزات البنية التحتية الشبكية من طراز Cisco .
- البدء بمشروع تحديث أنظمة تشغيل الصرافات الآلية لتتوافق مع أحدث معايير الحماية وسلامة المعلومات المعتمدة عالمياً.
- البدء بمشروع تركيب أجهزة Anti-Skimming لجميع صرافات بنك الاردن سورية التزاماً بمعايير مصرف سورية المركزي.
- تطبيق مشروع نظام (Corporate Credit Management (CCM من قبل الزملاء في بنك الأردن.
- دراسة ترقية نظام الاتصالات الداخلية Cisco Unified Communications.
- استكمال تنفيذ نظام Manage Engine-Help Desk و الذي يساعد على تسهيل عملية متابعة الدعم الفني
- دراسة إمكانية تفعيل نظام البصمة الالكترونية لعملاء المصرف بالتنسيق مع الزملاء في بنك الاردن – عمان.
- تقديم دراسة لتطبيق برنامج مراقبة البيئة في غرف الاتصالات في فروع البنك
- تقديم دراسة لنقل مركز التعافي من الكوارث Disaster Recovery بما يتوافق مع المعايير الدولية ومعايير مصرف سورية المركزي.
- دراسة تطبيق نظام AML / الخاص بغسل الأموال.
- استكمال ربط منظومة الحجز الإحتياطية مع النظام البنكي (قيد التنفيذ).

وفيما يتعلق بدائرة مراجعة الائتمان :

- استكمال العمل على مشروع اتمتة التقارير الخاص بالدائرة المالية مع المورد الخارجي حيث تم اعادة استئناف العمل على المشروع ويتم المتابعة مع الجهات المعنية .
- استكمال إدارة مشروع تطبيق تعليمات مصرف سورية المركزي للمعيار رقم 9 في المصرف وبالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة وصولا للتطبيق الكامل

- الاشراف على عملية اعادة تصنيف حسابات المصرف وفق متطلبات محددة لتوفير قاعدة بيانات خاصة بالمصرف
- الاستمرار بمتابعة المشروع الخاص بتقارير المركزي (1953/ص/16) وتنظيمه بشكل يضمن توفر جيمع التقارير بالدورية والآلية المطلوبة

ومن أهداف إدارة المخاطر :

- تطبيق نظام الكتروني خاص بمراقبة المستخدمين
- استكمال انشاء ملفات المخاطر لباقي اقسام و دوائر البنك و عقد ورشات عمل بهذا الخصوص .
- اعادة تقييم و تحديث ملفات المخاطر الخاصة بالاقسام التي تستوجب التحديث .
- متابعة تنفيذ خطط الطوارئ المعتمدة بالتنسيق مع الدوائر المعنية.
- تطبيق المعايير الخاصة بمخاطر السيولة وذلك حسب قواعد بازل III / في حال تطبيقها من قبل مصرف سورية المركزي .
- مراجعة سياسات إدارة المخاطر المختلفة الموضوعة وتعديلها وفق أفضل الممارسات الدولية.
- تطوير سياسات اختبارات الجهد.
- الاستمرار بتنظيم ورش العمل الخاصة بالتعرف على المخاطر التشغيلية

ومن الأهداف المخططة لدائرة التدقيق الداخلي :

- تطوير عمليات التدقيق الداخلي وفق أفضل الممارسات المهنية في هذا المجال.
- الاستمرار في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي وتقديم الاقتراحات التي تساهم في تطويره.
- الاستمرار في تدريب وتطوير كادر التدقيق لرفع سويتهم المهنية.
- المشاركة في ورشات عمل ملفات المخاطر على نظام الـ CARE بالتنسيق مع دائرة إدارة المخاطر.
- المشاركة في مراجعة إجراءات العمل وتحديثها.

ومن الأهداف المخططة لدائرة مراقبة الالتزام:

- متابعة تحديث إجراءات العمل بما يتوافق مع القوانين والتعاميم المحلية الصادرة, مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات الدولية التي طرأت على القطاع المصرفي وآخر التوجهات المصرفية.
- مراجعة السياسات الموضوعة وتعديلها وفق آخر المستجدات والقوانين الصادرة بما فيها سياسة وإجراءات مراقبة الالتزام وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب, إضافة للآليات المرتبطة بهذه السياسات.
- الاستمرار في توظيف وتدريب ورفع كفاءة موظفي مديرية مراقبة الالتزام وتأهيلهم, من خلال إعداد برامج تدريبية متخصصة, إضافة إلى عقد الدورات التدريبية لموظفي البنك في مفاهيم الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التنسيق لأتمتة بعض المهام عن طريق استثمار الأنظمة الآلية بما يساهم في توفير الوقت والجهد.
- دراسة وتحليل مخاطر المنتجات/الخدمات الجديدة المراد تقديمها للعملاء.

ثانياً- المحور المالي:

- نمو في محفظة التسهيلات الائتمانية بمبلغ 12مليار ليرة سورية.
- زيادة حجم الودائع المستقطبة بالليرة السورية بمبلغ 12مليار ليرة سورية
- نسب سيولة 25% لليرة السورية
- نسبة كفاية رأس المال 8%.
- تكثيف الجهود لتحصيل المبالغ والأقساط للمحفظة غير المنتجة, وذلك لاسترداد الفوائد المعلقة والمخصصات بالاضافة إلى محاولة عدم تصنيف أي حساب جديد وماينتج عنه وقيمة المبالغ التي تم تحصيلها

وفيما يتعلق بدائرة الخزينة, ستستمر بأداء مهامها وسيتم التركيز على تحقيق الأهداف التالية :

- العمل على ايجاد منتجات مصرفية جديدة .
- المساعدة في تحقيق أهداف واستراتيجيات البنك بالإضافة الى الارتقاء بتقديم أفضل الخدمات المصرفية.
- العمل على شراء قطع من كافة المصادر المتاحة لتنفيذ عمليات تمويل المستوردات وتعظيم مستوى الربحية بأقل مخاطر ممكنة
- التحكم ومراقبة مراكز القطع بالعملات الأجنبية لتقديم إشارات حول مخاطر تذبذب أسعار الصرف وبالتالي الحد من تأثيرها قدر

الإمـكان.
- تحقيق عوائد من عمليات تبادل العملات مع المحافظة على تحقيق التوازن بين مستوى الربحية ودرجة المخاطر.
- العمـل علـى اعـداد تقاريـر ذات حساسـية عاليـة sensitive analysis عـن الوضـع الاقتصـادي العـام و موازنـة الدولـة وتوجهاتهـا فـي التمويـل القطاعـي وسـندات الخزينـة والتسـعير وعقـود المقايضـة.
- ايجاد قنوات استثمارية جديدة بما يتلائم مع risk appetite وتحقيق أكبر عائد استثماري ممكن.

ثالثاً- محور السوق والعملاء:

سيستمر البنك بنفس النهج المتبع خلال العام 2021 بالاعتماد على النقاط الثلاث التالية:

1. منـح تسـهيلات ائتمانيـة جديـدة تنسـجم مـع ضوابـط وتعليمـات مصـرف سـورية المركـزي بهـذا الخصـوص و اسـتهداف مناطـق و شـرائح جديدة
2. المتابعـة الحثيثـة للقضايـا المرفوعـة ضـد العمـلاء المصنفـة حساباتهم غيـر منتجـة وبصـورة افراديـة لـكل حسـاب لتحصيـل المديونيـات أو جدولتهـا ومايتبعهـا مـن تحريـر الفوائـد المعلقـة ورد المخصصـات.
3. تكثيـف عمليـات التحصيـل للمحفظـة الائتمانيـة المنتجـة وذلـك لتفـادي تصنيـف تلـك الحسـابات ومـا يتبعهـا مـن تعليـق للفوائـد ورصـد مخصصات .
4. استمرار البنك وعلى كافة المستويات بضغط المصاريف الى أدنى حد ممكن على الرغم من الارتفاع الكبير في الأسعار
5. تحديث الصرافات الآلية بما ينسجم مع أحدث معايير الحماية وسلامة المعلومات العالمية
6. الاستمرار بمشروع ربط الصرافات الالية للمصرف مع الصرافات الالية للمصارف الاخرى
7. تفعيل خدمة الانترنت و الموبايل البنكي و بوابة الدفع الالكتروني بعام 2022
8. تفعيل برامج قروض التجزئة (قروض سكنية / عقارية / شخصية) لشرائح مختلفة من المجتمع
9. توسـيع قاعـدة المودعيـن و البحـث عـن ودائـع جديـدة ذات تكلفـة منخفضـة و الاسـتغناء عـن الودائـع ذات التلكفـة المرتفعـة , و زيـادة معـدل رصيـد حسـاب الجـاري ل.س لعمـلاء البنـك
10. اسـتمرار التعاقـد مـع احـد شـركات الخدمـات التسـويقية المحليـة لوضـع اسـتراتيجية العمـل التسـويقي تقـوم ببنـاء الاسـم التجـاري للبنـك مـن خـلال وسـائل اعلانيـة معينـة و التمهيـد لتقديـم الخدمـات و متابعـة دعـم العلامـة التجاريـة و بخاصـة عنـد اطـلاق خدمـات الموبايـل / الانترنـت , و تحديـث الموقـع الالكترونـي للبنـك , و زيـادة دور البنـك فـي خدمـة المجتمـع المحلـي
11. المشاركة بتنظيم انشطة وفعاليات اجتماعية (معارض-مؤتمرات)

رابعاً- محور الموارد البشرية

- العمـل علـى تدريـب موظفـي البنـك بمـا يلبـي الاحتياجـات التدريبيـة لدوائـر وفـروع البنـك وبمـا يتماشـى مـع التوجهـات العامـة لبنـك الأردن-سـورية.
- تطويـر نظـام وسياسـات وإجـراءات المـوارد البشـرية فـي البنـك والمتعلقـة بتقييـم الأداء والمكافـآت والتحفيـز وإعـداد سياسـة الترفيـع الـدوري, بمـا يعـزز بيئـة العمـل الإيجابيـة فـي البنـك ويزيـد مـن معـدلات الرضـى الوظيفـي ويخفـض نسـبة دوران الموظفيـن الأكفـاء.
- متابعة تطبيق كافة القوانين والتعليمات الصادرة من مؤسسات العمل الحكومية وتعديل الأنظمة الداخلية بما يتناسب معها.
- إعـداد خطـة لتأهيـل وتدريـب الموظفيـن لتمكـن كل منهـم مـن عملـه علـى أكمـل وجـه On Job Training بمـا يلبـي الاحتياجـات التدريبيـة لدوائـر وفـروع البنـك وبمـا يتماشـى مـع التوجهـات العامـة لبنـك الأردن-سـورية ومـن ثـم التدريـب المتقاطـع علـى الأعمـال الأخـرى بنفـس الدائـرة أو القسـم Cross Training, لضمـان تطبيـق خطـة الإحـلال لكافـة الوظائـف .
- متابعة تطبيق كافة القوانين والتعليمات الصادرة من مؤسسات العمل الحكومية وتعديل الأنظمة الداخلية بما يتناسب معها.
- استمرار تطبيق آلية للتطور الوظيفي للوظائف الرئيسية في البنك, والاستثمار بالموظفين المؤهلين للتطور الوظيفي.
- الاسـتمرار فـي الارتقـاء بمسـتوى المـوارد البشـرية باعتبارهـا رأس المـال الحقيقـي للمؤسسـة, وتنميـة قدراتهـا ومهاراتهـا المهنيـة والشـخصية باسـتخدام أحـدث منهجيـات وأسـاليب التدريـب التـي تتوافـق مـع الاحتياجـات الفعليـة للوظائـف وبمـا يمكنهـا مـن تحقيـق أهـداف البنـك.

الإجراءات المتبعة للمحافظة على استمرارية العمل وتقديم الخدمات الأساسية للعملاء :

- أثبتـت الإجـراءات التـي تـم اتباعهـا مـن قبـل بنـك الأردن- سـورية خـلال سـنوات الأزمـة نجاحهـا ,حيـث تـم التعامـل مـع جميـع الظـروف الطارئـة, وتـم الاسـتمرار بتقديـم الخدمـات المصرفيـة دون أي انقطـاع أو توقـف, ومـع تحسـن الظـروف الأمنيـة والتحسـن الملمـوس فـي

المؤشـرات الاقتصاديـة, سـيتم الاسـتمرار بنفـس السياسـة المتبعـة والتـي أدت لنتائـج جيـدة وملموسـة, مـع التغييـر فـي الإجـراءات حسـب تحسـن وتطـور الظـروف, ومـن هـذه الإجـراءات :

- تحديـث خطـة اسـتمرارية العمـل والتـي تتضمـن إعـادة تشـغيل أعمـال المؤسسـة وخصوصـا الحساسـة منهـا بعـد فتـرة مقبولـة مـن الإنقطـاع, وإدارة الأزمـات وتطويرهـا بشـكل نصـف سـنوي.
- تحديـث خطـط الطـوارئ وخطـة الإخـلاء فـي الحـالات الطارئـة لضمـان أمـن الموظفيـن, وتدريـب موظفـي المصـرف علـى التصـرف فـي الحـالات الطارئـة.
- تحديث خطة طوارئ الاتصالات والتأكد من فاعليتها.
- زيادة مستويات الرقابة واتباع أفضل الممارسات في مجال الضبط الداخلي..
- الاعتماد على تقارير التدقيق الدورية ومتابعتها لتلافي أي أخطاء حاصلة في الإجراءات المتبعة.
- الحفاظ على مخزون كافي من الوقود لتشغيل الطاقة الكهربائية عند الضرورة.
- الصيانات الدورية والمستمرة لمولدات الطاقة المنتشرة في الادارة و الفروع والمراكز.
- الصيانات الدورية والمستمرة للأجهزة التقنية والشبكات ووسائل الاتصالات المنتشرة في الادارة و الفروع والمراكز.
- القيام بزيارات دورية لفروع البنك..
- الاستمرار بتغيير السياسات والإجراءات وآليات العمل بضور أي تغيير, بما فيها تطوير أدوات الضبط والرقابة.
- وضع خطط بديلة تحقق استمرار أعمال البنك لمواجهة أسوء السيناريوهات المفترضة.
- التركيـز علـى تأميـن اسـتمرارية عمـل الأنظمـة الآليـة, بالإضافـة إلـى تأميـن البيانـات مـن خـلال وجـود مخدمـات بديلـة بسـبب الظـروف التـي أفرزتهـا الأزمـة.
- تطويـر عمليـات التدقيـق الداخلـي وفـق أحـدث الممارسـات والمعاييـر الدوليـة المطبقـة فـي هـذا المجـال, والمراجعـة المسـتمرة لإجـراءات العمـل وبمـا يقلـل مـن حجـم المخاطـر الناتجـة عـن نقـاط الضعـف فـي الإجـراءات المتبعـة, وتطويـر إجـراءات ووسـائل رقابيـة تسـهم فـي تطويـر العمـل وخدمـة العميـل.
- رفع مستوى تقيم (الفروع / الدوائر) وسيتم ذلك من خلال :
- رفع مستوى التقييم لكافة الفروع والدوائر والأقسام ليصبح A.
- تخفيض عدد وتأثير مخاطر الأخطاء عن التقارير التدقيق السابقة (دوائر - فروع) وسيتم ذلك من خلال :
- تطوير قائمة المراجعة الدورية بآخر تعديلات على إجراءات العمل والملاحظات الواردة خلال عام 2021.
- زيارة فروع البنك بشكل دوري للتحقق من التطبيق الصحيح لقائمة المراجعة الدورية وإجراءات العمل.
- تطوير سياسات اختبارات الجهد, واستكمال بناء ملف مخاطر لدوائر المصرف المختلفة.
- عقـد ورشـات عمـل للانشـاء ملفـات مخاطـر للدوائـر علـى برنامـج الCARE بمـا يتوافـق مـع إجـراءات العمـل وقـرارات وتعليمـات مصـرف سـورية المركـزي والجهـات الرقابيـة ذات العلاقـة.
- عرض ملفات المخاطر الجديدة التي تم انشاؤها على اللجان المختصة و اعتمادها من قبل مجلس الادارة .
- الاسـتمرار بتطويـر عمليـات الضبـط والرقابـة وخاصـة بظـل الظـروف الراهنـة الضمـان عـدم اسـتغلال أي ثغـرة أو نقـاط ضعـف حيـث لايـزال البنـك يحقـق نتائـج جيـدة بذلـك مقارنـة مـع مايتـم لـدى البنـوك الأخـرى

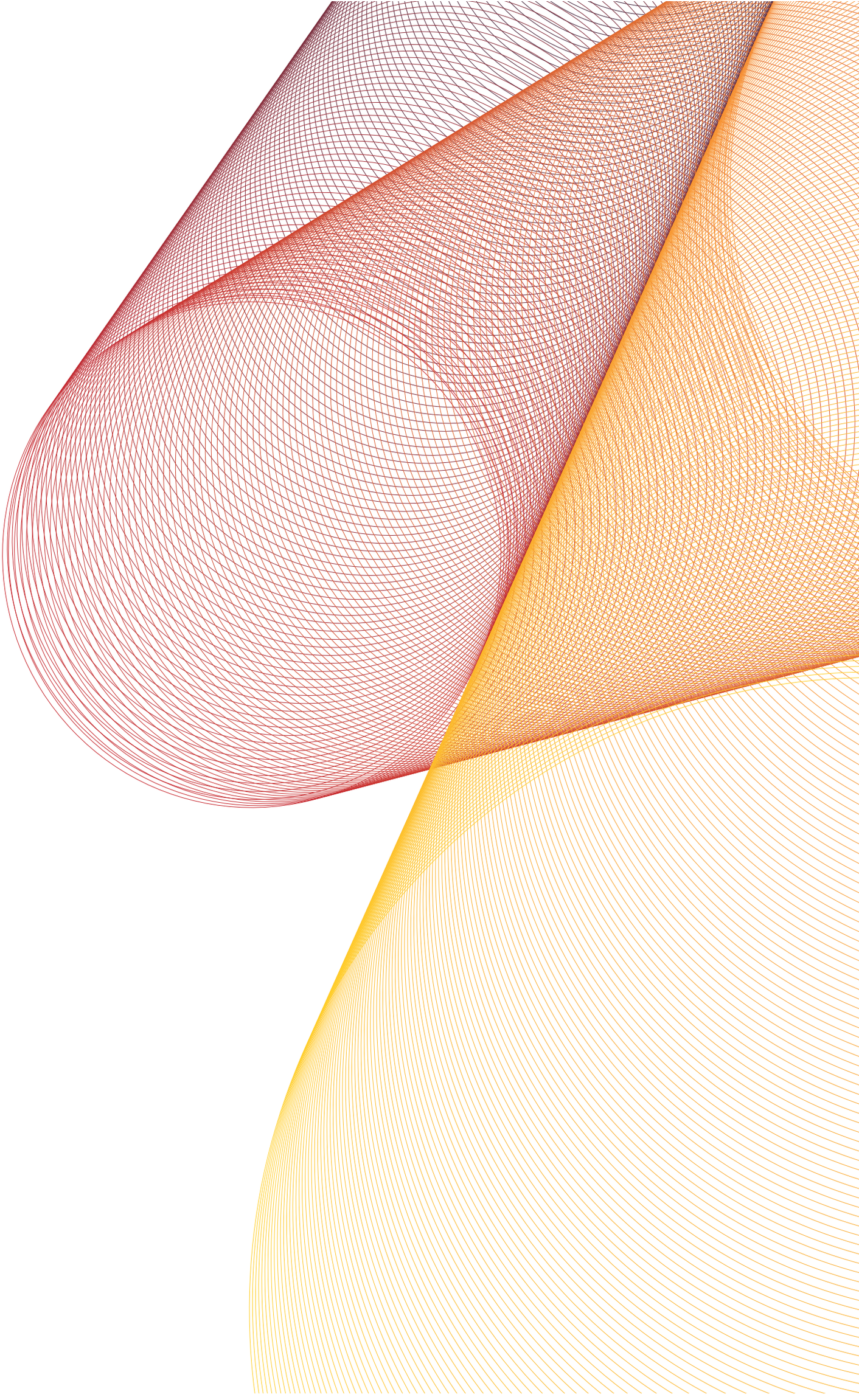

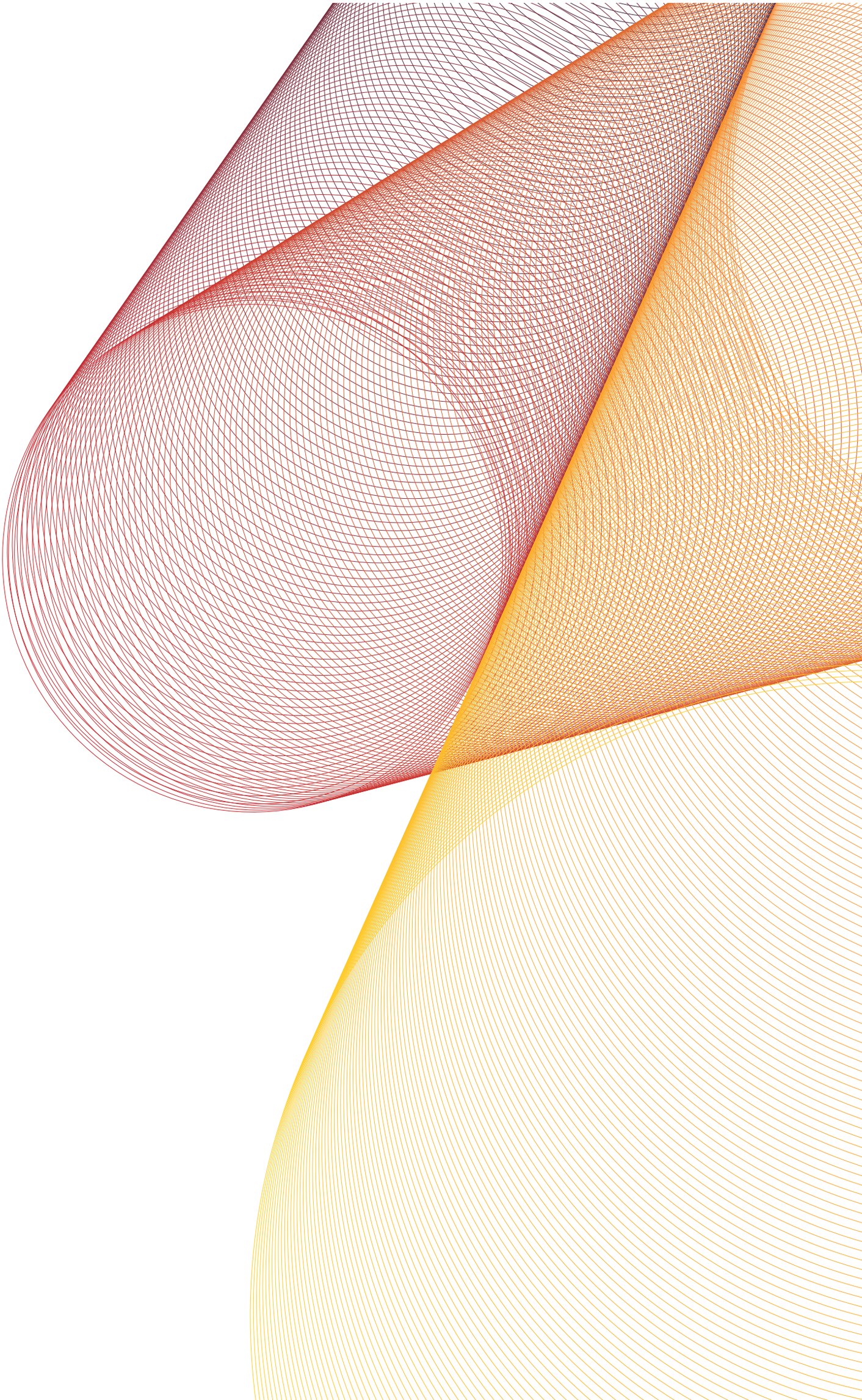

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

- تقرير مدقق الحسابات المستقل
- البيانات المالية

- بيان الوضع المالي
- بيان الدخل
- بيان الدخل والدخل الشامل الآخر
- بيان التغييرات في حقوق الملكية
- بيان التدفقات النقدية
- إيضاحات حول البيانات المالية

خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

Association of Syrian Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي بنك الأردن – سورية ش.م.س

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لبنك الأردن- سورية ش.م.س والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2021، وكل من بيان الدخل والدخل الشامل الآخر وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا، اننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة.

في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر اساسا لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب تقديرنا المهني، الأكثر اهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وخلال تكوين الرأي حولها، وإننا لا نقدم رأيا منفصلاً حول هذه الأمور.

وفيما يتعلق بكل أمر من الأمور المذكورة أدناه، تم تقديم وصف للكيفية التي عالج بها تدقيقنا ذلك الأمر ضمن ذلك السياق.

لقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا المذكورة في فقرة مسوولیات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية في تقريرنا، بما في ذلك مايتعلق بهذه الأمور. بناءاً على ذلك، تضمن تدقيقنا القيام بإجراءات مصممة للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. توفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات التي قمنا بها لمعالجة الأمور المذكورة أدناه، الأساس لرأينا حول البيانات المالية المرفقة.

اسم	رقم الترخيص /	/	رقم ٧٠٦٧
الزميل محمد يوسف عادل الصيرفي	11/153		

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي بنك الأردن – سورية ش.م.س (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩). أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩). قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) اعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠١٩ بأثر رجعي مع إعادة عرض أرقام المقارنة بما يتفق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١). إن التغيرات الرئيسية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) هي أن الخسائر الائتمانية للمصرف تستند حالياً على نهج الخسارة المتوقعة بدلاً من نهج الخسارة المتكبدة، والتغير في تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف. إن التسهيلات الائتمانية تشكل جزءاً رئيسياً من موجودات المصرف، ونظراً لأهمية الاجتهادات المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في المراحل المختلفة المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، تم اعتبارها من مخاطر التدقيق الرئيسية. تمارس إدارة المصرف اجتهادات مهمة وتستخدم افتراضات لتحديد كلاً من التوقيت ومقدار المخصص الذي يتوجب تسجيله كخسائر ائتمانية متوقعة.	لقد قمنا بفهم سياسة المصرف لتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية المعدة وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم (٩) وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار رقم (٩) والتعليمات الرقابية بهذا الخصوص. كما قمنا بفهم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المتبعة من قبل المصرف من خلال الاستعانة بالخبراء حيثما كان ذلك مناسباً لإرضاء أنفسنا حول تلك البيانات والتي اشتملت على عدة بنود أهمها: - الاطلاع على سياسة تحديد مخصصات الخسائر الائتمانية للمصرف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي. - تحديد حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان تصنيف التعرضات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف. - فهم مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات للبيانات المستخدمة في نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، وافتراضات النظرة المستقبلية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها. - مراجعة مبلغ التعرض عند التعثر في السداد لعينة من التعرضات. - مراجعة احتمال حدوث التعثر في السداد المستخدم في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والمحتسب بناءاً على عدة دورات اقتصادية محددة. - مراجعة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتسابها بما في ذلك مدى ملائمة الضمانات والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك. - مراجعة اكتمال التسهيلات الائتمانية والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات المستخدمة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة. - فهم العمليات الائتمانية الرئيسية للمصرف المشتملة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات ومراجعة نظام الرقابة الداخلي على تلك العمليات. - مراجعة وفهم المنهجية المستخدمة من قبل المصرف لتحديد المخصصات المرصودة مقابل التعرضات المصنفة على أنها ضمن المراحل (الأولى والثانية والثالثة)، وتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل المصرف.
فروقات أسعار الصرف لدى المصرف أصول والتزامات نقدية مهمة بالعملات الأجنبية، والتي يتم تحويلها إلى الليرة السورية (العملة التشغيلية وعملة اعداد البيانات المالية) حسب أسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بنهاية كل دورة مالية. بسبب التغير المستمر والحاد في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، هناك خطر من أن يتم تطبيق أسعار صرف خاطئة عند إعادة تحويل الأصول والالتزامات النقدية، أو خطر عدم تحويل جميع الحسابات النقدية المعنونة بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية. ما يمكن أن يؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها: - التأكد من أن أسعار الصرف المطبقة في المصرف مطابقة لأسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي. - القيام بتحديد المعاملات والأرصدة المعنونة بالعملات الأجنبية والتأكد على أساس العينة، من: • اعتماد أسعار الصرف المناسبة. • دقة عملية التحويل إلى عملة إعداد البيانات المالية. • قيد فروقات الصرف إلى الحسابات المناسبة في بيان الوضع المالي وبيان الدخل.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي بنك الأردن – سورية ش.م.س.ع (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام 2021، خلاف البيانات المالية وتقريرنا حولها.

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق هذا.

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الأخرى عند توافرها، وعند القيام بذلك نأخذ في الاعتبار ما اذا كانت المعلومات الأخرى متعارضة بشكل جوهري مع البيانات المالية او مع المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية التدقيق أو تبدو بأنها خاطئة بشكل جوهري.

إن البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ دققت من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أصدر رأياً غير متحفظ بتاريخ ٢٩ نيسان ٢٠٢١.

مسؤوليات الإدارة والقيمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان لدى الإدارة النية في تصفية البنك أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن القيمين على الحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية بصورة عامة من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن غش أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانة على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الخطأ الجوهري دائماً عند وجوده. قد تنجم الأخطاء عن غش أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءاً على هذه البيانات المالية.

أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن غش أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ اجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لابداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن غش أكبر من المخاطر الناتجة عن خطأ، إذ أن الغش قد ينتج عن التواطؤ او التزوير او الحذف المتعمد أو التحريف او التجاوز للإجراءات الرقابية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي بنك الأردن- سورية ش.م.س.ع (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل الى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، مدى وجود عدم يقين جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا تبين لنا وجود عدم يقين جوهري، فان علينا ان نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فان الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي الى توقف البنك عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحكومة، من بين عدة أمور، بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة. بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

كذلك نقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، وإننا نتواصل معهم حول كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الاحترازية إن لزم الأمر.

من بين المسائل التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد الأمور الأكثر أهمية في عملية تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، وبالتالي تم تضمينها في تقريرنا ضمن أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بتوصيف هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحل الأنظمة والقوانين دون الإفصاح العلني عن اي منها، او في الحالات النادرة جداً، عندما نرى ان الأمر لا ينبغي ان يتم الإفصاح عنه في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك يتوقع ان تزيد عن المنافع المتحققة للمصلحة العامة من هذا الإفصاح.

إفصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضا التأكد من مدى التزام البنك بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصا المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

دمشق- سورية
١ حزيران ٢٠٢٢

المحاسب القانوني
محمد يوسف الصيرفي

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الوضع المالي

	ايضاح	31 كانون الأول 2021 (ليرة سورية)	31 كانون الأول 2020 (ليرة سورية)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	4	143,711,576,982	35,766,027,334
أرصدة لدى مصارف	5	51,191,836,403	21,705,923,538
ايداعات لدى مصارف	6	1,999,887,500	1,999,982,740
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	7	35,072,326,526	17,989,336,570
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	4	-	487,890,421
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	4	213,340,100	85,336,040
موجودات ثابتة ملموسة	8	3,850,624,801	1,264,802,007
موجودات غير ملموسة	9	57,363,884	46,884,094
موجودات أخرى	11	937,050,876	674,144,663
حق استخدام الآصول المستأجرة	10	100,488,900	29,479,642
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	12	7,891,741,526	4,022,370,763
مجموع الموجودات		245,026,237,498	84,072,177,810
المطلوبات			
ودائع مصارف	13	18,275,113,154	8,038,337,420
ودائع العملاء	14	147,024,042,595	43,322,580,420
تأمينات نقدية	15	9,261,890,826	4,321,768,403
مخصصات متنوعة	16	462,927,024	515,314,965
مطلوبات أخرى	17	9,228,027,419	1,268,633,366
مخصص التزامات ضريبية	10	346,937,615	-
التزامات الايجارات	10	99,600,000	6,836,500
مجموع المطلوبات		184,698,538,633	57,473,471,074
حقوق الملكية			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	18	3,000,000,000	3,000,000,000
احتياطي قانوني	19	359,725,558	116,636,942
احتياطي خاص	19	359,725,558	116,636,942
أرباح مدورة غير محققة	20	62,123,740,101	30,456,916,516
خسائر متراكمة محققة	20	(5,515,492,351)	(7,091,483,664)
مجموع حقوق الملكية		60,327,698,866	26,598,706,736
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		245,026,237,498	84,072,177,810
إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية			

السيد صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الدخل

		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	ايضاح	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
الفوائد الدائنة	21	5,367,383,248	2,084,607,806
الفوائد المدينة	22	(1,803,688,017)	(971,323,473)
صافي الدخل		3,563,695,231	1,113,284,333
رسوم وعمولات دائنة	24	1,046,791,240	326,815,558
رسوم وعمولات مدينة	23	(90,396,315)	(7,765,589)
صافي الدخل من الرسوم والعمولات		956,394,925	319,049,969
صافي الدخل, الرسوم والعمولات		4,520,090,156	1,432,334,302
صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تعاملات بالعملات الأجنبية		821,954,072	39,312,794
ارباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي		31,666,823,585	20,674,200,111
إيرادات تشغيلية أخرى	25	484,967,144	59,130,147
إجمالي الدخل التشغيلي		37,493,834,957	22,204,977,354
نفقات الموظفين	26	(1,674,842,514)	(838,763,351)
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	8	(122,654,056)	(113,629,565)
إطفاءات موجودات غير ملموسة	9	(8,631,250)	(5,810,966)
أعباء مخصصات متنوعة	16	(3,434,266)	(443,484,350)
أعباء مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	26	(16,644,231)	(617,565,922)
مصاريف تشغيلية أخرى	28	(1,569,918,897)	(642,297,059)
إجمالي المصاريف التشغيلية		(3,396,125,213)	(2,661,551,213)
ربح السنة قبل الضريبة		34,097,709,744	19,543,426,141
مصروف ضريبة الدخل	10	(315,397,831)	-
ضريبة ريع رؤوس الاموال عن الايرادات المقبوضة في الخارج		(21,780,000)	
ضريبة اعادة اعمار 10% من ضريبة الدخل		(31,539,783)	-
ربح السنة بعد الضريبة	29	33,728,992,129	19,543,426,141
حصة السهم من ربح السنة الأساسية والمخففة	29	1,124.30	651,45
إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية			

السيد صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الدخل والدخل الشامل الآخر

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
باللليرة السورية	2021	2020
ربح لسنة	33,728,992,129	19,543,426,141
الدخل الشامل للسنة	33,728,992,129	19,543,426,141

السيد صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان التغييرات في حقوق الملكية

	رأس المال المكتتب به والمدفوع (ليرة سورية)	احتياطي قانوني (ليرة سورية)	احتياطي خاص (ليرة سورية)	أرباح (خسائر) السنة (ليرة سورية)	خسائر متراكمة محققة (ليرة سورية)	أرباح مدورة غير محققة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الرصيد في 1 كانون الثاني 2021	3,000,000,000	116,636,942	116,636,942	-	(7,091,483,664)	30,456,916,516	26,598,706,736
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	33,728,992,129	-	-	33,728,992,129
المحول الى الاحتياطيات	-	243,088,616	243,088,616	(481,821,232)	-	-	-
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	(33,247,170,897)	1,575,991,312	31,666,823,585	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2021	3,000,000,000	359,725,558	359,725,558	-	(5,515,492,392)	62,123,740,101	60,327,698,866
الرصيد في 1 كانون الثاني 2020	3,000,000,000	116,636,942	116,636,942	-	(5,960,709,694)	9,782,716,405	7,055,280,595
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	19,543,426,141	-	-	19,543,426,141
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	(19,543,426,141)	(1,130,773,970)	20,674,200,111	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2020	3,000,000,000	116,636,942	116,636,942	-	(7,091,483,664)	30,456,916,516	26,598,706,736

السيد صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان التدفقات النقدية

بالليرة السورية	ايضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
ربح السنة قبل الضريبة		34,097,709,744	19,543,426,141
تعديلات لمطابقة الأرباح مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية			
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	8	122,654,056	113,629,565
إطفاءات موجودات غير ملموسة	9	8,631,250	5,810,966
مصروف مخصصات متنوعة	16	3,434,266	443,484,350
صافي التغير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	27	16,644,231	617,565,922
		34,249,073,547	20,723,916,945
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
)الزيادة(في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي نقدي الزامي)		(5,210,103,492)	(624,989,045)
)الزيادة(في إيداعات لدى مصارف		(887,500)	(2,000,000,000)
)الزيادة (في صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة		(17,353,371,708)	(5,126,365,493)
)الزيادة (في موجودات أخرى		(461,919,530)	(392,910,642)
الزيادة في ودائع العملاء		103,501,050,234	15,926,824,715
الزيادة في تأمينات نقدية		4,940,122,423	2,730,151,868
النقص في مطلوبات أخرى		7,687,919,715	670,309,440
صافي الأموال من الناتجة عن النشاطات التشغيلية		127,330,103,689	31,906,937,788
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة مادية		(2,708,476,850)	(122,712,934)
شراء موجودات غير ملموسة		(19,111,040)	(19,071,800)
صافي الأموال (المستخدمة في) النشاطات الاستثمارية		(2,727,587,890)	(141,784,734)
تأثير تغيرات أسعار الصرف		821,954,072	4,475,300,502
تأثير أسعار الصرف وما يوازي النقد (الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي)		(3,869,370,763)	(2,534,618,705)
صافي الزيادة في النقد وما يوازي النقد بدون تأثير تغيرات أسعار الصرف		121,555,099,108	33,705,834,851
النقد وما يوازي النقد في بداية السنة	30	47,784,265,996	14,078,431,146
النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة	30	169,339,365,104	47,784,265,997

السيد صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

1- معلومات عامة

1- بنك الأردن - سورية هو شركة مساهمة مغفلة عامة سورية مملوكة بنسبة 49% من بنك الأردن ش.م.ع. , تأسس المصرف بموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم 36/م. والصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية وتم ت سجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم 15351 تاريخ 28 أيار 2008 وفي سجل المصارف تحت الرقم 17 تاريخ 29 تموز 2008.

باشر المصرف أعماله في 18 تشرين الثاني 2008 وهو يقوم بكافة الخدمات والأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه في مدينة دمشق- شارع بغداد وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها اثنا عشر فرعاً علماً أن هناك فرعين مغلقين ومكتب لم يفتتح في محافظة حمص في الوقت الحالي, مدة المصرف 99 عاماً تنتهي في 26 أيار عام 2106.

تأسس البنك برأسمال مقداره 1,500,000,000 ليرة سورية موزع على3,000,000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد, وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009 على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3,000,000,000 ليرة سورية وتم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

كما وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30,000,000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3,000,000,000 ليرة سورية.

2- يمتلك بنك الأردن- عمان أسهم بنسبة 49% من رأسمال المصرف, ويتم توحيد البيانات المالية لبنك الأردن سورية مع البيانات المالية لبنك الأردن في الأردن.

3- أسهم البنك مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4- نتيجة الظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم ايقاف العمل بشكل مؤقت في فرعين للمصرف هما: الحمدانية بحلب-حرستا في ريف دمشق, وذلك بعد موافقة مصرف سوريا المركزي على ذلك بشكل مؤقت لحين زوال الظروف الاستثنائية لتعود هذه الفروع الى الخدمة.

- وافق رئيس مجلس إدارة البنك بجلسته المنعقده رقم (1) لعام 2022, وبتاريخ 22 كانون الثاني 2022 على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021.

2- أسس الإعداد والسياسات المحاسبية

أسس اعداد البيانات المالية

1- قام البنك بإعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب القوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

2- تم اعداد البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية , ان الليرة السورية هي عملة اظهار البيانات المالية والتي تمثل العملة الوظيفية للبنك.

أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19)

انتشرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم, مما أدى إلى تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية. وتسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) في شكوك على الصعيد العالمي. وأعلنت السلطات المالية والنقدية, المحلية والدولية على السواء, عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة , حيث اتخذت السلطات الرقابية عدة إجراءات منها تقليص ساعات و حجم توزع العمل لدى المصارف وإيقاف منح التسهيلات الائتمانية لفترة معينه و تم تأجيل الاقساط المستحقة (الحالية والمستقبلية) للعملاء غير المتعثرين (المصنفين مرحلة اولى او ثانية) و المتأثرين من انتشار فيروس كورونا و لمرة واحدة بعد دراسة التدفقات النقدية لنشاط كل عميل على حدة و ذلك لمدة 3 اشهر من تاريخ استحقاقها الاصلي و ذلك حسب تعليمات مجلس النقد و التسليف مع عدم اعتبار ذلك هيكلة او جدولة و الحفاظ على تصنيفهم الائتماني الداخلي بدون تغيير, كما لم يتم تعديل سعر الفائدة المدينة على تأجيل الاقساط المستحقة للعملاء, وبناءً على ذلك قامت إدارة البنك بمراقبة الوضع عن كثب وقد قامت بتفعيل خطتها لاستمرارية الأعمال وممارسات إدارة المخاطر الاخرى لإدارة أية إضطرابات محتملة والتي قد يتسبب فيها تفشي فيروس كورونا (كوفيد19-) على أعمال البنك وعملياتها وأدائها المالي.

- كوفيد - 19 والخسائر الإئتمانية المتوقعة :

عند تحديد الخسائر الإئتمانية خلال العام 2020, قام البنك بالأخذ بعين الإعتبار (وفقاً لأفضل المعلومات المتاحة) حالات عدم التيقن عن وباء كوفيد – 19 وليكون البنك في حال توقع مدروسة لما يمكن أن يحدث من اثر على المحفظة الائتمانية يجب وضع سيناريوهات اختبار جهد تطبيق على المحفظة الائتمانية وفق منهجيه احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة حسب معيار

المحاسبة الدولي رقم 9 و احتساب اثر هذه السيناريوهات على زيادة الخسارة الائتمانية المتوقعة و انعكاسها على كفاية رأس المال. وتاليا بعض السيناريوهات التي تم اتخاذها من قبل البنك:

1- السيناريو الأول: زيادة تاريخ استحقاق التعرضات الائتمانية ضمن تصنيف المرحلة الثانية و فرضا وفق المدد (6 أشهر – 12 شهر- 18 شهر 24- شهر) و تم افتراض هذا السيناريو على اعتبار أن اثر فايروس كورونا سيكون واضحا في امكانيه تاخر جزء من عملاء التعرضات المنتجة عن سداد التزاماتهم للبنك و قد توجه البنك المركزي لإعطاء امكانيه تأجيل أقساط العملاء لمدة ثلاثة أشهر و عليه يمكن افتراض زيادة مدة التعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثانية لمدد أطول.

2- السيناريو الثاني: و هو افتراض زيادة سعر صرف العملات الاجنبيه مقابل الليرة السورية.

تطبيق اختبار الجهد بزيادة سعر صرف الدولار الاميركي بمقدار 10%.

تطبيق اختبار الجهد بزيادة سعر صرف الدولار الاميركي بمقدار 25%.

أ- تطبيق اختبار الجهد بزيادة سعر صرف الدولار الاميركي بمقدار 50%.

تم احتساب الخسارة الائتمانيه المتوقعه لمحفظة البنك الائتمانيه في العام 2020 وفق المنهجيه المعتمده في بنك الاردن – سورية و تم عكس اشد اثر ناجم عن انتشار وباء كورونا من خلال مؤشر الاقتصاد الكلي بدرجة 2-.

-معقولية النظرة المستقبلية والاحتمالية المرجحة

تخضع أي تغيرات يتم إجراؤها على الخسائر الائتمانية المتوقعة, والناتجة من تقدير تأثير وباء كوفيد- ١٩ على مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى مستويات عالية جداً من عدم التيقن, حيث لا يتوفر حالياً سوى معلومات محدودة عن النظرة المستقبلية الخاصة بهذه التغييرات. تم أخذ عددا من العوامل الإيجابية بعين الاعتبار عند دراسة أثر الوباء, منها:

- تغيرات أسعار الصرف.
- تخفيض أسعار الفوائد.

الاجراءات المتخذة من الشركة لمواجهة الاثر المحتمل للوباء على الشركة

تم احتواء الاثر الناجم عن انتشار فايروس كورونا و امكانيه عدم قدرة جزء من العملاء على السداد بسببه, من خلال تطبيق التعميم الصادر عن مصرف سورية المركزي رقم 2/291/ص تاريخ 2020/3/29 الخاص بمنح عملاء البنوك امكانيه تأجيل الاقساط دون تغيير تصنيف العميل, بالاضافه لوضع سيناريوهات اختبار جهد لمحفظة البنك الائتمانيه العامله و احتساب اثرها على الخسارة الائتمانيه المتوقعه و كفايه رأس المال, دون عكس هذا الاثر على الربح و الخسارة و بالتالي لم تنشأ خسارة اثرت على استمراريه عمل البنك .

تم الاخذ بتعيم مصرف سورية المركزي رقم 2/291/ص تاريخ 2020/3/29 الخاص بسماحية تأجيل 3 أقساط لعملاء التسهيلات في المصارف دون تصنيف العملاء ضمن فئة أقل وتم التواصل مع العملاء للوقوف على اوضاعهم وملاحظة أثركورنا على انشطة العملاء وتدفقاتهم النقدية وعلى اساسة تم تأجيل الاقساط لبعض العملاء ممن توفرت لديهم الحاجة وكان ذلك واضحا من التزام العملاء المؤجلين بالسداد و متابعه البنك لهم .

التغيرات في السياسات المحاسبية والافصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2021 هي نفسها المستخدمة كما في 31 كانون الأول 2020 باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية والتي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من السنوات التي تبدأ بتاريخ 1 كانون الثاني 2021 وهي كما يلي:

المعايير أو التعديلات الجديدة

تعديل معيار أسعار الفائدة – المرحلة الثانية	تاريخ التطبيق
(تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9, ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39, والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 , والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 , والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16)	1 كانون الثاني 2021
امتيازات الإيجار المتعلقة بكوفيد 19 لما بعد 30 حزيران 2021 - تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16	1 نيسان 2021
إن اتباع المعايير المعدلة أعلاه لم يؤثر على المبالغ أو الافصاحات الواردة في البيانات المالية.	

3- أهم السياسات المحاسبية

1- الادوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان الوضع المالي للبنك عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة, وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية, أو خصمها منها , حسب الضرورة, عند الاعتراف المبدئي , كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل مباشرة في بيان الدخل.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي, فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق , فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى , تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام).

بعد الاعتراف الأولي, سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى بيان الدخل على أساس منطقي, فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الأداة.

2- الموجودات المالية

أ- الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني, ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في بيان الدخل. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية, والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم , ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة ؛

- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين , والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم , ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛

- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة , أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

ومع ذلك, يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3), في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من بيان الدخل إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية, وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك, لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول, مثل ما يسمى بسيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الإجهاد». كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية , والحفاظ على معدل ربح محدد, ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج), وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر ؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي, يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى بيان الدخل. في المقابل , بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية -تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم, يتم تعريف «أصل المبلغ» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي. يتم تعريف «الفائدة»

على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية), وكذلك هامش ربح.
في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة, اخذ البنك في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم, يأخذ البنك بعين الاعتبار:
- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وامكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل هي :
- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع ؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل باستخدام خيار القيمة العادلة .

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة, مع الاعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية, يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناة.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:
- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة , فإنه يعترف بفروقات العملة في بيان الدخل ؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة , فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في بيان الدخل. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات ؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي هي ليست جزءًا من علاقة محاسبية تحوطية محددة , فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في بيان الدخل ؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل , يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء . يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات , أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف («عدم التطابق المحاسبي») . يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :
- إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي .
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة , وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال بيان الدخل أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

ب- التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء) .
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين) .
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر .
- تعرضات خارج بيان الوضع المالي خاضعة لمخاطر الإئتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه), يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التسهيل , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية , ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى , تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لكامل عمر التسهيل.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية, مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة, فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل؛ و بالنسبة لعقود الضمان المالي, فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل, بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا

يعتبر الأصل المالي « متدني إئتمانياً » عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدني إئتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد , على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
- قيام البنك بنمح المقترض , لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض , تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد, وبدلا من ذلك , قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية . يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات

المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز ، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً ، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني . وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح ، يعتبر الأصل قد تدنى إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظرًا لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة ، وتستدرك أي تغييرات في بيان الدخل. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطورداخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي . إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً .

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية «المنخفضة» بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الإئتمان. نتيجةً لذلك ، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعًا كبيرا منذ الاعتراف الأولي, يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعًا لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة . عند إجراء هذا التقييم, يأخذ البنك بالاعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم, بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له, بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية .
تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة.

بالنسبة إلى تمويل الشركات, تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك, والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة , بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد, تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها

مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية , خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة , بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشرًا أساسيًا على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية, ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعه.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك, لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات, فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها «قائمة المراقبة» حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد, يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله, وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي, فإن تغييرًا معيناً, بالقيمة المطلقة, في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (30) يومًا, يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت, ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة, بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك, سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات) .

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.
عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف . وفقًا لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .

- العوامل النوعية , مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) , أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل , أو مدى التغير في أسعار الفائدة , أو الإستحقاق , أو المواثيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري , إذن ؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقا للشروط المعدلة , وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ . إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .
عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف , يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع

إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف , فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة , وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية , بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الإئتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الإئتمانية المتوقعه مدى الحياة. وعمومًا، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) . ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كلٍ من المبلغ المستلم

والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في بيان الدخل, مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد , مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة, يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة , والتي يتم إثباتها في بيان الدخل عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في بيان الوضع المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في بيان الوضع المالي كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في بيان الوضع المالي حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك , يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب , ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به , أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

القروض والسلف

تتضمن «القروض والسلف» المدرجة في بيان الوضع المالي ما يلي:

- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ والتي يتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية, ولاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة؛
- القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على انها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في بيان الدخل؛ و

ذمم الإيجار

- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي السوري.
- يتم تحويل التسهيلات الإئتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج بيان الوضع المالي, وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.
- يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج بيان الوضع المالي, وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

عندما تقوم المجموعة بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو اقتراض الأسهم) , يتم احتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة, ولا يتم الاعتراف بالأصل في البيانات المالية للبنك.

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة, بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في بيان الدخل عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقًا لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار, تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة , يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل . يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعتراف الأولي , يعد هذا جزءًا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاعتراف الأولي إذا :

- كان هذا التصيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءًا من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما , والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة , وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك , وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءًا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات , ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة , ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في بيان الدخل إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في بيان الدخل على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند «صافي الربح او الخسارة من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

ومع ذلك, فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل , يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر , ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في بيان الدخل. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في بيان الدخل, ولايعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً لبيان الدخل. وبدلاً من ذلك , تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل , تدرج كافة المكاسب والخسائر في بيان الدخل.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في بيان الدخل, فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في بيان الدخل بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى, بما في ذلك الودائع والقروض, مبدئيًا بالقيمة العادلة , بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي, أو , عند الاقتضاء , فترة أقصر , إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في بيان الدخل.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً , فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل , يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة , بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

ج- ممتلكات ومعدات:

تظهر الممتلكات والمعدات على أساس الكلفة التاريخية, بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة وخسارة تدني القيمة, ان وجدت.
يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية لاطفاء تكلفة الموجودات, باستثناء الاراضي والدفعات على حساب نفقات رأسمالية, باستعمال طريقة القسط الثابت على مدى مدة الخدمة المقدرة للأصول المعنية كما يلي :

مباني	2%
معدات وأجهزة وأثاث	9-15%
أجهزة الحاسب	15%
وسائل نقل	15%
تحسينات على المأجور	15%

في نهاية كل عام, يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك ومدى مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغيير في التقديرات بأثر مستقبلي.
إن الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أو تقاعد أي من الأصول الثابتة يتم تحديدها بالفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للموجودات ويتم تسجيلها ضمن بيان الدخل.

د- موجودات غير ملموسة :

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة, باستثناء الشهرة, باستعمال طريقة القسط الثابت وبأعمار (5 سنوات) للفروغ و(7 سنوات) لبرامج الكومبيوتر وهي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات, ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان الوضع المالي والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي.
يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للبنك في بيان الدخل.
إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية والتي تمثل عملة التشغيل للبنك.

ه- التدني في قيمة أصول ملموسة وغير ملموسة (باستثاء الشهرة) :

في نهاية كل فترة تقرير, يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لاصوله الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما اذا كان يوجد اي مؤشر بإن تلك الأصول قد أصابها خسارة تدني في قيمتها. ان وجد هكذا مؤشر, يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (ان وجدت).
القيمة الاستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية, يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.
إذا كان تقدير القيمة الاستردادية للأصل اقل من قيمته الدفترية, يتم انقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الاستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل, إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم, وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).
في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقا, يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) إلى ان تصل إلى التقدير المعدّل لقيمتها الاستردادية, لكن بحيث ان القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن ان تحدد فيها ولم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل, إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم, وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).
إن القيمة العادلة لممتلكات المصرف الخاصة والممتلكات المأخوذة استيفاء لقروض هي القيمة السوقية المقدرة كما تحدد من قبل مخمني العقارات على أساس توافق السوق من خلال المقارنة مع عمليات مشابهة في المنطقة الجغرافية نفسها وعلى أساس القيمة المتوقعة لعملية بيع حالية بين مشتري راغب وبائع راغب, أي في غير عمليات البيع القسرية أو التصفية بعد تعديل عامل عدم السيولة وقيود السوق.

و- مؤونة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين:

إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أي التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة.

ز- المؤونات:

يتم قيد المؤونات اذا, نتيجة حدث سابق, ترتب على المصرف موجب قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق, وإنه من المحتمل أن يتوجب اجراء تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد الموجب. يتم تحديد المؤونات عن طريق حسم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستعمال نسبة قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام, حسبما ينطبق.

ح- تحقق الإيرادات والأعباء :

وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالي رقم (9) يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالتكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
إن معدل الفائدة الفعلي (EIR) هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو, الفترة الأقصر, إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعباء الفوائد.
تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.
يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال بيان الدخل على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل.

ط- ضريبة الدخل :

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001, والذي حدد الضريبة بمعدل 25 % من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة, بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 5% من قيمة الضريبة والتي بدأ تطبيقها ابتداءً من 2 تموز 2013 ولمدة ثلاث سنوات وتم تعديله بموجب مرسوم رئيس الجمهورية رقم 46 بتاريخ 2017/12/20 ليصبح 10%.
تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.
يتم إطفاء الموجودات الضريبية المؤجلة في حال لم يتم استخدامها مقابل أرباح ضريبية في الأعوام الخمسة التالية وذلك تماشياً مع القانون24 لعام 2003.

ي- النقد وما يوازي النقد :

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل), وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية, وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

ك- حصة السهم من الأرباح :

يعرض المصرف معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لاسهمه العادية.
يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد لحملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة عبر تعديل الربح أو الخسارة على حملة الأسهم العادية والمعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة لجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية والتي تتضمن خيار الأسهم الممنوح للموظفين, حسبما ينطبق.

ل- الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة:

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف بالكلفة أو بالقيمة العادلة أيهما أقل. في نهاية كل فترة تقرير, يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية للموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الموجودات قد أصابها أي خسارة تدني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر, يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت).
إن كانت القيمة العادلة للموجودات بشكل إفرادي أقل من قيمتها الدفترية, يتم إنقاص القيمة الدفترية لتوازي القيمة العادلة. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل, إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم, وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).
في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً, يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى أن تصل إلى التقدير المعدل لقيمته العادلة,

لكن بحيث أن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل في سنوات سابقة.
يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل, إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم, وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

م- عقود الإيجار:

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار, بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» والتفسير الدولي (4) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار ’وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) «عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز ’وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار».
استخدم البنك الخيار الثاني لمنهج المعدل بأثر رجعي - الذي يجيز عدم إعادة عرض أرقام المقارنة والتي يتم عرضها بموجب معيار المحاسبة الدولي 17 «عقود الإيجار» - والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد ايجار على حده), تم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة عموما بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.
يحدد البنك فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن بنود إيجار. ويعتبر العقد عقد إيجار أو يتضمن إيجار إذا كان يتضمن نقل السيطرة على أصل محدد لفترة محددة مقابل تعويض حسب تعريف العق التأجيري في المعيار.

البنك كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد, أو في تاريخ اعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار, يقوم البنك بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بان البنك قد قرر فيما يتعلق بعقود الايجار التي تتضمن أرض ومبنى بان تعامل مكونات العقد كبند واحد.
يعترف البنك بحق استخدام الأصل والالتزامات الخاصة بعقد الإيجار عند بداية عقد الإيجار. يتم قياس حق الاستخدام عند الاعتراف الأولي بالتكلفة, التي تتضمن القيمة الأولية لإلتزام عقد الايجار معدلة لدفعات الايجار التي تمت في تاريخ بداية العقد أو قبله, بالإضافة الى اي تكاليف مباشرة أولية تحققت وأية تكاليف متوقعة تتعلق بإزالة الأصل وأو اعادة الأصل الى وضعه قبل العقد, مطروحاً منها أثر أية حوافز إيجار قد تم إستلامها.

يتم لاحقاً استهلاك حق استخدام الأصل بإستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية العقد بإعتبار العمر الانتاجي إما مدة عقد الإيجار أوالمتبقي من العمر الانتاجي للأصل المستأجر إيهما أقل. يتم تقدير العمر الانتاجي للأصل المستأجر بنفس اسس تقدير العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات. كما يتم تخفيض قيمة الحق في استخدام الأصل بشكل دوري لعكس قيمة التدني (ان وجدت) ويتم تعديلها لعكس أثر التعديلات على بند الإلتزامات المرتبطة بعقود الإيجار.
يتم قياس الإلتزامات المرتبطة بعقد الإيجار عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير مدفوعة في تاريخ عقد الإيجار مخصوماً بإستخدام معدل الفائدة المحدد ضمنياً في عقد الإيجار, وإذا لم يكن بالإمكان تحديده فيتم إستخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل البنك. وعادةً يتم استخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل البنك.
يحدد البنك معدل الاقتراض من خلال تحليل قروضه من مختلف المصادر الخارجية وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط الإيجار ونوع الموجودات المؤجرة.
تشمل دفعات الإيجار المأخوذة بعين الاعتبار لغايات احتساب الإلتزامات المتعلقة بعقد الإيجار ما يلي:
- الدفعات الثابتة والتي تتضمن دفعات ثابتة جوهرية,
- الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة والتي يتم قياسها عند الإعتراف المبدئي أخذاً بعين الإعتبار هذا المؤشر أو النسبة في تاريخ عقد الإيجار,
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب بند ضمان القيمة المتبقية؛ و
- سعر خيار الشراء عندما تكون البنك على ثقة انها ستقوم بتنفيذ بند خيار الشراء, دفعات الإيجار عندما يتواجد بند تجديد اختياري ولدى البنك النية بتجديد عقد الإيجار, والغرامات المتعلقة بالإنهاء المبكر للعقد ما لم تكن البنك على ثقة انها لن تقوم بالإنهاء المبكر.
يتم قياس الالتزامات المتعلقة بعقود الايجار بناءاً على التكلفة المطفأة بإستخدام معدل الفائدة الفعال. ويتم إعادة قياس الإلتزامات عندما يكون هنالك تغيير على دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو نسبة معينة, وعندما يكون هنالك تغير في تقديرات الإدارة فيما يتعلق بالقيمة الواجبة الدفع تحت بند ضمان القيمة المتبقية, أو عندما تتغير خطة البنك فيما

يتعلق بممارسة خيار الشراء, التجديد او الإنهاء للعقد
عندما يتم قياس الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بهذه الطريقة, يتم تسجيل أثر التعديلات على بند الحق في استخدام الأصل او في يتم تسجيلها في بيان الدخل اذا ما كانت القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصل قد تم اطفاؤها بالكامل.
يقوم البنك بعرض حق إستخدام الموجودات ضمن بند الممتلكات والمعدات ويتم عرض الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار ضمن الإلتزامات الاخرى (الأموال المقترضة) في بيان الوضع المالي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:
اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهراً أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر

عندما يكون البنك كمؤجر, فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

لتصنيف كل عقد إيجار, يقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل. إذا كان هذا هو الحال, فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك, فهو عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم, يأخذ البنك في عين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل.

يطبق البنك متطلبات إلغاء الاعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على صافي الاستثمار في عقد الإيجار. يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم استخدامها في احتساب مبلغ الاستثمار الإجمالي في الإيجار.

تقارير القطاعات:

يتم توزيع التقارير القطاعية للبنك كما يلي: أفراد, شركات وخزينة.

ن- مقايضة العملات

يستخدم المصرف المشتقات المالية مثل عقود مقايضة العملات. تسجل المشتقات المالية كأصل بالقيمة العادلة عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وكالتزام في حال كانت قيمتها العادلة سالبة. تدرج تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المالية في بيان الدخل.

س- تحديد القيمة العادلة

من أجل إظهار كيفية الحصول على القيم العادلة, تصنف الأدوات المالية على أساس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الموضح أدناه:
المستوى (1): المعطيات المستخدمة في التقييم هي أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
المستوى (2): المعطيات المستخدمة في التقييم هي مستمدة بشكل مباشر أو غير مباشر من سوق ملحوظ. تتضمن هذه المعطيات عادة أسعار السوق المدرجة في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مالية مشابهة.
المستوى (3): يتضمن معطيات لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ولكنها غير ملحوظة.
يقوم البنك بشكل دوري بمراجعة أساليب التقييم بما في ذلك المنهجيات المعتمدة والمعايرة النموذجية.
يقوم البنك بتقييم المستويات المعتمدة في كل فترة مالية على أساس كل أداة على حدة, وتحدد فيما إذا كان هناك اية تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف في نهاية كل فترة مالية.

3 - المقررات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف, المذكورة في الإيضاح 3, يتوجب على الإدارة ان تتخذ قرارات وتقوم بتقديرات وافتراضات بشأن القيم الدفترية لموجودات ومطلوبات لا تتوضح بسهولة من مصادر أخرى. ان التقديرات والافتراضات الخاصة بها تبنى على

أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. ان النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
يتم مراجعة التقديرات والافتراضات الخاصة بها بصورة مستمرة. يتم اجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك اذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة, أو في فترة التعديل وفترات لاحقة اذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية وفترات لاحقة.

المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير :

ان الافتراضات الأساسية حول المستقبل, وغيرها من المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير بتاريخ التقرير, التي تحمل مخاطر هامة بالتسبب بتعديل جوهري للقيم الدفترية لموجودات ومطلوبات خلال السنة المالية التالية, هي مدرجة ادناه.
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:
يتم تكوين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لقاء التسهيلات الائتمانية اعتمادا على اسس وفرضيات معتمدة من قبل ادارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية, حيث يتطلب تحديد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة من إدارة البنك اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها, بالإضافة الى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها, بالإضافة الى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة, ويتم مقارنة نتائج هذه الاسس والفرضيات مع المخصصات الواجب تكوينها بموجب تعليمات مصرف سورية المركزي ويتم اعتماد النتائج الاكثر تشددا.تحديد القيم العادلة :
عندما لا يمكن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ضمن بيان الوضع المالي باستعمال سعر السوق المتداول, يتم تحديد القيمة العادلة باستعمال تقنيات تقييم تتضمن نموذج حسم التدفقات النقدية (Discount Cash Flow (DCF) Model) كما هو مذكور في الإيضاح 3 (و).
يتم أخذ المعطيات في نماذج التقييم هذه من أسعار سوق يمكن لحظها, حيث أمكن. عملياً, إن سعر الحسم المستخدم في قياس القيمة العادلة باستعمال نموذج التقييم, يأخذ في الحسبان المعلومات المنظورة المتوفرة من المشاركين في السوق, بما فيها الفائدة المرتبطة بالمخاطر المتدنية, نسبة السواب على مخاطر المديونية (Credit Default Swap Rates) لغاية تسعير مخاطر المديونية (العائدة للمصرف وللجهة المتعاقد معها) وعامل مخاطر السيولة الذي يضاف إلى نسبة الحسم المطبقة. إن أي تغيير في الافتراضات المتعلقة بأي من هذه العوامل قد يؤثر على القيمة العادلة للسندات السيادية ومن ضمنها شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
تستخدم المعطيات غير المنظورة في قياس الوحدة العادلة عندما تكون المعطيات المنظورة غير متوفرة, وبالتالي تنطبق في الحالات التي تكون فيها حركة السوق بتاريخ التقييم ضعيفة هذا إن وجدت, ويجب أن تبقى الغاية من قياس القيمة العادلة نفسها, أي أن تمثل السعر المقبول للتفرغ عنها من مالك الأدوات المالية أو صاحب الالتزام لمطلوبات أدوات مالية.
يتم الوصول إلى المعطيات غير المنظورة بالاعتماد على أفضل المعلومات المتوفرة في ظل الظروف المحيطة, والتي يمكن أن تتضمن المعلومات المتوفرة لدى المنشأة.

تدني قيمة الموجودات غير المالية وتكوين المؤونات اللازمة

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية, قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول غير المالية وذلك من خلال إجراء مراجعة للقيم الدفترية لهذه الأصول لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على تدني قيمتها. باعتقاد الإدارة, لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة

إن المصرف يراجع الأعمال الإنتاجية في نهاية كل سنة مالية. خلال السنة لم تظهر أية مؤشرات تدعو إلى تغيير الأعمار المقدرة للأصول الثابتة.

مبدأ الاستمرارية:

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية, فإن البنك يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور, بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية

4- نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي وموجودات مالية بالقيمة المطفأة

	كما في 31 كانون الاول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
نقد في الخزينة	4,416,517,414	2,900,291,256
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:		
حسابات جارية وتحت الطلب	131,962,466,940	31,141,735,302
احتياطي نقدي إلزامي	7,438,224,794	1,740,230,880
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(105,632,166)	(16,230,105)
	143,711,576,982	35,766,027,333

* وفقاً للقوانين والتشريعات المصرفية المطبقة في الجمهورية العربية السورية وبناءً على القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 تاريخ 2 أيار 2011 والقرار (7م.ن) لعام 2020 والتعميم رقم (16/1317/ص) تاريخ 2020/3/2 على المصارف أن تحتفظ باحتياطي نقدي الزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 5% من متوسط الودائع تحت الطلب, وودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الإدخار السكني. إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله في الأنشطة التشغيلية للمصرف.

إفصاح بتوزيع إجمالي الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف:

البند	2021				2020
	المرحلة الأولى مستوى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية مستوى (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام المصرف الداخلي:					
مرتفعة الجودة الائتمانية	139,400,691,734	-	-	139,400,691,734	14,451,508,148
جيدة الجودة الائتمانية	-	-	-	-	18,918,348,455
متوسطة الجودة الائتمانية	-	-	-	-	-
المجموع	139,400,691,734	-	-	139,400,691,734	33,369,856,603

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
حصة المصرف من المساهمة في مؤسسة ضمان مخاطر القروض	213,340,100	85,336,040
	213,340,100	85,336,040

تم في العام 2021 تسديد باقي حصة المصرف في مؤسسة ضمان مخاطر القروض والبالغة 4.27%

موجودات مالية بالقيمة المطفأة

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
رصيد 1/1	487,890,421	500,000,000
يخفض فوائد مقبوضة مقدما	-	(12,109,579)
مبالغ مسددة	(487,890,421)	-
	-	487,890,421

تم بتاريخ 2020/11/16 شراء شهادات ايداع بالليرة السورية من مصرف سورية المركزي عدد 5 بقيمة 100,000,000 ليرة سورية للشهادة الواحدة, علماً أن الفوائد المقبوضة لشهادات الإيداع قيمتها 12,109,579 ليرة سورية وتم في العام 2021 اعادة هذه الشهادات لمصرف سورية المركزي.

إفصاح بتوزيع إجمالي الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف:

البند	2021				2020
	المرحلة الأولى مستوى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية مستوى (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام المصرف الداخلي:					
مرتفعة الجودة الائتمانية	139,400,691,734	-	-	139,400,691,734	14,451,508,148
جيدة الجودة الائتمانية	-	-	-	-	18,918,348,455
متوسطة الجودة الائتمانية	-	-	-	-	-
المجموع	139,400,691,734	-	-	139,400,691,734	33,369,856,603

بلغت الارصدة لدى مصرف سوريا المركزي 139,400,691734 ليرة سورية كما في 31 كانون الاول 2021 (مقابل 33,369,856,603 ليرة سورية كما في1 3 كانون الاول 2020)

توزعت الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي وفقا للمراحل الإئتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حسب النحو الآتي :

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	33,869,856.603	-	-	33,869,856.603
الأرصدة الجديدة خلال السنة	104,136,002,131	-	-	104,136,002,131
الأرصدة المسددة	-	-	-	-
المجموع	138,005,858,734	-	-	138,005,858,734
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات:	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	1,394,833,000	-	-	1,394,833,000
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	139,400,691,734	-	-	139,400,691,734

وفيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للارصدة لدى مصرف سورية المركزي لعام 2021:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	16,230,105	-	-	16,230,105
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	88,231,499	-	-	88,231,499
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	-	-	-	-
	104,461,604	-	-	104,461,604
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات:	-			-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	1,170,562	-	-	1,170,562
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	105,632,166	-	-	105,632,166

وفيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للارصدة لدى مصرف سورية المركزي لعام 2020:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	125,789,991	-	-	125,789,991
الخسائر الائتمانية المتوقعة عل الارصدة الجديدة خلال السنة	1,250,123	-	-	1,250,123
المستردة من الخسائر الائتمانية المتقعة على الارصدة المسددة	(112,685,259)	-	-	(112,685,259)
المجموع	14,354,885	-	-	14,354,885
ما تم تحويله من المرحلة الاولى الى الثانية	0	-	-	0
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	1,875,250	-	-	1,875,250
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	16,230,105	-	-	16,230,105

5-أرصدة لدى مصارف

	مصارف محلية	
	31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	18,414,142,718	6,321,677,903
ودائع لأجل (استحقاقها الاصلي خلال فترة 3 أشهر أو اقل)	5,000,000,000	0
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(13,629,665)	(4,377,838)
المجموع	23,400,513,053	6,317,300,065

	مصارف مراسلين	
	31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	5,572,567,186	1,311,440,556
ودائع لأجل (استحقاقها الاصلي خلال فترة 3 أشهر أو اقل)	22,248,784,000	14,147,458,400
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(30,027,836)	(70,275,484)
المجموع	27,791,323,350	15,388,623,472

	المجموع	
	31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	23,986,709,904	7,633,118,459
ودائع لأجل (استحقاقها الاصلي خلال فترة 3 أشهر أو اقل)	27,248,784,000	14,147,458,400
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(43,657,501)	(74,653,322)
المجموع	51,191,836,403	21,705,923,537

- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2021 (لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2020).
- بلغت الارصدة لدى المصارف التي لاتتقاضى فوائد 23,986,709,904 ليرة سورية كما في 31 كانون الاول 2021 مقابل 7,633,118,459 ليرة سورية في 31 كانون الأول 2020.

إفصاح بتوزيع إجمالي الأرصدة لدى المصارف حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف:

البند	2021				2020
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام المصرف الداخلي:					
عالي الجودة الائتمانية	6,242,154,498	-	-	6,242,154,498	-
متوسط الجودة الائتمانية	17,171,988,220	27,818,283,467	-	44,990,271,687	18,150,043,085
منخفض الجودة الائتمانية	-	-	-	-	5,628,669,786
متعثر (غير عامل)	-	-	3,067,719	3,067,719	1,863,988
المجموع	23,414,142,718	27,818,283,467	3,067,719	51,235,493,904	23,780,576,859

توزعت الأرصدة لدى المصارف وفقا للمراحل الإئتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حسب النحو الآتي :

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	2,693,008,116	21,085,704,755	1,863,988	23,780,576,859
الأرصدة الجديدة خلال السنة	3,549,146,382	-	-	3,549,146,382
ما تم تحويله من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	17,171,988,220	(17,171,988,220)	-	-
لا يوجد تحويلات في المرحلة الثانية والثالثة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	23,904,566,932	1,203,731	23,905,770,663
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	23,414,142,718	27,818,283,467	3,067,719	51,235,493,904

وفيما يلي حركة مخصص الخسائر للأرصدة لدى المصارف لعام 2021 :

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	5,980	72,783,353	1,863,988	74,653,321
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	11,643,365	1,980,320	-	13,623,685
تعديلات نتيجة تحويل من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى	1,980,320	(47,803,557)	-	(45,823,237)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	1,203,731	1,203,731
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	13,629,665	26,960,116	3,067,719	43,657,501

وفيما يلي حركة مخصص الخسائر الائتمانية للارصدة لدى المصارف لعام 2020:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	11,615,330	0	661,892	12,277,222
الخسائر الائتمانية المتوقعة عل الارصدة الجديدة خلال السنة	2,108,445	70,253,228	1,202,096	73,563,769
الارصدة المستردة خلال السنة	(11,187,670)	0	0	(11,187,670)
المجموع	2,536,105	70,253,228	1,863,988	74,653,321
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	(2,530,125)	2,530,125	0	0
التغيرات الناتجة عن التعديلات	0	0	0	0
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	0	0	0	0
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	5,980	72,783,353	1,863,988	74,653,321

6- ايداعات لدى المصارف

	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	بالليرة السورية	بالليرة السورية	بالليرة السورية	بالليرة السورية	بالليرة السورية	بالليرة السورية
ودائع لأجل (استحقاقها الاصلي اكثر من 3 أشهر)	2,000,000,000	2,000,000,000	-	-	2,000,000,000	2,000,000,000
ينزل: مخصص خسائر إئتمانية متوقعة	(112,500)	(17,260)	-	-	(112,500)	(17,260)
	1,999,887,500	1.999.982.740	-	-	1,999,887,500	1.999.982.740

إفصاح بتوزيع إجمالي الايداعات لدى المصرف حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف:

البند	2021				2020
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام المصرف الداخلي:					
عالي الجودة الائتمانية	2,000,000,000	-	-	2,000,000,000	2,000,000,000
المجموع	2,000,000,000	-	-	2,000,000,000	2,000,000,000

توزعت أرصدة الايداعات لدى المصرف وفقا للمراحل الإئتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حسب النحوالآتي:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	2,000,000,000	-	-	2,000,000,000
الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-

بلغ رصيد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ 112,500 ليرة كما في 31 كانون الأول 2021 (17.260 كما في 31 كانون الأول 2020), وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية االسنة	17.260	-	-	17.260
خسائر ائتمانية متوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	95,240	-	-	95,240
	112,500	-	-	112,500
لا يوجد تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
لا يوجد تغيرات ناتجة عن تعديلات				
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	112,500	-	-	112,500

7 - صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

يتكون هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2021 (ليرة سورية)	31 كانون الأول 2020 (ليرة سورية)
الشركات الكبرى:		
حسابات جارية مدينة	408,497,687	310,651,062
قروض وسلف	41,559,082,466	14,791,169,727
سندات محسومة	113,255,432	443,224,771
	42 ,080,835,585	15,545,045,560
الشركات الصغيرة والمتوسطة:		
حسابات جارية مدينة	141,647,846	159,944,623
قروض وسلف	2,073,392,163	7,989,924,272
سندات محسومة	32,101,003	221,612,385
	2,247,141,012	8,371,481,280
الافراد:		
حسابات جارية مدينة	5,315,954	2,559,441
قروض وسلف	369,708,984	216,135,740
	375,024,938	218,695,181
القروض العقارية:		
قروض	2,682,632,459	1,750,132,808
المجموع	47,385,633,994	25,885,354,829
ينزل:		
فوائد معلقة	(1,241,745,277)	(998,857,300)
مخصص الخسائر ائتمانية متوقعة	(11,071,562,191)	(6,897,160,959)
	35,072,326,526	17,989,336,570

* سجلت السندات المحسومة بالصافي بمبلغ 142,149,438 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 (613,765,445 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020).

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (مرحلة ثالثة) 12,211,513,881 ليرة سورية من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 (7,530,283,193 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020) أي ما نسبته 25.77% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة 2020 (29.09% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020).
بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (مرحلة ثالثة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة 10,969,768,603 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 (6,531,425,893 للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020) أي ما نسبته 23.77% من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة 2021 (26.24% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020).
لا يوجد تسهيلات ممنوحة للحكومة السورية أو القطاع العام أو بكفالتهما.

التعرضات ضمن المراحل الثلاث للتسهيلات المباشرة وفقاً لنظام التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف:

أ) محفظة الافراد (التجزئة)

البند	2021				2020
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
مرتفعة الجودة الائتمانية	711,514	-	-	711,514	-
متوسط الجودةالائتمانية	284,160,227	-	90,153,197	284,160,227	119,136,926
منخفض الجودةلائتمانية		-	-	90,153,197	99,558,219
المجموع	284,871,741	-	90,153,197	375,024,938	218,695,181

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	119,136,962	-	99,558,219	218,695,181
الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	148,053,281
الأرصدة المسددة خلال السنة	(26,807,768)	-	(46,400,796)	(73,208,564)
	240,382,475	-	53,157,423	293,539,898
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
عدم وجود أرصدة معدومة	-	-	-	-
تغيرات ناتجة عن التعديلات	44,489,260	-	36,995,774	81,485,040
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	284,871,741	-	90,153,197	375,024,938

افصاح الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	1,438,623	-	81,912,560	83,351,183
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,121,181	-	-	2,121,181
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(4,959)	-	(41,408,135)	(41,413,094)
	3,554,845	-	40,504,425	44,059,270
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
عدم وجود أرصدة معدومة	-	-	-	-
تغيرات ناتجة عن تعديلات	(214,434)	-	34,072,670.57	33,858,236
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	3,340,410.58	-	74,577,095.57	77,917,506.15

ب) محفظة القروض العقارية

البند	2021				2020
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
مرتفعة الجودة الائتمانية	1,733,957,538	-	-	1,733,957,538	1,457,041,535
متوسطة الجودة الائتمانية	872,945,212	-	-	872,945,212	174,451,173
منخفض الجودة الائتمانية	-	-	75,729,707	75,729,707	118,640,100
المجموع	2,606,902,750	-	75,729,707	2,682,632,457	1,786,495,808

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	1,643,806,840	24,048,800	118,640,100	1,786,495,708
الأرصدة الجديدة خلال السنة	996,122,565	-	-	996,122,565
الأرصدة المسددة خلال السنة	(42,274,721)	(14,800,734)	(42,910,393)	(99,985,848)
	2,597,654,684	9,248,066	75,729,707	2,682,632,457
المحول من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية	9,248,066	(9,248,066)	-	-
تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	2,606,902,750	-	75,729,707	2,682,632,457

افصاح الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للمحفظة العقارية لعام 2021:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	5,886,377	3,651,000	51,651,440	61,188,817
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	5,497,947	-	-	5,497,947
الأرصدة المسددة خلال السنة	(1,551,211)	(3,651,000)	(21,561,538)	(26,763,651)
	9,833,005	-	30,089,892	39,923,005
تحويلات بين المرحلة الاولى والثانية	-	-	-	-
تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	9,833,005	-	30,089,902	39,923,005

افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمحفظة الافراد لعام 2020:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	808,386	5,163,087	87,481,967	93,453,439
الخسائر الائتمانية المتوقعة عل الارصدة الجديدة خلال السنة	630,237	-	-	630,237
الارصدة المسددة خلال السنة	-	(5,163,087)	(5,569,407)	(10,732,494)
المجموع	1,438,623	-	81,912,560	83,351,183
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
عدم وجود تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,438,623	-	81,912,560	83,351,183

ت) التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	3,748,765,925	717,638,991	3,907,076,364	8,371,481,280
الأرصدة الجديدة خلال السنة	44,202,678	-	-	44,202,678
الأرصدة المسددة خلال السنة	(2,019,774,458)	(165,750,589)	(3,446,757,834)	(5,630,282,881)
المجموع	1,773,194,145	551,888,402	460,318,530	2,785,401,077
تحويلات بين المراحلة الاولى والثانية	358,428,570	(358,428,570)	-	-
تغير خلال السنة	(538,260,067)	-	-	(538,260,067)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,593,362,648	193,459,832	460,318,530	2,247,141,010

البند	2021				2020
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي (ليرة سورية)	المرحلة الثانية مستوى إفرادي (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
مرتفعة الجودة الائتمانية	1,593,362,649	-	-	1,593,362,649	1,259,433,163
متوسطة الجودة الائتمانية	-	193,459,832	-	193,459,832	717,624,659
منخفضة الجودة الائتمانية	-	-	66,279,780	66,279,780	148,841,684
متعثرة الجودة الائتمانية	-	-	394,038,751	394,038,751	464,886,031
المجموع	1,593,362,648	193,459,832	460,318,530	2,247,141,010	2,590,785,537

الافصاح الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	2,118,903	3,819,368	337,084,495	343,022,766
الخسائر المتوقعى على الارصدة الجديدة	1,272,047	2,360,921	-	3,632,968
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(384,218)	(2,469,988)	(96,797,674)	(99,651,880)
مجموع	3,006,732	3,710,301	240,286,821	247,003,854
التحول من المرحلة الثانية الى الاولى	2,178,167	(2,178,167)	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات:	(2,352,834)	-	-	2,352,834
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	2,832,064	1,532,134	240,286,821	244,651,020

افصاح الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للشركات الكبرى لعام 2020 :

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	2,419,114	36,235,160	3,200,331,992	3,238,986,267
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الارصدة الجديدة خلال السنة	8,227,750	-	341,639,660	349,867,410
المستردة من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الارصدة المسددة	(1,750)	(3,712,459)	-	(3,714,209)
	10,645,114	32,522,701	3,541,971,652	3,585,139,468
تحويلات بين المراحل الثلاث	-	10,518,797	56,214,480	66,733,277
التغيرات الناتجة عن تعديلات:	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	13,412,447	28,982,219	2,716,388,498	2,758,783,164
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	24,057,561	72,023,717	6,314,574,630	6,410,655,909

افصاح الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للشركات الصغيرة والمتوسطة لعام 2020 :

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	148,733	31,948	345,203,645	345,384,326
الخسائر الائتمانية المتوقعة عل الارصدة الجديدة خلال السنة	914,188	113,042	-	1,027,230
الارصدة المسددة خلال السنة	(53,815)	(613)	(28,415,588)	(28,470,016)
المجموع	1,009,106	114,377	316,788,057	317,911,540
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	3,704,991	-	3,704,991
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	1,109,797	-	20,296,438	21,406,234
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	2,118,903	3,819,368	337,084,495	343,022,767

ث) التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى

البند	2021				2020
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي (ليرة سورية)	المرحلة الثانية مستوى إفرادي (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
مرتفعة الجودة الائتمانية	28,866,344,148	-	-	28,866,344,148	13,995,298,988
متوسطة الجودة الائتمانية	366,496,570	1,545,060,709	-	1,911,557,279	4,478,346,873
منخفضة الجودة الائتمانية	-	-	1,025,423,407	1,025,423,407	-
متعثرة الجودة الائتمانية	-	-	10,277,510,367	10,277,510,367	6,699,239,900
المجموع	29,232,840,827	1,545,060,709	11,302,933,774	42,080,835,585	25,625,527,133

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	14,447,940,360	4,478,346,872	6,699,239,900	25,625,527,132
الأرصدة الجديدة خلال السنة	11,484,925,521	-	-	11,484,925,521
ارصده مسدده	(1,446,761,046)	(3,081,969,213)	(3,070,835,146)	(7,826,017,883)
المجموع	24,486,104,835	1,396,377,659	3,628,404,754	29,510,887,248
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات:	4,746,735,992	(642,273,868)	135,414,212	4,237,937,675
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	790,957,193	7,539,114,192	8,332,010,662
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	29,232,840,827	1,545,060,709	11,302,933,774	42,080,835,585

افصاح الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	24,057,561	72,023,717	6,314,574,630	6,410,655,909
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	27,672,543	-	-	27,672,543
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(2,674,846)	(15,739,737)	(45,632,466)	(64,047,049)
تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	1,697,155	-26,153,419	2,380,356	(22,075,908)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	4,356,865,165	4,356,865,165
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	50,752,413	30,130,561	10,628,187,685	10,709,070,659

افصاح الحركة على التسهيلات تجميعي:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	15,207,169,725	3,208,697,494	7,531,411,625	25,885,354,829	16,224,806,228
الأرصدة الجديدة خلال السنة	13,365,811,047	0	0	13,365,811,047	11,327,754,479
الأرصدة المسددة خلال السنة	(1,736,844,874)	(602,266,478)	(3,597,880,808)	(5,936,992,160)	(5,677,824,915)
	26,836,135,898	2,606,431,016	3,933,530,817	33,376,097,731	21,874,735,792
تحويلات بين المراحل	367,676,636	(367,676,636)	-	-	
التغيرات الناتجة عن تعديلات:					
تعديلات على الأرصدة	6,514,165,352	(500,233,839)	456,489,942	6,470,421,455	
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	7,539,114,808	7,539,114,808	4,072,543,052
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	33,717,977,886	1,738,520,541	11,929,135,567	47,385,633,994	25,885,354,829

افصاح الحركة على خسائر الائتمانية للتسهيلات تجميعي لعام 2021 :

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)	2020
رصيد بداية السنة	32,567,063	79,370,771	6,785,223,125	6,897,160,959	3,814,247,598
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	43,743,215	40,313,543	-	84,056,758	899,076,793
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(10,926,703)	(50,192,177)	(374,098,257)	(435,217,137)	(247,445,640)
	65,383,575	69,492,137	6,411,124,868	6,546,000,580	6,546,000,580
المحول من المرحلة الثانية الى الاولى	2,244,528	-2,244,528	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات:	(870,113)	(35,582,914)	36,453,027	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	4,525,561,611	4,526,194,078	2,431,282,208
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	66,757,990	31,664,695	10,973,139,506	11,071,562,191	6,897,160,959

افصاح الحركة على خسائر الائتمانية للتسهيلات تجميعي لعام 2020:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	25,506,216	12,753,108	3,775,988,274	3,814,247,598
الخسائر الائتمانية المتوقعة عل الارصدة الجديدة خلال السنة	38,002,459	76,004,919	785,069,415	89,076,793
المستردة من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الارصدة المسددة	(30,941,612)	(9,387,256)	(207,116,772)	(247,445,640)
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	0	0	0	0
التغيرات الناتجة عن التعديلات	0	0	0	0
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	0	0	2,431,282,208	2,431,282,208
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	32,567,063	79,370,771	6,785,223,125	6,897,160,959

تتلخص حركة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المباشرة كما يلي

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الرصيد في أول السنة		
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل المرحلة الاولى كما في 1 كانون الثاني	32,567,063	25,506,216
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل المرحلة الثانية كما في 1 كانون الثاني	79,370,771	12,753,108
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل المرحلة الثالثة غير منتجة كما في 1 كانون الثاني	6,785,223,125	3,775,988,274
إضافات خلال السنة		
مقابل ديون مرحلة اولى	45,117,630	38,002,459
مقابل ديون مرحلة ثانية	2,486,101	76,004,919
مقابل ديون مرحلة ثالثة	589,170,316	785,069,415
فروقات أسعار صرف	4,525,561,612	2,431,282,208
استردادات خلال السنة		
مقابل ديون مرحلة أولى	(10,926,703)	(30,941,612)
مقابل ديون مرحلة ثانية	(50,192,177)	(9,387,256)
مقابل ديون مرحلة ثالثة	(925,550,614)	(207,116,772)
الرصيد في نهاية السنة		
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل ديون مرحلة أولى كما في 31 كانون الأول	66,757,990	32,567,063
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل ديون مرحلة ثانية كما في 31 كانون الأول	31,664,695	79,370,771
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل مرحلة ثالثة غير منتجة كما في 31 كانون الأول	10,973,139,506	6,785,223,125
	11,071,562,191	6,897,160,959

افصاح الحركة على خسائر الائتمانية للتسهيلات تجميعي لعام 2020:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	25,506,216	12,753,108	3,775,988,274	3,814,247,598
الخسائر الائتمانية المتوقعة عل الارصدة الجديدة خلال السنة	38,002,459	76,004,919	785,069,415	89,076,793
المستردة من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الارصدة المسددة	(30,941,612)	(9,387,256)	(207,116,772)	(247,445,640)
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	2,431,282,208	2,431,282,208
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	32,567,063	79,370,771	6,785,223,125	6,897,160,959

تتلخص حركة حساب الفوائد المعلقة كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الرصيد في أول السنة	998,857,300	863,578,166
اضافات خلال السنة	388,191,417	185,911,257
استردادات خلال السنة	(145,303,440)	(50,632,123)
الرصيد في نهاية السنة	1,241,745,277	998,857,300

8- موجودات ثابتة ملموسة

2021								
التكلفة التاريخية	أراضي (ليرة سورية)	مباني (ليرة سورية)	معدات وأجهزة واثاث (ليرة سورية)	أجهزة الحاسب (ليرة سورية)	وسائل نقل (ليرة سورية)	تحسينات على المباني ** (ليرة سورية)	ديكور (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2021	97,274,620	1,062,626,495	500,993,458	242,248,872	24,939,237	142,723,893	172,446,906	2,243,253,480
إضافات	-	-	138,313,668	88,591,500	3,357,200	-	22,845,700	253,108,068
استبعادات	-	-	(3,459,203)	(1,140,038)	-	(6,388,248)	-	(10,987,489)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2021	97,274,620	1,062,626,495	635,847,923	329,700,334	28,296,437	136,335,645	195,292,606	2,485,374,060
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2021	-	(220,896,660)	(339,229,429)	(126,526,371)	(18,028,603)	(126,538,887)	(172,795,806)	(1,004,015,756)
إضافات, أعباء السنة	-	(23,023,574)	(51,599,176)	(35,580,810)	(1,946,990)	(9,163,184)	(1,340,323)	(122,654,056)
استبعادات	-	-	2,421,643	771,212	-	6,316,724	-	9,509,579
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2021	-	(243,920,234)	(388,406,962)	(161,335,968)	(19,975,593)	(129,385,347)	(174,136,129)	(1,117,160,233)
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة*								
الرصيد كما في 1كانون الثاني 2021	-	43,039,867	194,477,901	-	-	-	-	237,517,768
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2021	-	43,039,867	194,477,901	-	-	-	-	237,517,768
مشاريع قيد التنفيذ	-							
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2021	-	-	-	-	-	-	-	-
تحويل الى الموجودات	-	2,244,893,206	-	-	-	-	-	2,244,893,206
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2021	-	2,244,893,206	-	-	-	-	-	2,244,893,206
القيمة الدفترية الصافية كما في 31 كانون الأول 2021	97,274,620	3,106,639,334	441,918,862	168,364,366	8,320,844	6,950,298	21,156,477	3,850,624,801

2020								
التكلفة التاريخية	أراضي (ليرة سورية)	مباني (ليرة سورية)	معدات وأجهزة واثاث (ليرة سورية)	أجهزة الحاسب (ليرة سورية)	وسائل نقل (ليرة سورية)	تحسينات على المباني ** (ليرة سورية)	ديكور (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2020	97,274,620	926,462,874	461,521,765	178,572,247	23,289,237	138,512,793	172,811,306	1,998,444,842
إضافات	-	136,163,621	39,221,693	63,966,625	1,850,000	3,846,700	-	245,048,639
استبعادات	-	-	-	(40,000)	(200,000)	-	-	(240,000)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	97,274,620	1,062,626,495	500,743,458	242,498,872	24,939,237	142,359,493	172,811,306	2,243,253,481
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2020	-	(181,674,652)	(297,068,792)	(104,390,924)	(16,807,353)	(117,858,549)	(172,778,421)	(890,578,691)
إضافات, أعباء السنة	-	(39,222,008)	(42,160,637)	(22,167,947)	(1,381,250)	(8,680,338)	(17,385)	(113,629,565)
استبعادات	-	-	-	32,500	160,000	-	-	192,500
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	-	(220,896,660)	(339,229,429)	(126,526,371)	(18,028,603)	(126,538,887)	(172,795,806)	(1,004,015,756)
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة*								
الرصيد كما في 1كانون الثاني 2020	-	1,469,867	24,094,415	-	-	-	-	25,564,282
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	-	1,469,867	24,094,415	-	-	-	-	25,564,282
مشاريع قيد التنفيذ								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2020	-	136,163,621	-	-	-	-	-	136,163,621
تحويل الى الموجودات		(136,163,621)						(136,163,621)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020		-	-	-	-	-	-	-
القيمة الدفترية الصافية كما في 31 كانون الأول 2020	97,274,620	843,199,702	185,608,444	115,972,501	6,910,634	15,820,606	15,500	1,264,802,007

* تمثل دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة مبالغ تم دفعها مقدماً للموردين كجزء من قيمة أصول لم يقم المصرف باستلامها بعد.

بلغت الموجودات المستهلكة بالكامل والتي لا تزال بالخدمة مبلغ 292,562,874 ل.س لعام 2021 مقابل 292,562,874 ل.س لعام 2020.

نتيجة للظروف الإستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم إيقاف العمل مؤقتا في كل من فرعي حرستا في ريف دمشق والحمدانية في حلب وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على إيقافها مؤقتا لحين زوال الظروف الإستثنائية لتعود بعدها إلى الخدمة وقد تم تفريغها من كافة المحتويات الهامة سواء كانت على شكل نقد أو موجودات حيث تم نقل كافة الموجودات إلى فروع أمنة.

** يمثل بند تحسينات على المباني المبالغ التي تم دفعها لتحسين أوصاف العقارات المستأجرة.

9- موجودات غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول 2021		
	برامج حاسوب (ليرة سورية)	الفروغ (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
التكلفة التاريخية			
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2021	64,261,420	15,192,363	79,453,783
إضافات	19,111,040	-	19,111,040
دفعات على الحساب لشراء موجودات غير ملموسة	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2021	83,372,460	15,192,363	98,564,823
الإطفاء المتراكم			
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2021	(28,334,777)	(4,234,912)	(32,569,689)
إطفاءات السنة	(5,922,006)	(2,709,243)	(8,631,250)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2021	(34,256,783)	(6,944,156)	(41,200,939)
القيمة الدفترية			
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2021	49,115,676	8,248,207	57,363,884

	كما في 31 كانون الأول 2020		
	برامج حاسوب (ليرة سورية)	الفروغ (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
التكلفة التاريخية			
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2020	57,693,820	2,688,163	60,381,983
إضافات	6,567,600	12,504,200	19,071,800
دفعات على الحساب لشراء موجودات غير ملموسة	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	64,261,420	15,192,363	79,453,783
الإطفاء المتراكم			
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2020	(24,195,563)	(2,563,160)	(26,758,723)
إطفاءات السنة	(4,139,214)	(1,671,752)	(5,810,966)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	(28,334,777)	(4,234,912)	(32,569,689)
القيمة الدفترية			
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	35,926,643	10,957,451	46,884,094

بلغت الموجودات غير الملموسة المطفأة بالكامل ولا تزال في الخدمة مبلغ 19,226,796 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2021.

10- إستخدام الأصول – المستأجرة:

	عقار مستأجر (ليرة سورية)
31 كانون الأول 2021	
الكلفة	
الرصيد كما في بداية السنة	84,285,712
الإضافات	72,614,976
الإستبعادات	-
الرصيد كما في نهاية السنة	156,900,688
الإستهلاك المتراكم	
الرصيد كما في بداية السنة	54,806,070
الإستهلاك للسنة	1,605,718
الرصيد كما في نهاية السنة	56,411,788
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2021	100,488,900

	عقار مستأجر (ليرة سورية)
31 كانون الأول 2020	
الكلفة	
الرصيد كما في بداية السنة	84,285,712
الإضافات	-
الإستبعادات	-
الرصيد كما في نهاية السنة	84,285,712
الإستهلاك المتراكم	
الرصيد كما في بداية السنة	28,708,613
الإستهلاك للسنة	26,097,457
الرصيد كما في نهاية السنة	54,806,070
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2020	29,479,642

9 - التزامات الإيجار - مقابل حق استخدام الأصول – المستأجرة:

	2021	2020
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
تحليل الاستحقاق - التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة		
اقل من سنة واحدة	99,600,000	6,836,500
سنة إلى خمس سنوات	-	-
أكثر من خمس سنوات	-	-
مجموع التزامات الإيجار مخصومة	99,600,000	6,836,500
الإيجار المخصومة المدرجة في بيان المركز المالي في 31 كانون الأول		
قصيرة الأجل	99,600,000	6,836,500
طويلة الأجل	-	-

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 (ليرة سورية)
المبالغ المعترف بها ضمن بنود بيان الدخل:	
فوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار	(10,074,262)
	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 (ليرة سورية)
المبالغ المعترف بها ضمن بنود بيان الدخل:	
فوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار	(253,729)

10- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الضريبي

يتكون ملخص تسوية الربح الضريبي مع الربح المحاسبي مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
الربح السنة قبل الضريبة	34,075,929,744	19,543,426,141
يضاف:		
مخصصات متنوعة	3,434,266	443,484,350
صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (ديون مرحلة اولى+ تانية)	52,153,635	73,678,510
خسائر غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي	(31,666,823,585)	(20,674,200,111)
*يخفض فوائد مدفوعة في الخارج	(242,000,000)	(11,560,408)
مصروف إطفاء الفروغ	2,709,243	1,671,752
استهلاك المباني	23,023,574	39,222,008
(الخسائر) الربح الضريبي	2,248,426,877	(584,277,758)
ضريبة السنة	%25	25%
مصروف ضريبي	562,106,719	-

.

إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة كانت كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
الرصيد في أول السنة	-	-
اضافات خلال السنة	562,106,719	-
**خسائر ضريبية مقبولة	(246,708,888)	-
الرصيد في نهاية السنة	315,397,831	-
يضاف ضريبة اعادة اعمار 10% من مصروف الضريبة	31,539,783	-
اجمالي مصروف الضريبة	346,937,614	-

*تم تسديد ضريبة ريع رؤوس أموال عن الفوائد المقبوضة في الخارج بقيمة 21,780,000 ليرة سورية نقداً بالعملة الأجنبية بنسبة 9% ولذلك تم تخفيضها من احتساب ضريبة الدخل

** نتيجة تحقيق خسائر في الأعوام 2017و2018و2020 يمكن للمصرف الاستفادة من اعفاءات ضريبية بقيمة 25% من الخسارة المحققة وذلك لمدة خمسة سنوات تلي السنة التي تم تحقيق خسارة فيها ونتيجة لذلك فقد استفاد المصرف من اعفاء ضريبية بقيمة 230,291,693 ليرة وتم تخفيض الضريبة المستحقة بها لتصبح قيمة مصروف ضريبة الدخل للعام 2021 مبلغ 315,397,693 ليرة سورية

إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة كانت كما يلي:

	إيراد ضريبي مؤجل (ليرة سورية)	الرصيد المتراكم (ليرة سورية)
2017	86,656,634	86,656,634
2018	19,427,814	106,084,448
2020	146,069,440	252,153,888

11- موجودات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
فوائد وإيرادات محققة غير مستحقة القبض – بنوك	263,454,552	59,546,519
فوائد وإيرادات محققة غير مستحقة القبض – تسهيلات ائتمانية	92,994,371	112,301,897
مصاريف التامين المدفوعة مقدماً	144,634,617	42,512,575
مصاريف مدفوعة مقدماً	213,222,124	43,524,798
مخزون (طوابع وقرطاسية)	24,324,244	14,639,199
كفالات مدفوعة لقاء إقامات العمل	1,200,000	1,200,000
مصاريف ايجارات مدفوعة مقدماً	24,419,296	48,045,153
حسابات مدينة أخرى*	60,096,589	242,511,423
مصاريف رسوم قضايا**	112,705,083	109,863,099
	937,050,876	674,144,663

* يتضمن بند حسابات مدينة أخرى مبلغ 23,220,000 ليرة سورية مغطاة بمخصص بالكامل مدرجة بنفس الحساب, فيما يتعلق بواقعة سحب مبلغ 300,000 دولار أمريكي بما يعادل 23,220,000 ليرة سورية باستخدام سعر الصرف بتاريخ 31 كانون الأول 2012 من الحساب الجاري للمصرف لدى مصرف سورية المركزي بموجب كتاب مزور بتاريخ 3 أيلول 2012.

تم إستملاك عقارات لعملاء متعثرين بمبلغ 15,540,140 ليرة سورية في عام 2020, ووفقا للفقرة 4/أ من المادة 100 من القانون رقم (23) لعام 2002 يتوجب على المصرف أن يتخلى عن هذه الأصول في غضون سنتين من تاريخ تملكها.

** يمثل هذا البند مصاريف دعاوي قضائية تم رفعها على العملاء المتعثرين عن الدفع وذلك من أجل تحصيل حقوق المصرف, هذه المصاريف من الممكن استردادها في حال ربح الدعاوي القضائية, تم تشكيل مخصص لهذا الغرض ضمن مخصصات أخرى كما في الإيضاح رقم (17).

12- وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة /19/ للفقرة /1/ من القانون رقم /28/ لعام 2001 يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز 10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف.
بلغ رصيد الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي كالتالي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2021	2020
ليرة سورية	153,000,000	153,000,000
دولار أمريكي	7,764,588,031	3,882,294,016
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة مرحلة اولى	(25,846,505)	(12,923,253)
	7,891,741,526	4,022,370,763

بلغ رصيد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2021	2020
رصيد اول المدة	12,923,253	-
اضافات خلال السنة	-	12,923,253
اضافات خلال السنة (ناتجة عن تغير اسعار الصرف)	12,923,525	-
رصيد نهاية السنة	25,846,505	12,923,253

13- ودائع مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

	مصارف محلية	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	14,505,716,370	1,767,637,349
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال 3 أشهر أو أقل)	3,000,000,000	5,250,000,000
	17,505,716,370	7,017,637,349

	مصارف خارجية	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	9,284	9,171
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال 3 أشهر أو أقل)	769,387,500	1,020,690,900
	769,396,784	1,020,700,071

المجموع		
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	14,505,725,654	1,767,646,520
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال 3 أشهر أو أقل)	3,769,387,500	6,270,690,900
	18,275,113,154	8,038,337,420

14- ودائع العملاء

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
حسابات جارية	119,037,212,061	27,958,214,861
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار*	23,897,638,996	12,368,699,004
ودائع التوفير	4,089,191,538	2,995,666,555
	147,024,042,595	43,322,580,420

- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 119,037,212,061 ليرة سورية أي ما نسبته 80.97% من إجمالي الودائع كما في31 كانون الأول 2021 (مقابل 27,958,214,861 ليرة سورية أي ما نسبته 64.54% من إجمالي الودائع كما في31 كانون الأول 2020).
- بلغت ودائع القطاع العام السوري 9,070,447,107 ليرة سورية أي ما نسبته 6.17 % من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2021 (مقابل 6,119,629,848 ليرة سورية أي ما نسبته 14.13% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2020).

15- تأمينات نقدية

تتوزع هذه التأمينات بحسب نوع التسهيلات كما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة:		
قروض	1,259,678,172	305,056,097
	1,259,678,172	305,056,097
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة:		
اعتمادات	-	-
كفالات	6,624,052,416	3,537,609,223
بوالص برسم التحصيل	829,916,430	266,691,276
	7,453,968,846	3,804,300,499
تأمينات أخرى:		
تأمينات مقابل إصدار بطاقات ائتمان	119,124,064	95,609,232
تأمينات لقاء تعهدات التصدير	243,229,860	-
تأمينات مختلفة	185,889,884	116,802,575
	9,261,890,826	4,321,768,403

16- مخصصات متنوعة

إن حركة المخصصات المتنوعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 كانت كما يلي:

	رصيد بداية السنة (ليرة سورية)	المكون خلال السنة (ليرة سورية)	المستخدم خلال السنة (ليرة سورية)	ما تم رده للايرادات (ليرة سورية)	رصيد نهاية السنة (ليرة سورية)
مخصصات لقاء كفالات مصرفية خارجية*	44,527,722	293,696,650	-	-	338,224,372
مخصصات أخرى	356,485,336	-	(352,202,085)	-	4,283,250
مصاريف رسوم قضايا	109,863,099	2,841,984	-	-	112,705,083
مؤونة تقلب أسعار القطع	3,352,270	592,282	-	-	3,944,553
	514,228,427	297,130,916	(352,202,085)	-	459,157,258
خسائر ائتمانية متوقعة مقابل تسهيلات غير مباشرة	1,086,538	3,651,000	(967,771)	-	3,769,767
	1,086,538	3,651,000	(967,771)	-	3,769,767
	515,314,965	300,781,916	(353,169,856)	-	462,927,025

إن حركة المخصصات المتنوعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 كانت كما يلي:

	رصيد بداية السنة (ليرة سورية)	المكون خلال السنة (ليرة سورية)	المستخدم خلال السنة (ليرة سورية)	ما تم رده للايرادات (ليرة سورية)	رصيد نهاية السنة (ليرة سورية)
مخصصات لقاء كفالات مصرفية خارجية*	42,629,179	1,898,543	-	-	44,527,722
مخصصات أخرى	4,283,250	425,201,918	(72,999,832)	-	356,485,336
مصاريف رسوم قضايا	96,319,996	13,543,103	-	-	109,863,099
مؤونة تقلب أسعار القطع	511,484	2,840,786	-	-	3,352,270
	143,743,909	443,484,351	(72,999,832)	-	514,228,427
خسائر ائتمانية متوقعة مقابل تسهيلات غير مباشرة	908,497	178,041	-	-	1,086,538
	908,497	178,041	-	-	1,086,538
	144,652,406	443,662,391	(72,999,832)	-	515,314,965

* خلال العام 2015 تم تشكيل مؤونات لقاء كفالة مصرفية بمقدار 115,900 يورو ما يعادل 31,534,072 ليرة سورية حيث تم تمديد الكفالة المذكورة من قبل البنك لغاية 29 أيلول 2019 بدون الحصول على تمديد الكفالة المقابلة من البنك المراسل بسبب العقوبات.

- ++خلال العام 2016, تمت زيادة المؤونة المشكّلة للكفالة المصرفية بالليرة السورية بمبلغ 11,095,107 نتيجةً لزيادة سعر الصرف لتصبح إجمالي المؤونة 42,629,179 ليرة سورية فقط لا غير.
- تم تكوين مخصص لمصاريف رسوم وقضايا بقيمة 112,705,083 ليرة سورية كما 31 كانون الأول 2021 (إيضاح 12).
- تم احتساب مؤونة تقلب أسعار القطع بناء على المادة السابعة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ب 1 الصادر بتاريخ 4 شباط 2008 حيث يتوجب على المصارف العاملة في سوريا أن تحتجز مؤونة لتقلبات أسعار الصرف على أساس 5% من وسطي مراكز القطع التشغيلية خلال الشهر.

التسهيلات غير المباشرة:

البند	2021				2020
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
مرتفع الجودة الائتمانية	12,026,330,477	-	-	12,026,330,477	4,782,953,229
متوسط الجودة الائتمانية	-	3,000,000	-	3,000,000	301,930,174
منخفض الجودة الائتمانية	-	1,592,500	1,127,800	2,720,300	60,864,030
	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-
متعثر (غير عامل)	-	-	-	-	1,127,800
المجموع	12,026,330,477	4,592,500	1,127,800	12,032,050,777	5,146,875,233

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
.رصيد بداية السنة	5,084,883,403	60,864,030	1,127,800	5,146,875,233
الأرصدة الجديدة خلال السنة	5,805,783,421	2,697,340		5,808,480,761
الأرصدة المسددة خلال السنة	(154,116,000)	(1,348,670)	-	(155,464,670)
تحويلات بين المراحلة الاولى والثانية	57,620,200	(57,620,200)	-	-
لا يوجد تغيرات ناتجة عن تعديلات	1,232,159,453	-	-	1,232,159,453
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	12,026,330,477	4,592,500	1,127,800	12,032,050,777

افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	1,010,441	47,597	28,500	1,086,538
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,730,439	-	-	2,730,439
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(6,675)	(40,535)	-	(47,210)
لا يوجد تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
عدم وجود تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	3,734,205	7,062	28,500	3,769,767

بلغت السقوف غير اللمستغلة غير مباشرة للعملاءفي 2021/12/31 مبلغ 2,959,941,413 ليرة سورية

افصاح الحركة على ايداعات لدى المصارف وفق المراحل غير مباشرة:

البند	2021				2020
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي (ليرة سورية)	المرحلة الثانية مستوى إفرادي (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	-	217,3130,416	177,668,905		
الأرصدة الجديدة خلال السنة	4,033,592,026	-	-	2,350,799,321	1,601,478,683
الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	-	4,033,592,026	
تحويلات بين المراحلة الاولى والثانية		-	-	-	
تغيرات ناتجة عن تعديلات اسعار الصرف		(217,3130,416)	152,106,001	(2,021,024,415)	
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	4,033,592,026	-	329,774,906	4,363,366,932	2,350,799,321

افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لدى المصارف غير مباشرة :

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	-	4,552,218	39,975,504	44,527,722
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	8,449,465	-	-	8,449,465
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة				
لا يوجد تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
تغيرات ناتجة عن تعديلات اسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	-	(4,552,218)	289,799,402	285,247,184
	8,449,465	-	329,774,906	338,224,376

17- مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
فوائد محققة غير مستحقة	492,406,762	185,660,640
مصروفات مستحقة غير مدفوعة	148,649,403	57,434,273
شيكات مصدقة	7,413,608,838	776,996,581
رسوم وضرائب حكومية مستحقة	64,948,252	11,542,823
ضرائب مقتطعة على رواتب وأجور الموظفين	92,561,246	61,640,514
ذمم موقوفة (موردين)	536,612,906	143,138,649
اشتراكات تأمينات اجتماعية	4,314,980	3,461,234
طوابع	22,384,592	28,701,557
حسابات دائنة أخرى	452,540,440	57,095
	9,228,027,420	1,268,633,366

18- رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال المصرف المصرح به 10,000,000,000 ليرة سورية والمكتتب به والمدفوع 3,000,000,000 ليرة سورية مقسم إلى 30,000,000 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سورية للسهم.

جميع أسهم المصرف الإسمية تقسم إلى فئتين:
الفئة أ: وهي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا من قبل أشخاص سوريين طبيعيين أو اعتباريين وتسدد قيمتها بالليرات السورية, باستثناء السوريين المقيمين في الخارج اللذين يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتابهم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المحدد بحسب نشرة صرف العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق للاكتتاب.

الفئة ب: وهي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتسدد قيمتها بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المحدد بحسب نشرة صرف العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق للاكتتاب.
يمتلك بنك الأردن ما نسبته 49% من رأس مال المصرف من خلال تملكه لأسهم من الفئة ب.

يتوزع رأس المال فيما بين المبالغ المدفوعة بالليرة السورية والمبالغ المدفوعة بالدولار الأمريكي على الشكل التالي:
تأسس البنك برأسمال مقداره 1,500,000,000 ليرة سورية موزع على3,000,000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد,

وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009, على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3,000,000,000 ليرة سورية, تم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30,000,000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3,000,000,000 ليرة سورية.
بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 للعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 10 مليارات ليرة سورية فيما يخص المصارف التقليدية, وقد منح المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وقد تم تمديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم (17) لعام 2011.

في عام 2013 صدر المرسوم التشريعي رقم /63/ والذي تضمن زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية لزيادة الحد الأدنى لرأسمالها حتى نهاية العام 2014, بالإضافة إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء (13/م,و) تاريخ 22 نيسان 2015 والقاضي بتمديد هذه المهلة حتى نهاية العام 2015.

سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويد البنك بالتوجيهات اللازمة بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية كونه يعتبر من اختصاصها حسب الأصول.

الإصدار الأول	عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة الأسهم بالعملات الأجنبية	القيمة التاريخية المعادلة بالليرة السورية
	سهم	دولار أمريكي	ل.س.
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7,650,000	-	765,000,000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7,350,000	14,773,870	735,000,000
	15,000,000	14,773,870	1,500,000,000

الإصدار الثاني	عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة الأسهم بالعملات الأجنبية	القيمة التاريخية المعادلة بالليرة السورية
	سهم	دولار أمريكي	ل.س.
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7,650,000	-	765,000,000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7,350,000	10,438,569	474,907,071
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	1,650,000	75,322,500
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	2,777,000	126,770,050
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	630,270	28,771,825
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	640,275	29,228,554
	15,000,000	16,136,114	1,500,000,000

الاجمالي	عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة الأسهم بالعملات الأجنبية	القيمة التاريخية المعادلة بالليرة السورية
	سهم	دولار أمريكي	ل.س.
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	15,300,000	-	1,530,000,000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	14,700,000	25,212,439	1,209,907,071
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	1,650,000	75,322,500
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	2,777,000	126,770,050
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	630,270	28,771,825
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	640,275	29,228,554
	30,000,000	30,909,984	3,000,000,000

تم تشكيل مركز قطع بنيوي بما يعادل رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي وفق قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 وتعديلاته.
قام المصرف خلال العام 2012 ببيع مبلغ 4,427,000 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأمريكي وتثبيت مركز القطع البنيوي بمبلغ 26,482,984 دولار أمريكي ونتج عن هذا البيع تحقيق أرباح بمقدار 106,442,530 ليرة سورية منها 61,862,640 ليرة سورية تخص عام 2012 و44,579,890 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المتراكمة المحققة بعد تنزيل الضريبة بمبلغ 11,144,973 ليرة سورية.

قام المصرف خلال عام 2013 ببيع مبلغ 1,270,545 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب به بالدولار الأمريكي وتثبيت مركز القطع البنيوي بمبلغ 25,212,439 دولار أمريكي ونتج عن هذا البيع تحقيق أرباح بما مجمله 42,832,074 ليرة سورية منها 2,492,270 ليرة سورية تخص عام 2013 و40,339,804 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المدورة المحققة بعد تنـــزيل الضريبة بقيمة 10,084,951 ليرة سورية.

19- حركة على الاحتياطي القانوني والخاص

بناءً على المادة 197 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر الأرباح غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني ويحق للبنك التوقف عن هذا التحويل بعد وصول الاحتياطي القانوني إلى 25% من رأس المال.
حددت المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002, الاحتياطي الخاص بمعدل 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس المال, هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

	الاحتياطي القانوني (ليرة سورية)	الاحتياطي الخاص (ليرة سورية)
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2021	116,636,942	116,636,942
محول إلى الاحتياطي	240,910,616	240,910,616
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2021	357,547,558	357,547,558

	كما في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
الربح/الخسارة قبل الضريبة	34,075,929,744	19,543,426,141
ينزل		
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي	(31,666,823,585)	(20,674,200,111)
	2,409,106,159	(1,130,773,970)
الاحتياطي القانوني/ الخاص (10%)	240,910,616	-

20-حركة على الأرباح المدورة غير المحققة

بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 والتعميم رقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم فصل فروقات القطع الغير محققة والغير قابلة للتوزيع والغير خاضعة للضريبة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي من حساب الأرباح المدورة،

نتجت فروقات مركز القطع البنيوي المتراكمة في عامي 2020 و 2021 كما يلي:

2021	قيمة المركز بالليرات المبلغ بالدولار الأمريكي (ليرة سورية)	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء (ليرة سورية)	قيمة القطع المباع السورية كما في 31 كانون الاول 2021 (ليرة سورية)	بالليرة السورية بسعر الكلفة (ليرة سورية)	أرباح مدورة غير محققة/ فروقات مركز القطع البنيوي (ليرة سورية)
مركز القطع البنيوي (الإصدار الأول)	14,773,870	735,000,000	37,111,961,440	-	36,376,961,440
مركز القطع البنيوي (الإصدار الثاني)	16,136,114	735,000,000	40,533,918,770	-	39,798,918,770
بيع قطع بنيوي 2012	(4,427,000)	-	(11,120,624,000)	202,092,551	(10,918,531,449)
بيع قطع بنيوي 2013	(1,270,545)	-	(3,191,609,040)	58,000,380	(3,133,608,660)
	25,212,439	1,470,000,000	63,333,647,170	260,092,931	62,123,740,101

2020	قيمة المركز بالليرات المبلغ بالدولار الأمريكي (ليرة سورية)	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء (ليرة سورية)	قيمة القطع المباع السورية كما في 31 كانون الاول 2020 (ليرة سورية)	بالليرة السورية بسعر الكلفة (ليرة سورية)	أرباح مدورة غير محققة/ فروقات مركز القطع البنيوي (ليرة سورية)
مركز القطع البنيوي (الإصدار الأول)	14,773,870	735,000,000	18,555,980,720	-	17,820,980,720
مركز القطع البنيوي (الإصدار الثاني)	16,136,114	735,000,000	20,266,959,385	-	19,531,959,385
بيع قطع بنيوي 2012	(4,427,000)	-	(5,560,312,000)	202,092,551	(5,358,219,449)
بيع قطع بنيوي 2013	(1,270,545)	-	(1,595,804,520)	58,000,380	(1,537,804,140)
	25,212,439	1,470,000,000	31,666,823,585	260,092,931	30,456,916,516

وعليه فإن الخسائر المتراكمة بلغت (5,479,596,569) ليرة سورية بتاريخ البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2021 و(7,091,483,664) 31 كانون الأول 2020.

لم يقم المصرف بعمليات بيع من مركز القطع البنيوي المقابل لرأس المال المكتتب به خلال السنوات من 2014 لغاية 2021.

21- الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
حسابات جارية مدينة -شركات كبرى	33,752,117	3,563,308
حسابات جارية مدينة -شركات متوسطة	7,531,741	2,375,539
قروض -شركات كبرى	3,209,032,840	1,008,179,355
قروض -شركات متوسطة	1,010,251,439	672,119,571
قروض وسلف-افراد	48,150,218	15,941,963
سندات محسومة	82,632,816	114,527,144
عقاري	449,798,122	59,146,221
أرصدة وودائع لدى المصارف	526,233,955	208,754,705
المجموع	5,367,383,248	2,084,607,806

22- الفوائد المدينة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
الفوائد المدينة ناتجة عن:		
ودائع الزبائن:		
حسابات جارية	-	-
ودائع لأجل	1,426,279,615	684,515,539
ودائع توفير	119,887,081	138,128,512
ودائع مجمدة	(367,495)	(79,518)
تأمينات نقدية	10,553,229	1,429,782
ودائع المصارف	237,261,326	134,002,960
فوائد عقود الايجار	10,074,262	-
فوائد ناتجة عن اتفاقيات مقايضة العملات الأجنبية مع مصرف سورية المركزي	-	13,326,198
	1,803,688,017	971,323,473

23- الرسوم والعمولات المدينة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
عمولات لمصرف سورية المركزي	20,949,635	7,328,535
عمولات مدفوعة لمصارف خارجية	774,503	428,959
عمولات مدفوعة أخرى	68,672,177	8,095
	90,396,315	7,765,589

24-الرسوم والعمولات الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
عمولات تسهيلات مباشرة	228,697,280	177,992,843
عمولات تسهيلات غير مباشرة	740,689,517	94,891,845
عمولات ورسوم على الخدمات المصرفية	77,404,444	53,930,870
	1,046,791,240	326,815,558

25- إيرادات تشغيلية أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
إيرادات طوابع بريدية والسويفت ورسوم الاتصالات	1,932,373	616,943
إيرادات البطاقات الالكترونية والصراف الآلي	11,838,335	1,308,000
إيرادات - مصاريف قانونية*	24,381,019	10,972,621
ايرادات خدمات الحسابات	116,641,098	36,363,201
إيرادات أخرى**	330,174,319	9,869,382
	484,967,144	59,130,147

* يمثل هذا البند المبالغ المحصلة من العملاء نتيجة الدعاوي والتسويات المتعلقة بها.

** يتضمن هذا البند أية إيرادات غير مصنفة في حسابات منفصلة من قبل المصرف.

26- نفقات الموظفين

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
رواتب وأجور	1,385,950,571	756,737,823
حصة المصرف من التأمينات الاجتماعية	32,501,822	29,119,601
مصاريف التأمين الطبي للموظفين	24,470,400	17,018,989
تدريب	9,919,040	3,947,270
مصاريف طبية	2,036,730	352,240
بدل مهمات	14,404,315	6,491,428
مصاريف سفر	205,550,733	25,087,482
أخرى	8,903	8,518
	1,674,842,514	838,763,351

27- أعباء مخصص خسائر ائتمانية متوقعة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
تسهيلات ائتمانية مباشرة (إيضاح رقم 7)	(351,160,380)	651,631,153
مقابل أرصدة لدى بنوك مركزية (إيضاح 4)	89,402,061	(96,636,633)
مقابل وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي (ايضاح 13)	12,923,252	
مقابل أرصدة لدى مصارف (إيضاح 5)	(30,995,821)	61,393,361
مقابل إيداعات لدى مصارف (إيضاح 6)	95,240	1,000,000
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة غير مباشرة (إيضاح رقم 17)	296,379,879	178,041
	16,644,231	617,565,922

28-مصاريف تشغيلية أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
دعاية وإعلان	106,008,142	44,225,938
مصاريف إيجار	89,758,152	29,523,473
قرطاسية ومصاريف مكتبية	83,094,861	42,300,202
أتعاب مهنية وإدارية عامة	76,125,280	36,421,479
مصاريف هاتف وبرق وبريد	74,506,096	34,316,894
مصاريف تأمين	112,300,733	46,352,090
مصاريف اشتراكات	133,576,309	64,410,276
مصاريف ماء وكهرباء	47,902,555	37,652,106
مصاريف محروقات	373,838,750	49,426,540
رسوم قانونية	57,665,621	22,790,056
مصاريف صيانة	188,639,837	101,272,627
مصاريف أخرى	224,896,842	106,722,916
مصاريف سفر	-	500,000
استهلاك ايجارات	1,605,718	26,382,462
	1,569,918,897	642,297,059

29- ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
ربح / خسارة السنة	33,728,992,129	19,543,426,141
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	30,000,000	30,000,000
حصة السهم الأساسية والمخففة من الخسارة	1,124...30	651.45

30- النقد وما يوازي النقد

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي (باستثناء احتياطي نقدي الزامي)*	136,378,984,354	34,042,026,558
أرصدة لدى مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	51,235,493,904	21,780,576,859
ودائع مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	(18,275,113,154)	(8,038,337,420)
	169,339,365,104	47,784,265,997

* لايستخدم الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية اليومية, لذلك لايعتبر جزء من النقد وما يوازي النقد.

31- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

قام المصرف بالدخول في معاملات مع المصرف الأم ومع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية المسموحة للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية, تتوزع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما يلي:

أ- بنود بيان الوضع المالي

	كما في 31 كانون الأول 2021			كما في 31 كانون الأول 2020
	أعضاء مجلس الإدارة			
بنود داخل الميزانية	المصرف الأم (ليرة سورية)	وكبار الموظفين (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الأرصدة المدينة				
أرصدة لدى مصارف:				
حسابات جارية وتحت الطلب	5,224,751,102	-	5,224,751,102	1,185,521,563
ودائع لأجل	22,248,784,000	-	22,248,784,000	14,147,458,400
فوائد برسم القبض	38,836,837	-	38,836,837	21,197,203
	27,512,371,939	-	27,512,371,939	15,354,177,166
الأرصدة الدائنة				
ودائع مصارف	769,396,783	-	769,396,783	1,020,700,071
ودائع الزبائن:	-	-	-	-
فوائد برسم الدفع	435,958	-	435,958	1,019,940
ودائع لأجل	-	-	-	3,052,348,636
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	-	116,537,592
	769,832,741	-	769,832,741	4,190,606,238

ب- بنود بيان الدخل

	كما في 31 كانون الأول 2021			كما في 31 كانون 2020
	أعضاء مجلس الإدارة			
	المصرف الأم (ليرة سورية)	وكبار الموظفين (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	(ليرة سورية)
إيرادات فوائد وعمولات	242,193,375	-	242,193,375	154,138,779
أعباء فوائد وعمولات	(13,490,094)	-	(13,490,094)	(12,363,918)
	228,703,281	-	228,703,281	141,774,861

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للمصرف:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
رواتب ومكافآت	75,360,000	64,438,400

يبين الجدول أدناه, أعلى وأدنى نسبة فائدة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021				للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020			
	%	العملة	%	العملة	%	العملة	%	العملة
ودائع الأطراف ذات العلاقة	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية
ودائع المصرف الأم لدينا	1.2	درهم اماراتي	1.2	درهم اماراتي	1.2	درهم اماراتي	1.2	درهم اماراتي
ودائعنا لدى المصرف الأم	0.06	دولار أمريكي	1.07	دولارأمريكي	1.09	دولار أمريكي	0.6	دولار أمريكي

* تم اعادة الوديعة بالدينار الأردني لدى المصرف الأم بتاريخ 31 كانون الأول 2017.

*لا يوجد شركات حديثة تابعة.

31- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

الجدول التالي يبين الفروقات الجوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية:

	31 كانون الأول 2021			31 كانون الأول 2020		
	القيمة الدفترية (ليرة سورية)	القيمة العادلة (ليرة سورية)	القيمة النتيجة المعترف بها (ليرة سورية)	القيمة الدفترية (ليرة سورية)	القيمة العادلة (ليرة سورية)	القيمة النتيجة المعترف بها (ليرة سورية)
الموجودات المالية						
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	143,711,576,98	143,711,576,98	-	35,766,027,333	35,766,027,333	-
أرصدة لدى المصارف	51,191,836,403	51,191,836,403	-	21,705,923,538	21,705,923,536	-
إيداعات لدى المصارف	1,999,887,500	1,999,887,500	-	1,999,982,740	1,999,982,740	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	35,072,326,526	34,573,247,120	(499,079,406)	17,989,336,570	17,490,889,630	(498,446,940)
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	7,891,741,526	7,891,741,526	-	4,035,294,016	4,035,294,016	-
المطلوبات المالية						
ودائع مصارف	18,275,113,154	18,275,113,154	-	8,038,337,420	8,038,337,420	-
ودائع العملاء	147,024,042,59	147,024,042,59	-	43,322,580,420	43,322,580,420	-
تأمينات نقدية	9,261,890,826	9,261,890,826	-	4,321,768,403	4,321,768,403	-

النسبة للبنود ذات استحقاق أكثر من سنة، تم احتساب القيمة العادلة على أنها تساوي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس وسطي معدل خصم بلغ 8% للودائع بالليرة السورية و15.92% للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2021 (مقابل 11% للودائع بالليرة السورية و 13.82% للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2020) أما البنود ذات استحقاق أقل من سنة، تم اعتبار القيمة العادلة مساوية للقيمة الدفترية.

32- إدارة المخاطر

إن أنشطة بنك الأردن -سورية تحتوي على عدد من المخاطر ولهذا فإن إدارة المخاطر تعتبر وبشكل فعال الأساس في المحافظة على متانة المصرف وربحيته.

إن عملية إدارة المخاطر تشمل التعرف، قياس، إدارة والرقابة المستمرة على المخاطر المالية وغير المالية التي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على أداء المصرف وسمعته، إضافة إلى ضمان توزيع فعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر لدى المصرف تسير وفق مبادئ رئيسية تنسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تتمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر.

تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتواكب كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته. كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الاستشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

1 – الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر

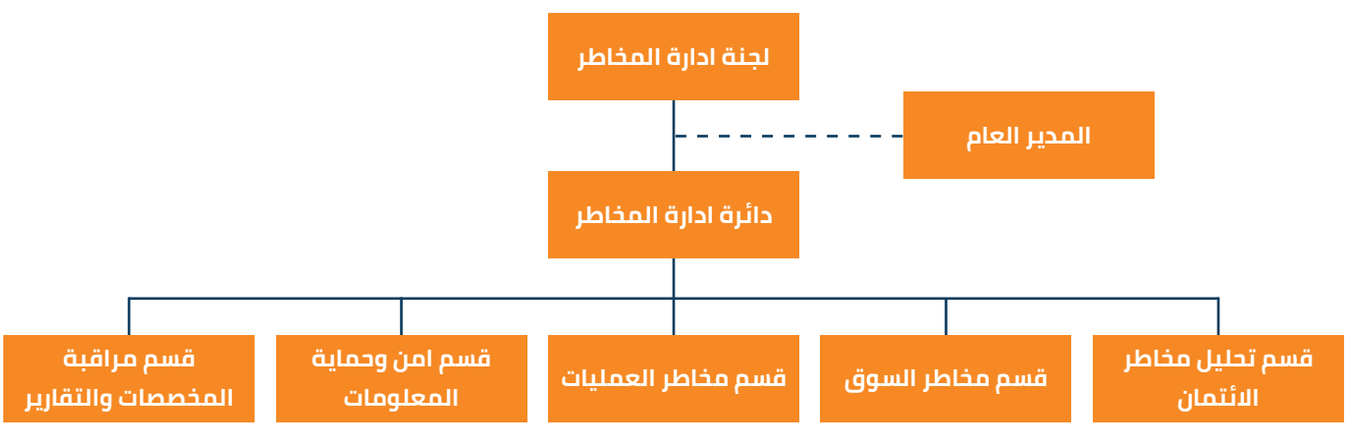

مجلس الإدارة

هو الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر والموافقة على الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في المصرف إضافة إلى ذلك هناك لجان مسؤولة عن إدارة المخاطر.

لجنة إدارة المخاطر

وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مكونة من ثلاثة أعضاء وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة المخاطر التي تواجه عمل المصرف.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل المصرف بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصرف.
4. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للمصرف حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لإعتمادها.
5. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل المصرف وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
6. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر

التشغيلية.
7. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
8. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
9. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر, وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
10. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكيفية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

دائرة إدارة المخاطر

وهي الجهة المسؤولة عن حسن تنفيذ ومراقبة المخاطر والتأكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة ويتفرع منها الأقسام التالية:

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل البيانات المالية مثل القروض والبنود خارج البيانات المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للمصرف.

وفي هذا السياق يقوم المصرف بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1. الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.
2. منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.
3. تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان, القطاع الاقتصادي, التوزيع الجغرافي, المحافظ الائتمانية ...الخ). وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركيزات.
4. نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:

يعتمد بنك الأردن - سورية نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

5. تحديد أساليب تخفيف المخاطر:

يتبع بنك الأردن - سورية أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:

- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول.
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.

6. دائرة مراقبة الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.
7. دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.
8. لجنة إدارة المخاطر التنفيذية لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.
9. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوف المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
10. التقارير الرقابية:

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوف الرقابية:

- المراقبة اليومية:
- التجاوزات الائتمانية, السقوف المستحقة غير المجددة, الحسابات المستحقة...,, وغيرها.
- مراقبة توزيع المحفظة الائتمانية.
- تصنيف المخاطر الائتمانية, القطاع الاقتصادي, نوع الائتمان, الضمانات, التركزات ,.....,, وغيرها.
- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى المنطقة الجغرافية, نوع الائتمان, القطاع الاقتصادي, نوع الضمان.

ورفع هذه التقارير بشكل دوري إلى لجنة المخاطر/ التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة, إما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع

إلـى المديـر العـام أولاً بـأول.

مخاطـر التشغيـل:

وهـي المخاطـر التـي تنشـأ عـن عـدم كفـاءة أو فشـل العمليـات الداخليـة والموظفيـن والأنظمـة أو تنشـأ نتيجـة أحـداث خارجيـة بمـا فـي ذلـك المخاطـر القانونيـة وقـد تـم تأسـيس دائـرة مخاطـر العمليـات فـي المصـرف منـذ عـام 2010 وتـم رفدهـا بالكـوادر البشـرية المؤهلـة والأنظمـة الآليـة وتتبـع إداريـاً إلـى إدارة المخاطـر.

ويتولـى المصرف إدارة مخاطـر العمليـات ضمـن الأسس التالية:

1. إعـداد سياسـة مخاطـر العمليـات واعتمادهـا مـن قبـل مجلـس الإدارة وتطبيقهـا علـى أرض الواقـع والتـي تضمنـت أسـس تعريـف وقيـاس ومراقبـة المخاطـر بالإضافـة إلـى مسـتوى قبـول هـذا النـوع مـن المخاطـر.
2. تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE WEB).
3. إنشـاء Risk Profile لفـروع المصـرف يتضمـن كافـة أنـواع مخاطـر العمليـات والإجـراءات الرقابيـة التـي تحـد منهـا ودوريـة فحصهـا بمـا يكفـل كفاءتهـا واسـتمرارية عملهـا علـى مسـتوى كل فـرع مـن فـروع المصـرف.
4. التقييـم المسـتمر للـ Risk Profile: وبهـذا الخصـوص تـم تطبيـق التقييـم الذاتـي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطـر التشـغيلية وتقييمهـا باسـتمرار للتعـرف علـى المخاطـر الجديـدة بالإضافـة للتأكـد مـن كفـاءة عمـل الإجـراءات الرقابيـة للحـد مـن هـذه المخاطـر وتحديـث الـ Risk Profile أولا بـأول ليعكـس الواقـع الفعلـي لبيئـة العمـل.
5. قيـام إدارة التدقيـق الداخلـي بتطبيـق التدقيـق المرتكـز علـى المخاطـر بالإضافـة إلـى التقييـم الذاتـي لمختلـف وحـدات المصـرف وتصنيفهـا ضمـن معاييـر التصنيـف المعتمـدة وتضمينهـا ضمـن تقريـر التدقيـق الداخلـي وتزويـد لجنـة التدقيـق بهـا أولا بـأول.
6. جاري العمل على بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير عن ملف مخاطر الفروع إلى مجلس الإدارة.
7. تزويـد لجنـة إدارة المخاطـر/ مجلـس الإدارة والتنفيذيـة بتقريـر عـن ملـف مخاطـر الفـروع يعكـس واقـع البيئـة الرقابيـة لمختلـف فـروع المصـرف.

مخاطر السيولة:

وهـي المخاطـر التـي تنشـأ عـن احتماليـة عـدم قـدرة المصـرف علـى توفيـر التمويـل الـلازم لتأديـة التزاماتـه فـي تواريـخ اسـتحقاقها أو تمويـل نشـاطاته بـدون تحمـل تكاليـف مرتفعـة أو حـدوث خسـائر وتنقسـم مخاطـر السـيولة إلـى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk)
- مخاطر سيولة السوق Market Liquidity Risk)):

يتم احتساب مخاطر السوق حسب الأساليب التالية:

مخاطر أسعار الصرف:

مراقبة مراكز القطع الأجنبي حسب قرار مصرف سورية المركزي 362.
مخاطر اسعار الفائدة حسب القرار (107 م ن / ب 4) تاريخ 13 شباط 2005:
يتم احتسابها حسب طريقة GAP Analysis بشكل شهري.
مخاطر التوظيفات في الخارج:
مراقبة الودائع المربوطة في الخارج.
مراقبة الكفالات الخارجية.
ويتولى المصرف إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:

- منظومـة مـن السياسـات والإجـراءات المعتمـدة مـن قبـل مجلـس الإدارة التـي تحـدد أسـس تعريـف وقيـاس ومراقبـة ومتابعـة وإدارة مخاطـر السـيولة.
- إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:
  - إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
  - لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
  - خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan.

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:
  - تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
  - مراقبة سقوف, وجودة المحفظة الاستثمارية.
  - تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعا لطبيعتها.
  - مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبة النقدية) لمواجهة الالتزامات.
  - الموائمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
  - اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة إدارة المخاطر/التنفيذية, ولجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي

يقوم التدقيق الداخلي بتدقيق عملية إدارة المخاطر بشكل دوري حيث يراجع مدى توافق المصرف مع الإجراءات والسياسات المتبعة.

خطة الطوارئ وخطط استمرارية العمل

مفهوم الخطة

هي الخطة التي تضمن إعادة تشغيل أعمال المؤسسة وخصوصاً الحساسة منها بعد فترة مقبولة من الانقطاع, وهذا الانقطاع قد يحدث نتيجة لحدوث حدث معين أو أزمة معينة لذا ارتأينا أن تتضمن خطة استمرارية العمل ضمن بنودها الأساسية إدارة الأزمة أو الحدث.

الأهداف الأساسية للخطة

1- المحافظة على سمعة المصرف والثقة به من قبل قاعدة العملاء والمساهمين.
2- قدرة المصرف على الاستمرارية في تقديم الخدمة في أضيق الظروف والأزمات.
3- الاتصال والتواصل مع العملاء وتلبية متطلباتهم في الأزمات المختلفة.
4-تشكيل فريق إداري مؤهل ومنظم لإدارة الأزمة.
5-السرعة والكفاءة في اتخاذ القرارات لمواجهة التهديدات غير المتوقعة.
6-تأمين قنوات اتصال متعددة وشاملة لجميع المستويات الإدارية.
7-ترسيخ وتعزيز الثقة في النظام المصرفي وتجنيبه أي مخاطر مصرفية قد تؤثر عليه.
8-تقليل أثر التعطل والانقطاع وتقليل الخسائر الى أدنى حد ممكن.
9-توعيه وتثقيف الموظفين بالإجراءات الواجب اتباعها في مختلف حالات التعطل والانقطاع.
10-وضع سيناريوهات داخلية لحدث معين وتجريب وفحص الخطة.

تندرج مخاطر المصرف تحت الأنواع الرئيسية التالية:

أ- مخاطر الائتمان.
ب- مخاطر السوق.
ت- مخاطر السيولة.
ث- المخاطر التشغيلية.
ج- مخاطر الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية.

المخاطر الائتمانية

تنشأ المخاطر الائتمانية عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي الى حدوث خسائر, وعادة يتم تمييز ثلاث أنواع تحت المخاطر الائتمانية وهي مخاطر تعثر الطرف المقابل, مخاطر التسوية, ومخاطر البلد.

إن العوامل الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال هي:

- إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية
- العمل ضمن إطار واضح وسليم للموافقات والصلاحيات.
- المحافظة على إدارة ائتمان ملائمة, وتوفير آليات وأدوات للقياس والرقابة.

- التأكد من وجود ضوابط كافية على إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية.
- ولتحقيق ما ذكر يقوم المصرف بوضع سياسة ائتمانية واضحة تتضمن سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة (فرد أو مؤسسة) ومجموع التسهيلات الائتمانية لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء, إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء.

1. أساليب تخفيف المخاطر

عملية إدارة المخاطر في المصرف تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:
- الضمانات وحسب قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة وفق التعليمات التنفيذية الصادرة عن مصرف سوريا المركزي والخاصة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- اتباع نظام اللجان في منح الائتمان وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.
التنويع في المحفظة هو مبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان. حيث تتضمن خطة المصرف السنوية التوزيع المستهدف للائتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة, كما يوجد لدى المصرف نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته.

يقوم المصرف بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار. إن الإطار العام للسياسة الائتمانية يتضمن وضع صلاحيات للموافقة الائتمانية, توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.
تتولى عملية إدارة الائتمان وظيفة منفصلة لضمان التنفيذ المناسب للعمليات الائتمانية والرقابة الفعالة على مدة الاستحقاق للتسهيلات وانتهاء صلاحيات الحدود وتقييم الضمانات.

الإفصاحات الكمية

أ- مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	139,400,691,734	35,753,104,080
أرصدة لدى المصارف	51,191,836,403	21,706,906,277
ايداعات لدى المصارف	1,999,887,500	1,999,000,000
التسهيلات الائتمانية:		
الأفراد	375,024,938	95,022,794
القروض العقارية	2,682,632,457	1,677,287,080
الشركات		
الشركات الكبرى	42,080,835,585	9,129,895,015
الشركات المتوسطة	2,247,141,012	8,085,988,978
الموجودات الأخرى	333,228,923	171,848,416
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	7,891,741,526	4,035,294,016
	248,203,020,078	82,654,346,656
بنود خارج الميزانية:		
كفالات صادرة		
دفع	122,406,527	4,290,715,473
دخول في العطا ء	535,245,305	
حسن تنفيذ	8,414,457,532	
حسن التنفيذ الصادرة مقابل تعهدات-بنوك محلية	4,363,366,932	
تعهدات اعادة قطع التصدير	2,450,410,131	
اعتمادات استيراد	-	9,055,760
قبولات	-	265,418,464
سقوف تسهيلات غير مستغلة*	2,959,941,413	2,356,238,000
	18,845,827,840	6,921,427,697
	267,048,847,918	89,575,774,353

بلغ رصيد سقوف تسهيلات غير المستغلة (2,959,941,413) للسنة المنتهية 31 كانون الأول 2021 كمرحلة أولى بالمقابل بلغ رصيد مخصص الخسائر الائتمانية المحتسب وفقاً للمعايير الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ (3,582,740)كمرحلة اولى .

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص ولايوجد ديون مجدولة خلال العام 2021 (مقابل 2,387,002 ليرة سورية خلال العام 2020).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص, بلغت الديون المعاد هيكلتها 101,754,965 ليرة سورية خلال العام 2021 (مقابل 5,127,009,494 ليرة سورية خلال العام 2020).

ب) توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي:

1. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية:

البند	31 كانون الأول 2021							31 كانون الأول 2020
	داخل القطر (ليرة سورية)	دول الشرق الأوسط الأخرى (ليرة سورية)	أوروبا (ليرة سورية)	آسيا (ليرة سورية)	أفريقيا (ليرة سورية)	امريكا (ليرة سورية)	اجمالي (ليرة سورية)	اجمالي (ليرة سورية)
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	139,400,691,734	-	-	-	-	-	139,400,691,734	35,753,104,080
ارصدة لدى مصارف	23,370,485,217	27,476,602,821	344,748,365	-	-	-	51,191,836,403	21,706,906,277
ايداعات لدى مصارف	1,999,887,500	-	-	-	-	-	1,999,887,500	1,999,000,000
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالكلفة المطفأة	35,072,326,526	-	-	-	-	-	35,072,326,526	17,989,336,570
موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة	7,891,741,526	-	-	-	-	-	7,891,741,526	4,035,294,016
موجودات أخرى	333,228,923	-	-	-	-	-	333,228,923	171,848,416
الاجمالي / للسنة الحالية	208,068,361,426	27,476,602,821	344,748,365	-	-	-	235,889,712,612	81,655,489,359
الكفالات المالية	9,072,109,364	-	-	-	-	-	9,072,109,364	4,289,664,935
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	274,474,224
المجموع الكلي	217,140,470,790	27,476,602,821	344,748,365	-	-	-	244,961,821,976	86,219,628,518

2- توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):-

البند	31 كانون الأول 2021						31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	مستوى فردي (ليرة سورية)	مستوى تجميعي (ليرة سورية)	مستوى فردي (ليرة سورية)	مستوى تجميعي (ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
داخل القطر	-	203,155,621,790	-	1,773,335,122	12,211,513,880	217,140,470,729	70,834,400,144
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	-	27,473,535,102	3,067,719	27,476,602,821	15,261,173,368
أوروبا	-	-	-	344,748,365	-	344,748,365	124,055,006
أسيا	-	-	-	-	-	-	-
إفريقيا	-	-	-	-	-	-	-
أمريكا	-	-	-	-	-	-	-
دول أخرى	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	203,155,621,790	-	29,591,618,589	12,214,581,599	244,961,821,976	86,219,628,518

ج- توزيع التعرضات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية:

1. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية:

	كما في 31 كانون الأول 2021							كما في 31 كانون الأول 2020
	مالي (ليرة سورية)	صناعة (ليرة سورية)	تجارة (ليرة سورية)	عقارات (ليرة سورية)	زراعة (ليرة سورية)	افراد (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	139,400,691,734	-	-	-	-	-	139,400,691,734	35,753,104,080
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	51,191,836,403	-	-	-	-	-	51,191,836,403	21,706,906,277
ايداعات لدى المصارف	1,999,887,500	-	-	-	-	-	1,999,887,500	1,999,000,000
	-	9,225,976,311	22,919,516,007	2,662,010,148		264,824,061	35,072,326,526	17,989,336,570
موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة	7,891,741,526	-	-	-	-	-	7,891,741,526	4,035,294,016
الموجودات الأخرى	59,546,519	63,120,911	198,376,675	11,221,136	-	963,683	333,228,923	171,848,416
الاجمالي / للسنة الحالية	200,543,703,682	9,289,097,222	23,117,892,682	2,673,231,284	-	265,787,744	235,889,712,612	81,655,489,359
الكفالات المالية	-	-	9,072,109,364	-	-	-	9,072,109,364	4,289,664,935
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	274,474,224
المجموع الكلي	200,543,703,682	9,289,097,222	32,190,002,046	2,673,231,284	-	265,787,744	244,961,821,976	86,219,628,518

2. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

البند	31 كانون الأول 2021						31 كانون الأول 2020
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	مستوى فردي (ليرة سورية)	مستوى تجميعي (ليرة سورية)	مستوى فردي (ليرة سورية)	مستوى تجميعي (ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
مالي	-	172,831,370,688	-	26,574,384,244	1,137,948,750	200,543,703,682	68,092,813,215
صناعي	-	7,372,357,818	-	2,066,039,008	69,564,536	9,289,097,222	3,056,169,973
تجارة	-	20,398,218,728	-	932,209,681	10,640,709,497	32,190,002,046	10,075,977,046
عقارات	-	2,553,042,090	-	18,985,656	101,203,538	2,673,231,284	2,543,931,723
زراعة	-	-	-	-	-	-	-
أفراد	-	-	-	-	265,787,744	265,787,744	2,450,736,561
المجموع	-	203,154,989,324	-	29,591,618,589	12,215,214,065	244,961,821,976	86,219,628,518

ب- مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم.
يقوم مجلس الإدارة باعتماد سقوف لقيمة المخاطر المقبولة, ويتم مراقبة التغير في الأسعار ومقارنتها بالسقوف بشكل يومي.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية, يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.
تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.
ويتم الحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم مراقبة فجوات الفوائد بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات المصرف.

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة لتغير سعر الفائدة بنسبة (2%)

أثر الزيادة في سعر الفائدة :

31 كانون الأول 2021			
العملة	الفجوة المتراكمة	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	(28,481,253,350)	(569,625,067)	(427,218,800)
دولار أمريكي	51,594,257,533	1,031,885,151	773,913,863
يورو	4,987,458,515	99,749,170	74,811,878
جنيه استرليني	2,763,125	55,263	41,447
عملات أخرى	(2,643,881)	(52,878)	(39,658)

أثر النقصان في سعر الفائدة:

31 كانون الأول 2021			
العملة	الفجوة المتراكمة	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	(28,481,253,350)	569,625,067	427,218,800
دولار أمريكي	51,594,257,533	(1,031,885,151)	(773,913,863)
يورو	4,987,458,515	(99,749,170)	(74,811,878)
جنيه استرليني	2,763,125	(55,263)	(41,447)
عملات أخرى	(2,643,881)	52,878	39,658

أثر الزيادة في سعر الفائدة :

31 كانون الأول 2020			
العملة	الفجوة المتراكمة	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	(315,512,051)	(6,310,241)	(4,732,681)
دولار أمريكي	468,804,600	9,376,092	7,032,069
يورو	51,467,919	1,029,358	772,019
جنيه استرليني	28,480	570	427
عملات أخرى	(2,643,881)	(52,878)	(39,658)

أثر النقصان في سعر الفائدة:

31 كانون الأول 2020			
العملة	الفجوة المتراكمة	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	(315,512,051)	6,310,241	4,732,681
دولار أمريكي	468,804,600	(9,376,092)	(7,032,069)
يورو	51,467,919	(1,029,358)	(772,019)
جنيه استرليني	28,480	(570)	(427)
عملات أخرى	(2,643,881)	52,878	39,658

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%)

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك الليرة السورية العملة الرئيسية له ويقوم مجلس النقد والتسليف بوضع حدود لمراكز العملات بموجب القرار 1409/ م ن/ ب4 للعام 2016 وتم تعديله بالقرار 292 م.ن لعام 2019 بما لا يتجاوز 2% زيادة أو نقصان من الأموال الخاصة الأساسية ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة.

يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في اسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%)

31 كانون الأول 2021			
العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنيوي	63,333,647,170	6,333,364,717	6,333,364,717
دولار أمريكي	(101,684,730)	(10,168,473)	(7,626,355)
يورو	(10,821,312)	(1,082,131)	(811,598)
جنيه إسترليني	2,763,125	276,313	207,234
عملات أخرى	18,347,024	1,834,702	1,376,027

31 كانون الأول 2020			
العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنيوي	31,666,823,585	3,166,682,358	3,166,682,358
دولار أمريكي	7,296,368	729,637	547,228
يورو	9,237,710	923,771	692,828
جنيه إسترليني	1,627,408	162,741	122,056
عملات أخرى	11,650,853	1,165,085	873,814

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالنقص في سعر صرف العملة (10%)

31 كانون الأول 2021			
العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنيوي	63,333,647,170	(6,333,364,717)	(6,333,364,717)
دولار أمريكي	(101,684,730)	10,168,473	7,626,355
يورو	(10,821,312)	1,082,131	811,598
جنيه إسترليني	2,763,125	(276,313)	(207,234)
عملات أخرى	18,347,024	(1,834,702)	(1,376,027)

31 كانون الأول 2020			
العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنيوي	31,666,823,585	(3,166,682,358)	(3,166,682,358)
دولار أمريكي	7,296,368	(729,637)	(547,228)
يورو	9,237,710	(923,771)	(692,828)
جنيه إسترليني	1,627,408	(162,741)	(122,056)
عملات أخرى	11,650,853	(1,165,085)	(873,814)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

31 كانون الأول 2021	اقل من شهر (ليرة سورية)	من شهر لغاية 3 شهور (ليرة سورية)	من 3 شهور الى 6 شهور (ليرة سورية)	من 6 شهور الى 9شهور (ليرة سورية)	من9 شهور الى سنة (ليرة سورية)	من سنة إلى سنتين (ليرة سورية)	من سنتين إلى ثلاثة سنين (ليرة سورية)
الموجودات							
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	131,962,466,941	-	-	-	-	-	-
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	23,986,709,904	27,161,468,998	-	-	-	-	-
ايداعات لدى المصارف		-	1,999,887,500	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	393,488,475	944,039,463	1,127,729,977	1,284,446,054	1,745,161,545	3,219,480,073	2,965,487,874
موجودات ثابتة – صافي	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	-	-	-	-	-	-	-
حق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	156,342,665,320	28,105,508,461	3,127,617,477	1,284,446,054	1,745,161,545	3,219,480,073	2,965,487,874
المطلوبات							
ودائع مصارف	14,505,725,654	3,717,427,911	-	-	-	-	-
ودائع الزبائن	119,037,212,061	914,489,013	543,565,620	2,716,000,000	23,680,249,741	-	-
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	133,542,937,715	4,631,916,923	543,565,620	2,716,000,000	23,680,249,741	-	-
فجوة اعادة تسعير الفائدة	22.799.727,605	23,473,591,538	2,543,453,120	(1,431,553,946)	(21,935,088,196)	3,219,480,073	2,965,487,874

31 كانون الأول 2021 (تابع)	3- 4 سنوات (ليرة سورية)	4- 5 سنوات (ليرة سورية)	اكثر من 5 سنوات (ليرة سورية)	بنود غير حساسة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات					
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	11,749,110,041	143,711,576,982
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	43,657,501	51,191,836,403
ايداعات لدى المصارف	-	-	-	0	1,999,887,500
تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي	2,290,252,257	18,718,477,346	128,634,191	2,255,129,272	35,072,326,526
موجودات ثابتة – صافي	-	-	-	3,850,624,801	3,850,624,801
موجودات غير ملموسة	-	-	-	57,363,884	57,363,884
موجودات أخرى	-	-	-	937,050,876	937,050,876
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	-	-	-	7,891,741,526	7,891,741,526
حق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	100,488,900	100,488,900
مجموع الموجودات	2,290,252,257	18,718,477,346	128,634,191	26,885,166,801	245,812,897,398
المطلوبات					
ودائع مصارف	-	-	-	51,959,589	18,275,113,154
ودائع الزبائن	-	-	-	132,526,160	147,024,042,595
تأمينات نقدية	-	-	-	9,261,890,826	9,261,890,826
مخصصات متنوعة	-	-	-	462,927,025	462,927,025
مطلوبات أخرى	-	-	-	9,228,027,420	9,228,027,420
مجموع المطلوبات	-	-	-	19,137,331,020	184,252,001,020
فجوة اعادة تسعير الفائدة	2,290,252,257	18,718,477,346	128,634,191	7,747,835,781	60,560,896,378

31 كانون الأول 2020	اقل من شهر (ليرة سورية)	من شهر لغاية 3 شهور (ليرة سورية)	من 3 شهور الى 6 شهور (ليرة سورية)	من 6 شهور الى 9شهور (ليرة سورية)	من9 شهور الى سنة (ليرة سورية)	من سنة إلى سنتين (ليرة سورية)	من سنتين إلى ثلاثة سنين (ليرة سورية)
الموجودات							
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	31,141,735,302	487,890,421	-	-	-	-	-
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	7,507,199,466	14,160,357,496	-	-	-	-	-
ايداعات لدى المصارف	-	1,000,000,000	1,000,000,000				
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	392,856,009	944,039,463	1,127,729,977	1,284,446,054	1,745,161,545	3,219,480,073	2,965,487,874
موجودات ثابتة – صافي	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	-	-	-	-	-	-	-
حق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	39,041,790,777	16,592,287,380	2,127,729,977	1,284,446,054	1,745,161,545	3,219,480,073	2,965,487,874
المطلوبات							
ودائع مصارف	3,736,377,831	3,250,000,000	1,000,000,000	-	-	-	-
ودائع الزبائن	35,759,968,947	914,489,013	543,565,620	2,716,000,000	3,256,030,679	-	-
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-
التزامات الايجارات	-	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	39,496,346,778	4,164,489,013	1,543,565,620	2,716,000,000	3,256,030,679	-	-
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(454,556,002)	12,427,798,367	584,164,357	(1,431,553,946)	1,510,869,134)	3,219,480,073	2,965,487,874

31 كانون الأول 2020 (تابع)	3- 4 سنوات (ليرة سورية)	4- 5 سنوات (ليرة سورية)	اكثر من 5 سنوات (ليرة سورية)	بنود غير حساسة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات					
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	4,611,368,778	36,240,994,501
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	38,349,315	21,706,906,277
ايداعات لدى المصارف	-	-	-	-	1,999,000,000
تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي	2,290,252,257	1,636,119,855	128,634,191	2,255,129,272	17,989,336,569
موجودات ثابتة - صافي	-	-	-	1,264,802,007	1,264,802,007
موجودات غير ملموسة	-	-	-	46,884,094	46,884,094
موجودات أخرى	-	-	-	759,480,704	759,480,704
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	-	-	-	4,035,294,016	4,035,294,016
حق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	29,479,642	29,479,642
مجموع الموجودات	2,290,252,257	1,636,119,855	128,634,191	13,040,787,828	84,072,177,810
المطلوبات					
ودائع مصارف	-	-	-	51,959,589	8,038,337,420
ودائع الزبائن	-	-	-	132,526,160	43,322,580,420
تأمينات نقدية	-	-	-	4,321,768,403	4,321,768,403
مخصصات متنوعة	-	-	-	515,314,965	515,314,965
مطلوبات أخرى	-	-	-	1,268,633,364	1,268,633,364
التزامات الايجارات				6,836,500	6,836,500
مجموع المطلوبات	-	-	-	6,297,038,981	57,473,471,072
فجوة اعادة تسعير الفائدة	2,290,252,257	1,636,119,855	128,634,191	6,743,748,847	26,598,706,738

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

31 كانون الأول 2021					
موجودات	دولار امريكي	يورو	جنيه إسترليني	اخرى	اجمالي
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	106,347,027,300	14,948,343,781	-	9,633,471	121,305,004,552
أرصدة لدى المصارف	34,395,408,551	10,055,962,387	2,763,125	117,197,668	44,571,331,731
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	-	-	-	661,025,667	661,025,668
موجودات أخرى	118,146,519	-	-	339,720	118,486,240
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	7,764,588,031	-	-	-	7,764,588,031
مجموع الموجودات	148,625,170,401	25,004,306,168	2,763,125	788,196,526	174,420,436,222
المطلوبات					
ودائع المصارف	1,425,706,625	5,188,575,484	-	769,387,726	7,383,669,835
ودائع الزبائن والعملاء	81,876,260,533	13,898,683,770	-	25,791	95,774,970,095
تأمينات نقدية	297,953,344	5,881,306,399	-	-	6,179,259,743
مطلوبات أخرى	1,793,287,460	46,561,827	-	435,986	1,840,285,273
مجموع المطلوبات	85,393,207,962	25,015,127,480	-	769,849,503	111,178,184,945
صافي التركز داخل الميزانية	63,231,962,439	(10,821,312)	2,763,125	18,347,024	63,242,251,277

31 كانون الأول 2020					
موجودات	دولار امريكي	يورو	جنيه استرليني	اخرى	اجمالي
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	12,425,032,105	7,675,585,642	-	4,816,736	20,105,434,483
أرصدة لدى المصارف	19,640,346,398	1,385,397,262	1,627,408	60,197,675	21,087,568,743
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	86,394,500-	1,384,682,264	-	967,511,043	2,265,798,807
موجودات أخرى	36,384,097	956,545	-	849,256	38,189,898
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	3,882,294,016	-	-	-	3,882,294,016
مجموع الموجودات	35,897,662,116	10,446,621,713	1,627,408	1,033,374,716	47,379,285,953
المطلوبات					
ودائع المصارف	712,853,313	82,065,620	-	1,020,691,013	1,815,609,945
ودائع الزبائن والعملاء	3,143,334,655	7,087,464,484	-	12,896	10,230,812,035
تأمينات نقدية	362,120,048	3,212,880,779	-	-	3,575,000,827
مطلوبات أخرى	4,821,797	55,385,484	-	1,019,956	61,227,236
مجموع المطلوبات	4,223,129,813	10,437,796,367	-	1,021,723,864	15,682,650,044
صافي التركز داخل الميزانية	31,674,532,303	8,825,347	1,627,408	11,650,852	31,696,635,910

ج- مخاطر السيولة :

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن المصرف من الوفاء بمتطلباته التمويلية نتيجة حدوث اضطرابات في السوق مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر التمويل, وللحد من هذه المخاطر, تقوم الإدارة بتنويع مصادر المصرف التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول.

والجدول التالي يظهر نسب السيولة المتوسطة والعليا والدنيا خلال العام والمحتسبة حسب القرار 588/م ن/ب4:

	2021	2020
	%	%
المتوسط خلال العام	114	115
أعلى نسبة خلال العام	145	192
أدنى نسبة خلال العام	101	72
كما في نهاية العام	110	109

يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك, وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع, تراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية.
يتم تقييم وإدارة السيولة باستخدام وسائل مختلفة ملائمة للبنك.

والبيان التالي يوضح استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية:

31 كانون الأول 2021									
	عند الطلب أقل من ثمانية أيام (ليرة سورية)	بين ثمانية أيام وشهر (ليرة سورية)	بين شهر و ثلاثة أشهر (ليرة سورية)	بين ثلاثة اشهر وستة أشهر (ليرة سورية)	بين ستة اشهر وتسعة أشهر (ليرة سورية)	بين تسعة أشهر وسنة (ليرة سورية)	أكثر من سنة (ليرة سورية)	بدون استحقاق (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات									
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	143,711,576,982	-	-	-	-	-	-	-	143,711,576,982
ارصدة لدى المصارف	21,850,058,031	20,889,742,312	8,452,036,059	-	-	-	-	-	51,191,836,402
ايداعات لدى مصارف			1,999,887,500		-	-	-	-	1,999,887,500
صافي التسهيلات الأئتمانية المباشرة	824,214,430	700,313,655	1,700,938,661	2,266,320,651	4,617,996,557	24,888,091,916	74,450,656	-	35,072,326,526
موجودات ثابتة ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	3,850,624,801	3,850,624,801
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	57,363,884	57,363,884
موجودات اخرى	1,150,390,976	-	-	-	-	-	-		1,150,390,976
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	7,891,741,526	7,891,741,526
مجموع الموجودات	167,536,240,419	21,590,055,967	12,152,862,220	2,266,320,651	4,617,996,557	24,888,091,916	74,450,656	11,799,730,211	244,925,748,597
المطلوبات									
ودائع مصارف	14,443,026,578	1,785,086,576	1,000,657,534	1,046,342,466	-	-	-	-	18,275,113,154
ودائع العملاء	123,654,925,902	6,921,964,502	3,226,791,193	6,460,380,074	2,042,801,800	4,717,179,125	-	-	147,024,042,595
تأمينات نقدية	2,858,553,786	98,525,000	5,900,122,117	91,958,710	293,833,293	18,897,920	-	-	9,261,890,826
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	462,927,025	462,927,025
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	346,937,420	-	-	-	-	346,937,420
مطلوبات اخرى	9,228,027,420	-	-	-	-	-	-	-	9,228,027,420
مجموع المطلوبات	150,184,533,686	8,805,576,078	10,127,570,844	7,945,618,670	2,336,635,093	4,736,077,045	-	462,927,025	184,598,938,440
فجوة الاستحقاقات	17,351,706,733	12,784,479,889	2,025,291,376	(5,679,298,019)	2,281,361,464	20,152,014,871	74,450,656	11,337,435,652	60,326,810,157

31 كانون الأول 2020									
	عند الطلب أقل من ثمانية أيام (ليرة سورية)	بين ثمانية أيام وشهر (ليرة سورية)	بين شهر و ثلاثة أشهر (ليرة سورية)	بين ثلاثة اشهر وستة أشهر (ليرة سورية)	بين ستة اشهر وتسعة أشهر (ليرة سورية)	بين تسعة أشهر وسنة (ليرة سورية)	أكثر من سنة (ليرة سورية)	بدون استحقاق (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات									
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	35,765,994,501	-	-	475,000,000	-	-	-	-	36,240,994,501
ارصدة لدى المصارف	8,252,915,897	8,829,130,621	4,606,174,828	18,684,931	-	-	-	-	21,706,906,277
ايداعات لدى مصارف	-	-	999,500,000	999,500,000	-	-	-	-	1,999,000,000
صافي التسهيلات الأئتمانية المباشرة	394,966,114	292,371,069	1,109,351,459	1,353,837,279	2,971,445,279	1,902,680,428	9,964,684,942	-	17,989,336,570
موجودات ثابتة ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	1,264,802,007	1,264,802,007
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	46,884,094	46,884,094
موجودات اخرى	752,417,120	-	-	-	-	-	7,063,583	-	759,480,703
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	4,035,294,016	4,035,294,016
حق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	-	-	-	-	29,479,642	29,479,642
مجموع الموجودات	45,166,293,632	9,121,501,690	6,715,026,287	2,847,022,210	2,971,445,279	1,902,680,428	9,971,748,525	5,376,459,759	84,072,177,810
المطلوبات									
ودائع مصارف	2,455,781,411	1,283,308,749	3,293,822,602	1,005,424,658	-	-	-	-	8,038,337,420
ودائع العملاء	6,866,008,324	8,731,003,899	5,579,206,334	5,206,509,284	7,401,098,982	6,443,365,409	3,095,388,188	-	43,322,580,420
تأمينات نقدية	479,304,766	251,073,038	3,591,390,599	-	-	-	-	-	4,321,768,403
مخصصات متنوعة	515,314,965	-	-	-	-	-	-	-	515,314,965
مطلوبات اخرى	1,256,523,787	-	-	12,109,579	-	-	-	-	1,268,633,366
التزامات الايجارات	-	-	-	-	-	6,836,500	-	-	6,836,500
مجموع المطلوبات	11,572,933,253	10,265,385,686	12,464,419,535	6,224,043,521	7,401,098,982	6,450,201,909	3,095,388,188	-	57,473,471,074
فجوة الاستحقاقات	33,593,360,379	(1,143,883,996)	(5,749,393,248)	(3,377,021,311)	(4,429,653,703)	(4,547,521,481)	6,876,360,337	5,376,459,759	26,598,706,736

بنود خارج الميزانية:

31 كانون الأول 2021				
	لغاية سنة (ليرة سورية)	من سنة الى خمس سنوات (ليرة سورية)	أكثر من خمس سنوات (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الكفالات الصادرة	13,103,051,390	332,424,905	-	13,435,476,295
التزامات عقود الايجار التشغيلية	8,721,545	15,697,751	-	24,419,296
سقوف غير مستغلة	2,959,941,413		-	2,959,941,413
تعهدات اعادة قطع التصدير	2,450,410,131			2,450,410,131
المجموع	18,522,124,479	348,122,656		18,870,247,135

31 كانون الأول 2020				
	لغاية سنة (ليرة سورية)	من سنة الى خمس سنوات (ليرة سورية)	أكثر من خمس سنوات (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
اعتمادات استيراد وقبولات صادرة	274,474,224	-	-	274,474,224
الكفالات الصادرة	4,290,715,473	-	-	4,290,715,473
التزامات عقود الايجار التشغيلية	49,109,447	4,884,494	-	53,993,941
المجموع	4,614,299,144	4,884,494	-	4,619,183,638

د- المخاطر التشغيلية:

تعرف مخاطر التشغيل على أنها الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأنظمة الداخلية أو العاملين أو نتيجة لأحداث خارجية ويشتمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.
نظراً لطبيعة المخاطر التشغيلية كغيرها من المخاطر والتي لا يمكن تأكيد عدم حدوثها، فإن سياسات إدارة المخاطر تبنى على أساس تخفيف المخاطر من خلال أنظمة الضبط الفعالة والرقابة المستمرة، الموارد البشرية المؤهلة، ووضوح حدود الصلاحيات وخلق بيئة واعية للمخاطر اضافة إلى استقلالية دائرة المخاطر ورفع التقارير.
إن مسؤولية دائرة إدارة المخاطر الأساسية هي جعل إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً متكاملاً مع أنشطة البنك اليومية من خلال تقديم مؤشرات ومقاييس تساهم في تحسين انظمة الضبط الداخلية والرقابة عليها من منظور يهدف إلى تخفيف المخاطر.

- أساليب تخفيف المخاطر التشغيلية:

يولي المصرف عناية دقيقة للمخاطر التشغيلية التي تتصف باحتمالية حدوث منخفضة ولكن يترتب عليها خسائر مالية عالية إذ يقوم المصرف بتحديد هذا النوع من المخاطر التشغيلية ومن ثم فرزها إلى نوعين:

- المخاطر التشغيلية التي يمكن التحكم بها وبالتالي تحديد المدى الذي يمكن للمصرف أن يتحمله من خسائر قد تنتج عنها، أو تحديد المقدار الذي يكون من الأفضل فيه تجيير بعض نشاطات المصرف إلى طرفٍ خارجي متخصص ضمن تعاقدات واضحة يتحمل فيها هذا الطرف المخاطر التشغيلية المحتملة، أو تحديد المقدار الذي يمكن للمصرف أن يلجأ فيه إلى شركات التأمين.
- المخاطر التشغيلية التي لا يمكن التحكم بها وبالتالي إما القيام بتخفيض مستوى النشاطات التي ينجم عنها مثل هذا النوع من المخاطر أو حتى إلغائها بالكامل، أو تجيير هذه النشاطات إلى طرفٍ خارجي، أو اللجوء إلى شركات التأمين حسبما هو مناسب.

- إدارة المخاطر التشغيلية:

تحدد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية كيفية التعامل مع مسببات خسائر محتملة قد تنجم عن ممارسة المصرف لنشاطاته المختلفة فيما يسمى «حوادث تشغيلية» ناجمة عن أخطاء بشرية أو بسبب ضعفٍ في الإجراءات الداخلية أو في النظام

الآلي أو ناجمة عن مؤثرات وعوامل خارجية كالكوارث أو الاحتيال. تحدد هذه السياسات والإجراءات كيفية حصر وقياس هذه المخاطر والعمل على التأكد من أن هذه المخاطر إما معدومة أو أنها في حدها الأدنى الممكن تحمله والعمل على اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة التي تجنب المصرف هذا النوع من المخاطر والتي من ضمنها تجيير المخاطر المحتملة إما إلى طرفٍ ثالث أو إلى شركات التأمين, حسب الحالة.

هـ - مخاطر عدم الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية:

مخاطر عدم الامتثال : هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.
دور إدارة مخاطر عدم الامتثال بشكل أساسي هو تقييم مدى ملائمة إجراءات وإرشادات الامتثال الخاصة بالبنك, وتتبع أي قصور يتم اكتشافه فيها, وصياغة الاقتراحات المناسبة لإجراء التعديلات بالإضافة إلى التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الامتثال الموضوعة وذلك من خلال إجراء الاختبارات ورفع التقارير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث تتضمن التقارير تقييم «مخاطر عدم الامتثال» والاختبارات التي تم إجراؤها خلال فترة التقرير والمخالفات وجوانب القصور التي تم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

32- التحليل القطاعي

يمثل قطاع أعمال المصرف القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.
- قطاع أعمال المجموعة:
يتم تنظيم المجموعة لأغراض إدارية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية هي:
الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.
الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليه المصرف تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

يما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021						
البيان	الافراد (ليرة سورية)	الشركات (ليرة سورية)	الخزينة (ليرة سورية)	اخرى (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 (ليرة سورية)
إجمالي الدخل التشغيلي	(45,056,193)	5,050,113,493	32,488,777,657	-	37,493,834,957	22,204,977,354
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	(68,086,233)	17,198,731	34,243,272	-	(16,644,230)	(617,565,922)
نتائج اعمال القطاع	(113,142,426)	5,067,312,224	32,523,020,929	-	37,477,190,727	21,587,411,432
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	(3,401,260,983)	(3,401,260,983)	(2,043,985,291)
الربح قبل الضريبة	(113,142,426)	5,067,312,224	32,523,020,929	(3,401,260,983)	34,075,929,744	19,543,426,141
ضريبة الدخل	-	-	-		(346,937,615)	-
صافي ربح السنة	(113,142,426)	5,067,312,224	32,523,020,929	(3,748,198,598)	33,728,992,129	19,543,426,141

أ. معلومات عن التوزيع الجغرافي:

يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية الذي تمثل أعماله المحلية من خلال فروعه في المحافظات.
فيما يلي توزيع إيرادات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021:

	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
اجمالي االدخل التشغيلي	37,265,906,179	227,928,778	37,493,834,957
مجموع الموجودات	217,165,417,008	27,860,188,023	245,025,605,032
المصروفات الراسمالية	2,727,587,890	-	2,727,587,890

في حين كانت لعام 2020:

	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
اجمالي االدخل التشغيلي	22,063,631,452	141,345,902	22,204,977,354
مجموع الموجودات	68,613,278,854	15,458,898,956	84,072,177,810
المصروفات الراسمالية	141,784,734	-	141,784,734

33- كفاية رأس المال

إن أهمية كفاية رأس المال تأتي من كون رأس المال مصدر أساسي لمواجهة المخاطر المتعددة التي قد تواجه البنك وفي سبيل ذلك يعمل البنك وبشكل مستمر على تحسين ورفع كفاءته في إدارة المخاطر التي قد تواجه نشاطات وتوظيفات البنك ويقوم بوضع الأسس الكفيلة بتخفيض التعرض لهذه المخاطر قدر الإمكان لتجنب الخسائر التي قد تؤثر على متانة رأس المال.
يوضح الجدول أدناه مكونات رأس المال التنظيمي وصافي الأموال الخاصة الأساسية والأموال المساندة.

هذا وتتضمن الأموال الخاصة الأساسية رأس المال المكتتب به والاحتياطيات والأرباح المدورة / الخسائر المتراكمة بعد أن يتم تنزيل قيمة الموجودات غير الملموسة.
تغيرت مكونات رأس المال الأساسي نتيجة الخسائر المتراكمة وقيمة الموجودات غير الملموسة.

يتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف في سورية ذات الصلة والتي تستند في مضمونها إلى تعليمات وقرارات لجنة بازل. وبشكل عام يتم قياس هذه المخاطر وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي مع مراعاة تعليمات مجلس النقد والتسليف,حيث يتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً للتصنيف الائتماني الموجب ووفقاً لأوزان التثقيل المذكورة في تعليمات مجلس النقد والتسليف وذلك بعد طرح ال والمؤونات المقبولة.

أما بالنسبة لمخاطر السوق سيتم أخذ قيمة مراكز القطع الأجنبي التشغيلي المحمولة وذلك بعد تثقيلها بأوزان التثقيل المشار اليها في القرار 253/م ن/ب4.
وأخيراً يتم قياس المخاطر التشغيلية وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم أخذ متوسط الثلاث سنوات الرابحة السابقة لصافي إيرادات المصرف من الفوائد والعمولات المذكورة في القرار السابق.

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي.

يلتـزم المصـرف بالمحافظـة علـى معـدلات تفـوق الحـد الأدنـى لمتطلبـات كفايـة رأس المـال والبالغـة 8% حسـب قـرار مجلـس النقـد والتسـليف رقـم (253/م ن/ ب4) لعـام 2007 (8% حسـب لجنـة بـازل الدولية),كمـا يراعـي كافـة النسـب المتعلقـة بالتركـزات الائتمانيـة والتـي تسـتخدم رأس المـال التنظيمـي كمؤشـر لتلـك التركـزات.

يديـر المصـرف هيكليـة رأس ماله ويجـري تعديـلات عليـه فـي ضـوء التغيـرات التـي تطـرأ علـى الظـروف الاقتصاديـة ووصـف المخاطـر فـي أنشـطته.

	كما في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
رأس المال المكتتب به والمدفوع	3,000,000,000	3,000,000,000
الاحتياطي القانوني	359,725,558	116,636,942
الاحتياطي الخاص	359,725,558	116,636,942
خسائر متراكمة محققة	(5,515,492,351)	(7,091,483,664)
أرباح/خسائر متراكمة غير محققة	62,123,740,101	30,456,916,516
ينزل		
صافي الموجودات الثابتة غير المادية	(57,363,884)	(46,884,094)
بنود رأس المال المساند		
المؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية	454,975,324	111,937,833
مجموع صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)	60,725,310,306	26,663,760,476
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	47,658,640,000	26,890,653,000
حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	4,456,942,000	2,463,064,000
مخاطر السوق	112,506,037	29,812,338
المخاطر التشغيلية	2,523,566,153	793,057,090
المجموع	54,751,654,190	30,176,586,428
نسبة كفاية رأس المال (%)	110.60%	88.36%
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	110.08%	87.99%

بنـاءً علـى قـرار مجلـس النقـد والتسـليف رقـم 253 /م ن/ ب 4 تاريـخ 24 كانـون الثانـي 2007 يجـب أن لاتقـل نسـبة كفايـة رأس المـال عـن 8% مـع مراعـاة النسـب المتعلقـة بالتركـزات الائتمانيـة والتـي تسـتخدم رأس المـال التنظيمـي كمؤشـر لهـا.

* صـدر قـرار مجلـس النقـد والتسـليف رقـم 1088/م ن/ب4 تاريـخ 26 شـباط 2014, والـذي تضمـن تعديـل المـادة الثامنـة مـن قـرار مجلـس النقـد والتسـليف رقـم 362 /م ن / ب1 تاريـخ 4 شـباط 2008 بحيـث يتـم إدراج فروقـات تقييـم القطـع البنيـوي غيـر المحققـة ضمـن الأمـوال الخاصـة الأساسـية لأغـراض احتسـاب كفايـة رأس المـال وفـق متطلبـات قـرار مجلـس النقـد والتسـليف رقـم 253 /م ن/ب4 لعـام 2007.

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	31 كانون الأول 2021		
	لغاية السنة	أكثر من سنة	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	136,273,352,188	7,438,224,794	143,711,576,982
أرصدة لدى مصارف	51,191,836,403	-	51,191,836,403
ايداعات لدى مصارف	1,999,887,500	-	1,999,887,500
تسهيلات ائتمانية مباشرة	34,997,875,870	74,450,656	35,072,326,526
موجودات ثابتة مملوسة	-	3,850,624,801	3,850,624,801
موجودات غير ملموسة	-	57,363,884	57,363,884
موجودات أخرى	937,050,876	-	937,050,876
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	7,891,741,526	7,891,741,526
استثمارات مالية	-	213,340,100	213,340,100
مجموع الموجودات	225,400,002,837	19,525,745,761	245,026,237,498
المطلوبات:			
ودائع مصارف	18,275,113,154	-	18,275,113,154
ودائع العملاء	147,024,042,595	-	147,024,042,595
تأمينات نقدية	9,261,890,826	-	9,261,890,826
مخصصات متنوعة	462,294,559	-	462,294,559
مطلوبات أخرى	9,228,027,420	-	9,228,027,420
مجموع المطلوبات	184,251,368,554	-	184,698,538,633
الصافي	41,148,634,283	19,525,745,761	60.327,698,865

	31 كانون الأول 2020		
	لغاية السنة	أكثر من سنة	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	34,025,796,452	1,740,230,881	35,766,027,333
أرصدة لدى مصارف	21,706,906,277	-	21,706,906,277
ايداعات لدى مصارف	1,999,000,000	-	1,999,000,000
تسهيلات ائتمانية مباشرة	8,024,651,626	9,964,684,944	17,989,336,570
موجودات ثابتة مملوسة	-	1,264,802,007	1,264,802,007
موجودات غير ملموسة	-	46,884,094	46,884,094
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-
موجودات أخرى	752,417,120	7,063,583	759,480,703
حق استخدام الأصول المستأجرة	-	29,479,642	29,479,642
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	4,022,370,763	4,022,370,763
موجودات مالية بالقيمة المطفأة	487,890,421	-	487,890,421
مجموع الموجودات	66,996,661,896	17,075,515,914	84,072,177,810
المطلوبات:			
ودائع مصارف	8,038,337,420	-	8,038,337,420
ودائع العملاء	40,227,192,232	3,095,388,188	43,322,580,420
تأمينات نقدية	4,321,768,403	-	4,321,768,403
مخصصات متنوعة	515,314,965	-	515,314,965
مطلوبات أخرى	1,268,633,366	-	1,268,633,366
التزامات الايجار	6,836,500	-	6,836,500
مجموع المطلوبات	54,378,082,886	3,095,388,188	57,473,471,074
الصافي	12,618,579,010	13,980,127,726	26,598,706,736

34- إرتباطات وإلتزامات محتملة (خارج الميزانية)

أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية (قيمة اسمية):

	كما في 31 كانون الأول	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
اعتمادات استيراد	-	9,055,760
قبولات صادرة	-	265,418,464
كفالات صادرة:		
دفع	122,406,527	205,947,509
دخول في العطاء	535,245,305	51,210,000
حسن تنفيذ	8,414,457,532	4,033,557,964
حسن التنفيذ-بنوك محلية	4,363,366,932	
تعهدات اعادة قطع التصدير	2,450,410,131	
سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة	-	1,509,134,000
سقوف تسهيلات غير مستغلة غير مباشرة	2,959,941,413	847,104,000
	18,845,827,840	6,921,427,697

ب. التزامات تعاقدية:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019	
	2021 (ليرة سورية)	2020 (ليرة سورية)
عقود إيجارات تشغيلية (مدة أقل من سنة)	8,721,545	48,045,153
عقود إيجارات تشغيلية (مدة أكثر من سنة)	15,697,751	-
	24,419,296	48,045,153

تمثل عقود الايجار التشغيلية عقود ايجار الفروع المنتشرة في أنحاء القطر.

- الأرباح القابلة للتوزيع

لـم يتـم توزيـع أربـاح بنـاءً علـى قانـون الشـركات رقـم 29 لعـام 2011» ليـس للشـركة المسـاهمة توزيـع أي ربـح علـى المسـاهمين إلا بعـد تغطيـة الخسـائر المـدورة مـن سـنوات سـابقة».

35- القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد حتى تاريخ التقرير قضايا مقامة على المصرف.

36- أرقام المقارنة

تـم اعـادة تبويـب بعـض الأرصـدة للسـنة المنتهيـة فـي 31 كانـون الأول 2020 لتتناسـب مـع تبويـب أرصـدة السـنة الحاليـة . لـم تؤثـر عمليـة اعـادة التبويـب هـذه علـى حقـوق الملكيـة أو ربـح السـنة السـابقة

بيان الوضع المالي الموحد

البيان	التبويب كما في 31 كانون الاول 2021	التبويب كما في 31 كانون الاول 2020	المبلغ
اعادة تبويب استثمار المصرف في مؤسسة ضمان مخاطر القروض	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل	موجودات اخرى	85,336,040

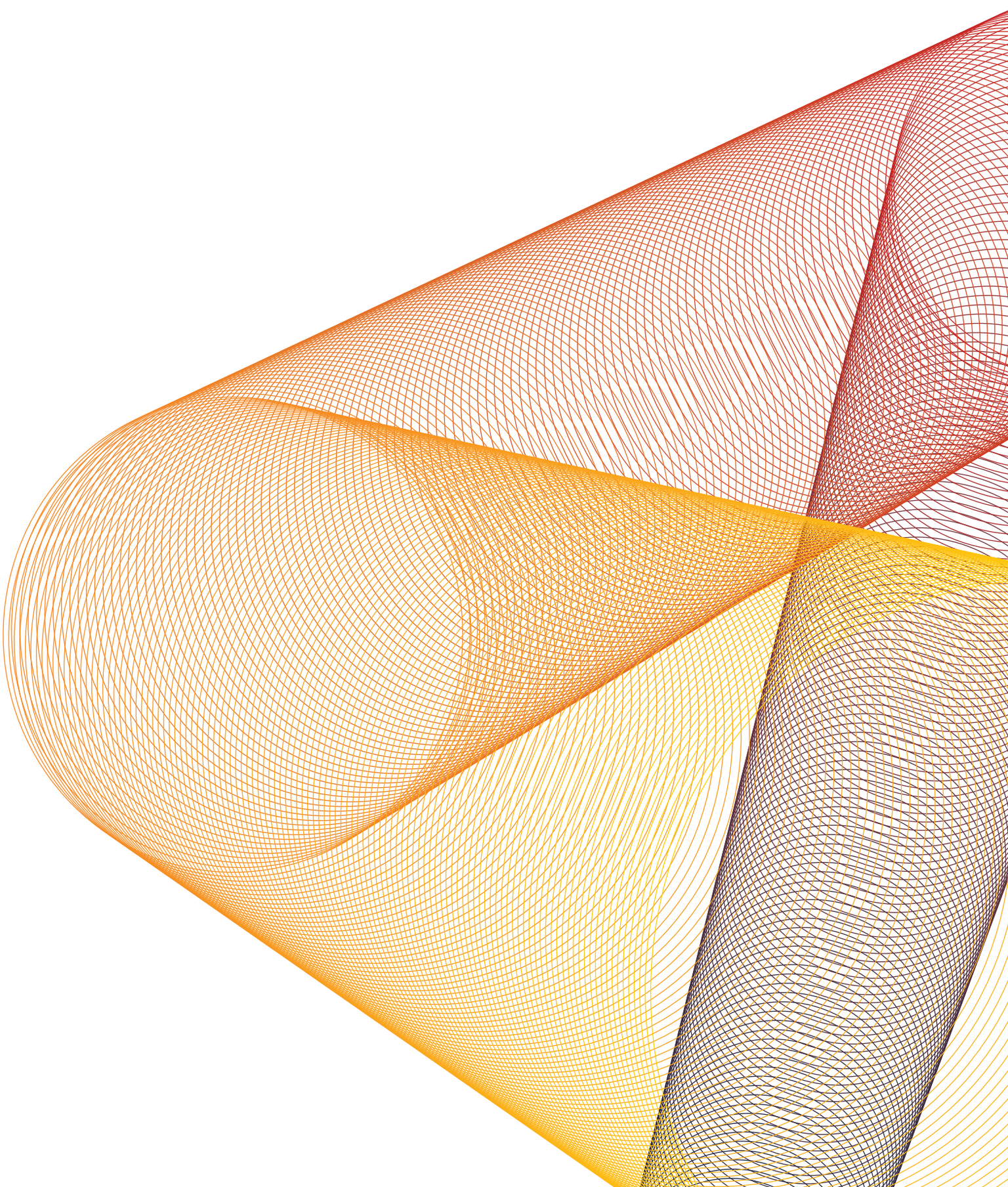

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2021

- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- تقرير مجلس الإدارة

1. أنشطة البنك الرئيسية والتوزع الجغرافي لفروع البنك وحجم الاستثمار الرأسمالي
2. الشركات التابعة للبنك
3. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء الإدارة العليا التنفيذية
4. مساهمات كبار المساهمين
5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه وأسواقه الرئيسية وحصته من السوق المحلي
6. درجة الاعتماد على موردين محددين
7. الحماية الحكومية والامتيازات
8. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية
9. معايير الجودة الدولية
10. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب
11. وصف المخاطر التي يواجهها البنك
12. وصف للإنجازات التي حققها البنك, ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2021
13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة
14. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم
15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال عام 2021
16. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية لعام 2022
17. أتعاب مدقق الحسابات المستقل
18. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة
19. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام 2021 والمبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها
20. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2021
21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي
22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك وأقاربهم
23. نتائج التقييم السنوي لعام 2021 لإجراءات الرقابة الداخلية, وخطة إجراءات الرقابة الداخلية لعام 2022
24. تحفظات تقرير مدقق الحسابات على البيانات المالية السنوية
25. العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك من أي جهة رقابية أو تنظيمية أو قضائية

- تقرير مدققي الحسابات
- الإقرارات
- الهيكل التنظيمي العام
- شبكة الفروع

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تم ذكرها في بداية التقرير السنوي في الصفحة رقم (7-8).

تقرير مجلس الإدارة

تم ذكره في الصفحة رقم (9-10).

1. أ – أنشطة البنك الرئيسية

القيام بكافة العمليات المصرفية وفق المادة 12 من القانون رقم 28 لعام 2001, والمواد -85 86 وغيرها من القانون رقم 23 لعام 2002, وبخاصة قبول الودائع بأنواعها وتوظيفها, والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة ووفقاً لأحكام عقد التأسيس, ومن الأعمال:-

- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لآجال مختلفة.
- خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتج, وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.
- خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.
- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية مقابل ضمانات عينية أو شخصية, وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.
- إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية والاتجار بهذه الأوراق.
- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.
- فتح حسابات جارية وحسابات توفير بالعملة السورية والأجنبية.
- تقديم خدمات الدفع والتحصيل.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية, وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.
- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.
- الاستدانة لآجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.
- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام, وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية, وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.

وبشكل عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير, أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج, بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات, وذلك وفقاً لأحكام أنظمة القطع, وضمن الحدود التي يحددها مجلس النقد والتسليف.

1. ب– التوزع الجغرافي لفروع البنك

بلغ عدد فروع بنك الأردن– سورية 10 فروع حتى نهاية عام 2021, وعدد الصرافات الآلية العاملة 11 صراف و 4 مراكز لتنمية أعمال ومركزين للإدارة, وقد ورد ذكرها في شبكة الفروع في نهاية التقرير صفحة رقم

الفرع	عدد الموظفين
أبو رمانة	8
شارع بغداد	8
العباسيين	5
شارع الفيصل	8
العزيزية	مغلق نهائيا
اللاذقية	10
طرطوس	7
السويداء	8
عدرا الصناعية	4

الفرع	عدد الموظفين
حرستا	مغلق مؤقتاً
صحنايا	0
جرمانا	6
البارون	مغلق نهائياً بتاريخ 2019/8/6
الحمدانية	مغلق مؤقتاً
حمص	8
الإدارة العامة وإدارة العمليات والمراكز	137
المجموع	209

1. ج- حجم الاستثمار الرأسمالي

بلـغ حجـم الاسـتثمار الرأسـمالي خـلال عـام 2021 مبلـغ 2,727,587,890 ليـرة سـورية , وكان حجـم الاسـتثمار الرأسـمالي خـلال عـام 2020 بقيمـة 141,784,734 ليـرة سـورية.

2. الشركات التابعة للبنك

لا يوجد شركات تابعة لبنك الأردن- سورية

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة [8]

السيد صالح رجب عليان حماد
(ممثل بنك الأردن)

رئيس مجلس الإدارة
(منذ تاريخ 2019/8/4)

تاريخ الميلاد : 1962 / 7 / 27
تاريخ التعيين : 2017 / 10 / 16
تاريخ العضوية : 2017 / 10 / 16
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل
الشهادة العلمية : بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.
الخبرات العملية:

- المدير العام لبنك الأردن منذ 22 آذار 2018 ولغاية تاريخه.
- المدير العام بالوكالة بنك الأردن منذ 13 كانون الثاني 2017 ولغاية 21 آذار 2018.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر, وأمين سر مجلس الإدارة, في بنك الأردن منذ 2015/7/27 ولغاية 2017/1/12.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر, وأمين سر مجلس الإدارة, في بنك الأردن من2014/12/15 – 2015/5/28.
- المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر, وأمين سر مجلس الإدارة, في بنك الأردن منذ 2009/1/1 – 2014/12/14.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994 /12/1 – 2008/12/31.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية (CCO - CORE)

العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للإستثمار م.ع.م.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص المساهمة الخاصة المحدودة.

السيد عبد العزيز رشيد السخني

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1 / 1 / 1948

تاريخ التعيين: 28 / 5 / 2008

تاريخ العضوية : 28 / 5 / 2008

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادة العلمية :

الشهادة الثانوية العامة 1967

الخبرات العملية :

- مدير عام الشركة السورية للصناعات المعدنية– سيمكو
- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن– تيميكو
- عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة أدير للتأمين سابقاً
- مؤسس ومالك سابق لشركة آلكو في إيطاليا

العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن– تيميكو
- رئيس مجلس إدارة مجموعة السخني للمعادن

السيد محمد أسعد نزار هارون
(ممثل بنك الأردن)

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1 / 1 / 1965

تاريخ التعيين : 28 / 5 / 2008

تاريخ العضوية : 28 / 5 / 2008

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادة العلمية :

ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية, الجامعة الامريكية في بيروت 2016

إجازة في الهندسة الكهربائية من جامعة Purdue في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987

الخبرات العملية :

- مالك ومدير مؤسسة محمد أسعد هارون (أنظمة تكنولوجيا المعلومات)
- عضو مجلس إدارة شركة السهم للأوراق المالية سابقاً
- مدير عام سابق للشركة العامة لمرفأ اللاذقية
- عضو مجلس إدارة الشركة الفرنسية للنبيذ Domaine De Bergylus سابقاً
- مالك وشريك متضامن شركة محمد أسعد هارون وطلال هارون
- القنصل الفخري لمملكة الدنمارك في اللاذقية

العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة كليك سورية

السيد نادر محمد خليل سرحان
(ممثل بنك الأردن)

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 7 / 10 / 1967

تاريخ التعيين : 1 / 4 / 2021

تاريخ العضوية : 1 / 4 / 2021

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية :

- ماجستير محاسبة سنة 2002 من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الأردن
- بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية

الخبرات العملية :

- المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر في بنك الأردن منذ 2019/9/26 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر في بنك الأردن منذ 2017/4/24 ولغاية 2019/9/25.
- حاصل على شهادة Board of Directors certified program km ski سنة 2018 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC).
- مسؤول تطبيق متطلبات ال FATCA Rresponsible Officer - FATCA منذ تموز 2017 ولغاية 2020/11/30.
- امين سر مجلس الإدارة منذ 2017/4/18 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 2017/4/2 ولغاية 2017/4/23.
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية 2017/1/28.
- مدير دائرة الائتمان (شركات ,تجارية , فروع خارجية) في بنك الأردن منذ 2013/4/21 ولغاية 2014/12/14.
- مدير دائرة الائتمان (الشركات و الفروع خارجية) في بنك الأردن منذ 2009/4/27 ولغاية 2013/4/20.
- مدير دائرة مخاطر ائتمان الشركات في بنك الأردن منذ 2007/10/28 لغاية 2009/4/26.
- مدير التمويل المتخصص في بنك الاسكان للتجارة والتمويل من 2003/9/7 لغاية 2007/10/28.
- مدير حسابات الشركات في بنك الأردن والخليج (البنك التجاري حاليا) منذ 2002/10/13 لغاية 2003/9/6.
- ضابط ائتمان تجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل منذ 1998/5/28 لغاية 2002/10/12.
- ضابط قروض تسهيلات في بنك الإسكان للتجارة والتمويل منذ 1992/5/3 لغاية 1998/5/27.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

لا يوجد

السيد محمد درويش العجلاني

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1963 / 7 / 8
تاريخ التعيين : 2021 / 1 / 20
تاريخ العضوية : 2021 / 1 / 20
طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ مستقل
الشهادة العلمية :

- بكالوريوس الهندسة المدنية جامعة دمشق 1986
- دورة ادارة أعمال 1990
- دورة المحاسبة 1989
- دورة كمبيوتر 1989
- ندوات تقنية في الورق والطباعة وما قبل الطباعة

الخبرات العملية :

2013-حاليا:

- شريك في تأسيس شركة GHOTA - الغوطة للتجارة العامة في اربيل - العراق استيراد وتوزيع كافة أنواع الورق في أسواق العراق

2011-حاليا:

- تأسيس شركة SOUTH STREET TREDING DMCC ساوث ستريت في دبي - الامارات العربية المتحدة شريك - ادارة عامة تجارة ورق و كرتون - بيع مباشر الى جميع أنحاء الشرق الأوسط و شمال افريقيا و خاصة دول التعاون الخليجي ولبنان وغيرها .

1997-حاليا :

- تأسيس شركة المجموعة التجارية (عجلاني وشركاه) شريك - المدير العام
- شركة تجارية للورق والكرتون ومواد الطباعة
- 1999 حصلت على وكالة شركة (اكفا) جرافيكس البلجيكية في سوريا و عدة وكالات اخرى

1983-1997:

- مؤسسة الركابي - تجارة الورق - تمت ترقيتي من متدرب عام 1983 الى مدير عام 1994

السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1941 / 10 / 12
تاريخ التعيين : 2015 / 6 / 16
تاريخ العضوية : 2015 / 6 / 16
طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ مستقل
الشهادة العلمية :

بكالوريس تجارة من جامعة دمشق 1966

الخبرات العملية :

- تجارة الآلات والمعدات والتجهيزات الصناعية
- تجارة المواد الغذائية
- صاحب شركة مختصة بالجودة
- عضو سابق في مجلس إدارة مصرف التوفير

العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للمراقبة والفحص (كونكس) شركة مساهمة مغفلة
- عضو مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية
- عضو مجلس إدارة مشفى دمشق
- عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية
- ممثل اتحاد غرف التجارة السورية في لجنة الإبداع والاختراع ولجنة الإطار العام لسياسة الملكية الفكرية- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

السيد محمد منار الجلاد

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1956 / 4 / 24

تاريخ التعيين : 2021 / 01 / 20

تاريخ العضوية : 2021 / 01 / 20

طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ مستقل

الشهادة العلمية :

شهادة تعليم ثانوي / علمي مدرسة الثقفي عام 1974

الخبرات العملية :

- محل محمد منار الجلاد دمشق حريقة : استيراد الخيوط والأقمشة منذ عام 1987
- تصنيع الالبسة الجاهزة منذ عام 2015
- مؤسسة الجلاد التجارية دمشق مزة برج تالا استيراد وتصدير المواد المسموح بها منذ عام 1998 توقفت عن النشاط التجاري عام 2012

العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مكتب مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق
- عضو مجلس رجال الأعمال السوري الأوكراني
- رئيس لجنة الأسواق في غرفة تجارة دمشق
- كتابة مقالات السياسية والاقتصادية في بعض الصحف والنشرات

النشاطات التطوعية:

- عضوالهيئة العامة جمعية بدر الدين الحسني والنادي العربي واصدقاء دمشق
- الحضور والمشاركة في العديد من ورشات العمل و العديد من الجمعيات الخيرية

السيدة
هانيا محمد قحطان العيطة

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1959 / 3 / 15

تاريخ التعيين : 2019 / 8 / 4

تاريخ العضوية : 2019 / 8 / 4

طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ مستقل

الشهادة العلمية :

- بكالوريس في ادارة الأعمال من جامعة لاهاي للعلوم التطبيقية
- دراسة اللغتين الفرنسية والإنكليزية في ستراسبورغ- فرنسا

الخبرات العملية :

- شريك ومدير تنفيذي لشركة عيطة اخوان من تاريخ 1996 حتى الآن.
- شريك ونائب مدير عام ومدير مالي للشركة التقنية للمعقمات من تاريخ 2006 حتى الآن.

السيدة
ديانا طريف الأخرس
عضو مجلس الإدارة
(منذ تاريخ 2019/8/4)

تاريخ الميلاد : 15 / 5 / 1984
تاريخ التعيين : 4 / 8 / 2019
تاريخ العضوية : 4 / 8 / 2019
طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ مستقل
الشهادة العلمية :

- ماجستير في إدارة الأعمال من المعهد العالي لإدارة الأعمال/ دمشق
- بكالوريوس في ادارة الأعمال اختصاص مالية وبنوك من الجامعة الأمريكية في بيروت/ لبنان

الخبرات العملية :

- شريك ومدير في شركة المطاحن الكبرى في المدينة الصناعية بحمص من عام2007 لتاريخه
- مالك ومدير في مؤسسة ديانا لنقل في حمص من عام 2007 لتاريخه
- تجارة المواد الغذائية

3. ب– أسماء الإدارة العليا التنفيذية

السيد رائف يوسف أبو داهود
المدير العام

تاريخ الميلاد : 8 / 12 /1968
تاريخ التعيين : 2020/3/9
الشهادة العلمية :

- بكالوريوس محاسبة من جامعة اليرموك
- شهادات مهنية مختصة في المصارف
- عدد كبير من الدورات المصرفية المختصة في البنوك والإدارة
- عدد كبير من الدورات المتعلقة بتطوير المهارات الإدارية

الخبرات العملية :

بنك الأردن – عمان

- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الاعمال التجارية 2010 – مستمر
- مكلف بإدارة دائرة التنمية اعمل الشركات الكبرى من تاريخ 2010/4 لغاية تاريخ 11/ 2010
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الاعمال التجارية 2008 - 2010

بنك الاتحاد – عمان

- مدير دائرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001 - 2008
- مدير تسهيلات فرع الشميساني 1999 – 2001
- مفتش بدائرة التدقيق 1997 – 1999
- مسؤول قسم الكمبيالات بفرع الرمثا 1994 – 1997

العضوية الحالية في مجالس إدارات الشركات السورية

- عضو مجلس ادارة مؤسسة ضمان مخاطر القروض - سورية

الإدارة العليا

الاسم	المنصب	الشهادة العلمية والخبرة
السيد عبود جورج سعاده	نائب المدير العام	بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة اعمال خبرة مصرفية 17 سنة
السيد حسام فوزي فارس العلي	مدير دائرة العمليات المركزية	بكالوريوس تجارة واقتصاد خبرة 33 سنة في العمليات التجارية والمصرفية
السيد محمد إياد عمر الطناني	مدير الدائرة المالية	ماجستير إدارة مصارف بكالوريوس اقتصاد - اختصاص محاسبة خبرة مصرفية 11 سنوات
السيد فادي صفوت	مدير دائرة أنظمة المعلومات	بكالوريوس في تقانة المعلومات خبرة مصرفية 21 سنة
السيد محمد سامي ابراهيم	مدير التدقيق الداخلي	بكالوريوس اقتصاد اختصاص محاسبة خبرة مصرفية 17 سنة
السيد مهند تميم	مدير دائرة المتابعة والتحصيل	بكالوريوس اقتصاد - ماجستير ادارة اعمال خبرة مصرفية 14 سنوات
السيد مكسيم كريم علي	مدير مراقبة الإلتزام	ماجستير مصارف وتمويل بكالوريوس اقتصاد - اختصاص إدارة أعمال خبرة مصرفية 14 سنة
السيدة علا ابراهيم الباير العلي	مدير مراجعة الائتمان	بكالوريوس اقتصاد اختصاص مصارف وتأمين خبرة مصرفية 14 سنة
السيدة ربى عبد الباقي حسين	أمين سر مجلس الإدارة	بكالوريوس حقوق خبرة مصرفية 12 سنوات
السيد حسام الدين عبد الغني جاويش	مدير دائرة الإجراءات القانونية والقضايا	بكالوريوس حقوق خبرة مصرفية 13 سنة
السيد هاني ابراهيم الاسعد	مدير دائرة الخدمات الادارية و اللوازم	بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة أعمال خبرة مصرفية 4 سنوات و نصف

يتضمن التقرير اسماء كافة اعضاء الادارة العليا عدا المناصب الشاغرة في ادارة الادارات و الاقسام .

4. مساهمات كبار المساهمين

أ – مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 2021/12/31

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	14,700,000	49%	أردنية
اسامة محمود قرواني	1,500,000	5%	سورية
ناديا ياسين سلمان	1,500,000	5%	سورية
ديانا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
ناصر ديب ديب	1,500,000	5%	سورية
نورا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
محمد مرهف طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
ديما غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
لانا غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
محمد أسعد هارون	675.000	2%	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	600,000	2%	سورية

ب – مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 2020/12/31

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	14,700,000	49%	أردنية
اسامة محمود قرواني	1,500,000	5%	سورية
ناديا ياسين سلمان	1,500,000	5%	سورية
ديانا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
ناصر ديب ديب	1,500,000	5%	سورية
نورا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
محمد مرهف طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
ديما غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
لانا غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
محمد أسعد هارون	675.000	2%	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	600,000	2%	سورية

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه وأسواقه الرئيسية وحصته من السوق المحلي

ورد ضمن فقرة المركز التنافسي صفحة رقم (24)

6. درجة الاعتماد على موردين محددين

لا يوجد

7. الحماية الحكومية والامتيازات

لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك، أو أي من منتجاته بموجب القانون والأنظمة أو غيرها، كما لا توجد اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

8. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية

لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

9. معايير الجودة الدولية

- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات, والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

10. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب

ورد الهيكل التنظيمي لبنك الأردن– سورية صفحة رقم (148), وقد ورد عدد الموظفين ومؤهلاتهم, وعدد برامج التدريب والتأهيل, وعدد المستفيدين من الدورات الخارجية والداخلية, ضمن الأنشطة و الإنجازات في فقرة الموارد البشرية والتدريب, صفحة رقم (31).

11. وصف المخاطر التي يواجهها البنك

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد, لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد, أي الموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وإن إدارة المخاطر لدى المصرف تسير وفق مبادئ رئيسية تنسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تتمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر.
تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتواكب كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته, كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الاستشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

ولدى بنك الأردن سورية دائرة مستقلة لإدارة المخاطر ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر.
وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر وإعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع أنواع المخاطر (مخاطر الائتمان- مخاطر السوق- مخاطر السيولة- أسعار الفائدة- أسعار الصرف والمخاطر التشغيلية)
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الأستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر الكمية والنوعية في البنك وبشكل منتظم.
- إعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:-
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

وتقوم لجان البنك مثل لجان الإئتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

ويمكن الاطلاع على الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر, والشروحات الكافية عن أنواع المخاطر ضمن البيانات المالية في التقرير السنوي في الصفحة رقم (103)

12. وصف للإنجازات التي حققها البنك, ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2021

وردت ضمن فقرة الأنشطة والإنجازات صفحة رقم (26)

13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة

لم يشهد العام 2021 أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات البنك

14. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم

وردت ضمن فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2021 صفحة رقم (33)

15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال 2021

ورد في فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2021 صفحة رقم (32)

16. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية

أدرجت ضمن فقرة أهداف خطتنا المستقبلية لعام 2021 صفحة رقم (37)

17. أتعاب مدقق الحسابات المستقل

(المبالغ مقربة بآلاف الليرات السورية)	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
أتعاب مدقق الحسابات المستقل	8,000	15,525	12,096	5,557	15,000	9,000	6,600	6,150	3,366	2,737	1,384

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 2021/12/31

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
السيد صالح رجب حماد	رئيس مجلس الادارة	بنك الأردن - الاردن	49%
السيد نادر سرحان	عضو مجلس ادارة		
السيد محمد منار الجلاد	عضو مجلس ادارة		
السيد محمد أسعد هارون	عضو مجلس ادارة		
السيد عبد العزيز رشيد السخني	نائب رئيس مجلس الادارة		1%
محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة		0.25%
السيدة هانية محمد قحطان العيطة	عضو مجلس ادارة		0.25%
السيدة ديانا طريف الاخرس	عضو مجلس ادارة		5%
محمد درويش العجلاني	عضو مجلس ادارة		0.5%

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 2020/12/31

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
صالح رجب حماد	رئيس مجلس إدارة	بنك الأردن - الاردن	49%
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة		
أسامة سميح سكري	عضو مجلس إدارة		
عبد العزيز رشيد السخني	نائب رئيس مجلس إدارة		1%
محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة		0.25%
هانيا محمد قحطان العيطة	عضو مجلس إدارة		0.25%
ديانا طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة		5%
عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة		0.25%

19 -مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام 2021 والمبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها

تم تسديد مبلغ 75,360,000 ليرة سورية كرواتب للإدارة التنفيذية العليا للمصرف عن عام 2021.
تم تسديد مبلغ 64,438,000 ليرة سورية كرواتب للإدارة التنفيذية العليا للمصرف عن عام 2020.
تم تسديد مبلغ 30,448,917 ليرة سورية كرواتب للإدارة التنفيذية العليا للمصرف عن عام 2019.
تم تسديد مبلغ 66,446,333 ليرة سورية كرواتب للإدارة التنفيذية العليا للمصرف عن عام 2018.
ولم يتم تسديد أي منافع لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعوام 2018 و2019 و2020 و2021.

20-عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلا ل عام 2021

الاسم	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	الجنسية	غير تنفيذي	مستقل	عدد الاجتماعات
السيد محمد أسعد هارون	ممثلي بنك الاردن-الاردن	49%	سوري	نعم	لا	6
السيد محمد منار الجلاد			سوري			2
السيد نادر محمد خليل سرحان			اردني			3
السيد صالح رجب حماد			اردني			6
السيد عبد العزيز السخني		1%	سوري	نعم	لا	6
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	-	0,0025%	سوري	نعم	نعم	6
السيدة هانيا العيطة	-	0,0025%	سورية	نعم	نعم	6
السيد محمد درويش العجلاني	-	0.0050%	سوري	نعم	نعم	3
السيدة ديانا طريف الأخرس	-	5%	سورية	نعم	لا	5

21.التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي

تم العمل على الرعاية الحصرية حملة مليون بسمة لجمعية بسمة اطفال مرضى السرطان لمدة عام كامل و تم العمل على دعم المبادرات التي تهدف الى رسم البسمة على وجوه اطفال بسمة المصابين بالسرطان عن طريق رعاية الماراتون الخيري العائد ريعة لاطفال جمعية بسمة فيما واصل البنك دوره في تحمل المسؤولية الاجتماعية واستمر البنك بتدريب طلاب الجامعات في السنوات الأخيرة أو الخريجين من أصحاب الاختصاصات المتعلقة بالادارة والمصارف.

22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم

لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات تم عقدها.

23. نتائج التقييم السنوي لعام 2021 لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية, والتحسينات المخطط إدخالها على أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية لعام 2022

يعتمد بنك الأردن سورية نظام مخاطر متكامل وفعال يتم العمل عليه من قبل دائرة إدارة المخاطر ودائرة التدقيق الداخلي, من خلال برنامج إدارة المخاطر(CARE), ويتم من خلاله فحص ذاتي للإجراءات الرقابية لفروع ودوائر البنك, وفحص مستقل يتم تنفيذه من قبل دائرة التدقيق الداخلي خلال زيارات التدقيق للدوائر والفروع, ويتم رفع النتائج للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. ولم تتضمن النتائج على أي خلل في نظام الرقابة الداخلي. كما يتم بشكل دوري ربعي استخراج الكشوفات الخاصة بتقييم البيئة الرقابية والأحداث التشغيلية الحاصلة في كل فروع ودوائر وأقسام البنك من قبل دائرة المخاطر, وتقديم هذه التقارير للجنة

المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ليتم رفعها لمجلس الإدارة أصولاً.
وبالنسبة للتحسينات المخطط إدخالها في عام 2022, الاستمرار في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي وتقديم الاقتراحات التي تساهم في تطويره, واستمرار المشاركة في ورشات العمل وتحديث ملفات مخاطر الوحدات على نظام (CARE) حسب الخطة المعتمدة بالتنسيق مع الدوائر المعنية, واستمرار المشاركة في مراجعة إجراءات العمل وتحديثها.

24. تحفظات تقرير مدقق الحسابات على البيانات المالية السنوية

لا يوجد أي تحفظات من قبل مدقق الحسابات على البيانات المالية للبنك لعام 2021, حسبما هو مذكور في الصفحة رقم (44)

25. العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك من أي جهة رقابية أو تنظيمية أو قضائية

لا يوجد أي عقوبات أو جزاءات مفروضة لها تأثير جوهري على عمل البنك, من قبل أي جهة رقابية أو تنظيمية أو قضائية

تقرير مدققي الحسابات

تقرير مدقق الحسابات /مكتب السيد محمد يوسف الصيرفي/ حول البيانات المالية السنوية للبنك, يشير أن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية, ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية لعام 2021 صفحة رقم (44).

الإقرارات

إن مجلس إدارة بنك الأردن– سورية, يقر وبحسب علمه واعتقاده, بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية 2021 .
كما يقر بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لعام 2021, وبتوفر نظام رقابة فعّال في البنك.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد صالح رجب عليان حماد - ممثل بنك الأردن	رئيس مجلس الإدارة	
السيد عبد العزيز رشيد السخني	نائب رئيس مجلس الإدارة	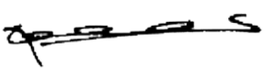
السيد محمد منار الجلاد - ممثل بنك الأردن	عضو مجلس ادارة	
السيد نادر محمد خليل سرحان –ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أسعد نزار هارون- ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيدة هانيا محمد قحطان العيطة	عضو مجلس إدارة	
السيدة ديانا طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	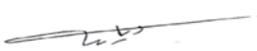
السيد محمد درويش العجلاني	عضو مجلس ادارة ة	
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	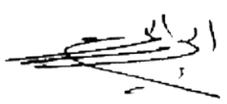

السيد صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

الهيكل التنظيمي لبنك الأردن - سورية

(تشرين الثاني 2021)

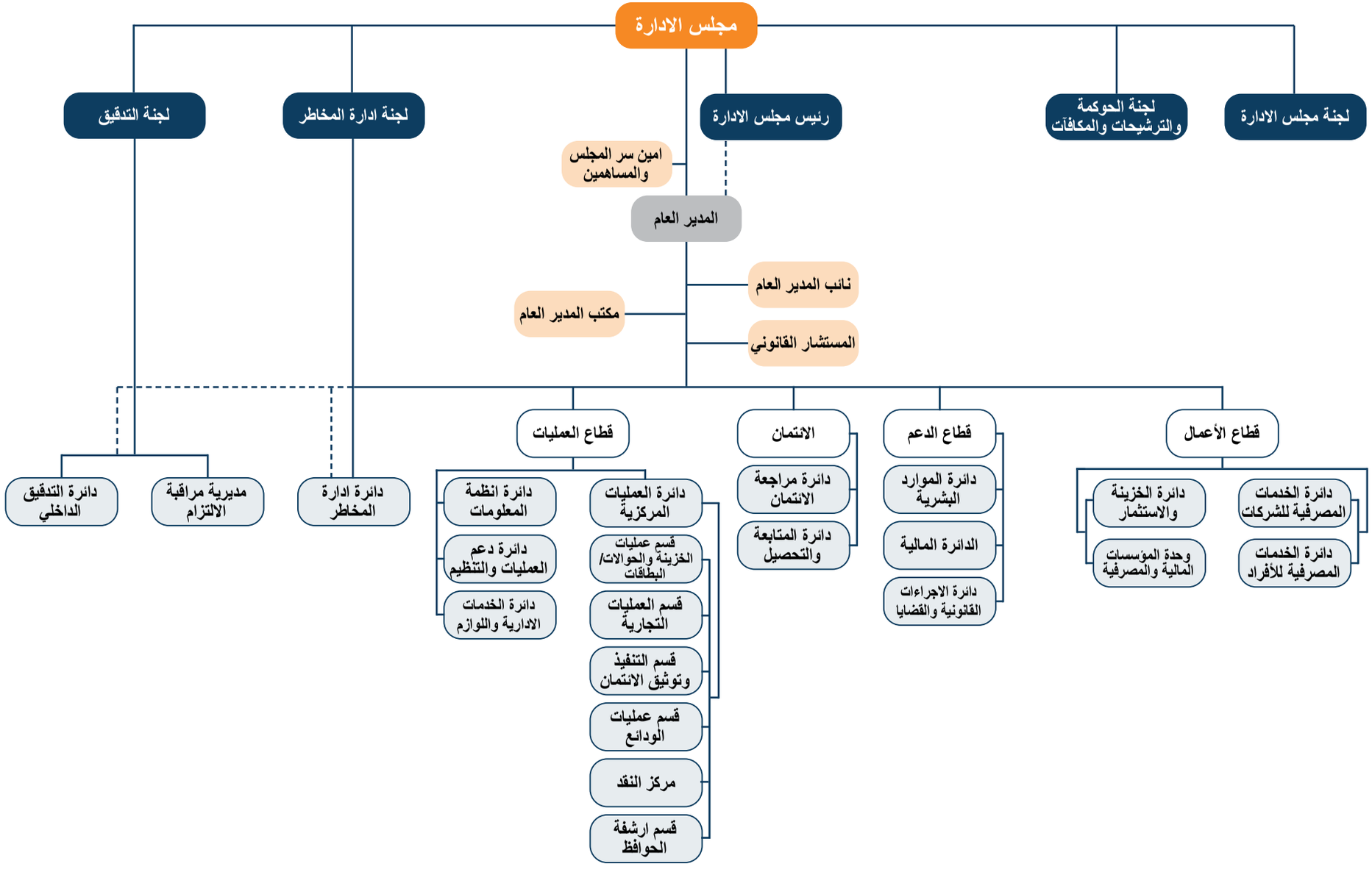

الحاكمية المؤسسية

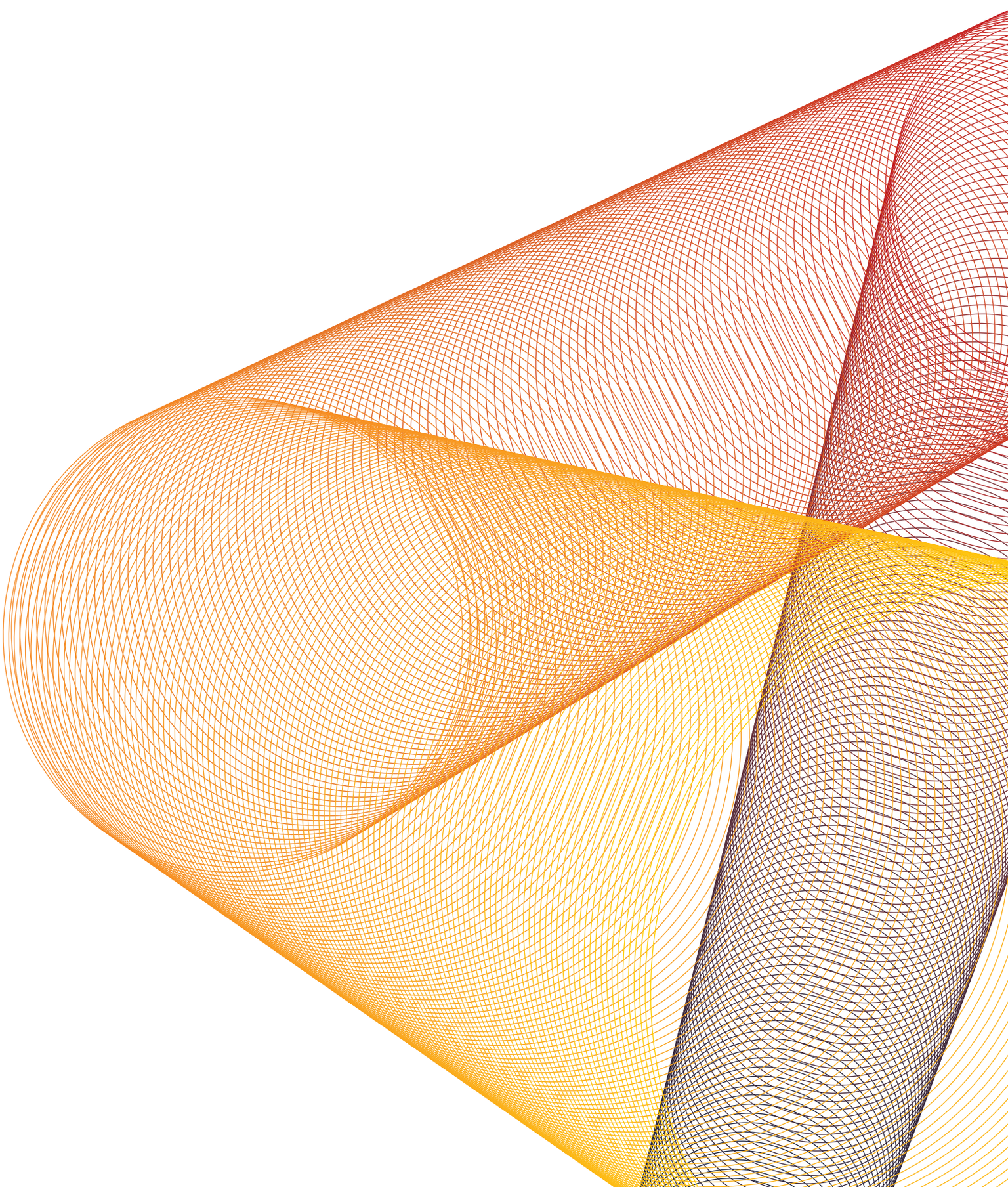

يولي بنك الأردن-سورية, وانطلاقاً من رؤيته الإستراتيجية كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحوكمة السليمة, وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات مصرف سورية المركزي, وكذلك أفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحوكمة ودليل الحوكمة في سورية, كما يلتزم البنك بتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية.
ومن هنا فإن مجلس إدارة بنك الأردن– سورية يعمل جاهداً على الالتزام بدليل الحوكمة, بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي في سورية, والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك, ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة, وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.
وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من دليل الحوكمة على (CD) مرفق بالتقرير السنوي, بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحوكمة على ما يلي :-

1. الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام.
2. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة حتى الدرجة الرابعة.
3. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام, بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس, على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.
4. ويجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة ونائبه من الأعضاء غير التنفيذيين.
5. يطلع الرئيس بما يلي :-
   - يتولى رئيس مجلس الإدارة تمثيل البنك لدى الغير وفقاً لأنظمة المصرف.
   - إدارة اجتماعات المجلس والتأكد من تناول الموضوعات المعروضة عليه بشكل كافي.
   - إقامة علاقات بناءة بين المجلس سواء الأعضاء التنفيذيين والمستقلين والإدارة التنفيذية.
   - دعم وتشجيع تقديم النقد البناء أثناء اجتماعات المجلس حول القضايا التي يوجد تباين في وجهات النظر المقدمة بشأنها وتشجيع التصويت على تلك القضايا.
   - التأكد من توفر معايير سليمة من الحوكمة لدى البنك.
   - التأكد من وصول المعلومات الكافية لكل من المساهمين وأعضاء المجلس في الوقت المناسب.

واستمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحوكمة لبنك الأردن– سورية, الذي تم إعداده استناداً لقرارات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي, يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك, وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي السوري, والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.
علماً بأن رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذيين.

مجلس الإدارة

بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية, إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الإستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين, وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.
يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن– سورية من 9 أعضاء, ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات, يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة, كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.
يكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد, حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية, حيث يتولى أمين سر المجلس إعدادها, وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة (6) اجتماعات خلال عام 2021.
أسماء أعضاء مجلس الإدارة مبينة في التقرير صفحة رقم (141-145) وعدد الاجتماعات التي حضرها الأعضاء مبينة في الصفحة رقم (54)
ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن- سورية بموجب دليل الحوكمة, أربع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته, وهي لجنة التدقيق, لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت, لجنة إدارة المخاطر, ولجنة مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق:

تـم انتخـاب لجنـة التدقيـق مـن ثلاثـة أعضـاء مـن المجلـس غيـر التنفيذييـن, وقـد تـم تحديـد مهـام ومسـؤوليات اللجنة ضمـن دليـل الحوكمة, بالإضافـة إلـى منـح اللجنـة صلاحيـة الحصـول علـى أي معلومـات مـن الإدارة التنفيذيـة, بالإضافـة إلـى حقهـا فـي اسـتدعاء أي موظـف تنفيـذي أو عضـو مجلـس إدارة لحضـور اجتماعاتهـا.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد محمد أبو الهدى اللحام	رئيساً
السيد محمد درويش العجلاني	عضو
السيد محمد منار الجلاد	عضو

هـذا وقـد اجتمعـت اللجنـة (4) اجتماعـات خـلال عـام 2021 حيـث اجتمعـت اللجنـة مـع المدقـق الخارجـي بمـا ينسـجم مـع تعليمـات دليـل الحوكمـة, كمـا تـم الاجتمـاع مـع السـيد مديـر التدقيـق الداخلـي (4) مـرات خـلال عـام 2021 . بتاريـخ 2021/3/24 تـم اعـادة تشـكيل اللجنـة باضافـة السـادة محمـد منـار الجـلاد ومحمـد درويـش العجلانـي بسـبب اسـتقالة السـيد أسـامة السـكري بتاريـخ 2021/12/27

وتتضمـن مسؤوليـات اللجنة مـا يلـي:-

1. مراجعـة مـدى ملائمـة الإفصاحـات فـي التقاريـر الماليـة الصـادرة عـن البنـك, وتوافقهـا مـع متطلبـات مصـرف سـورية المركـزي, والسـلطات الرقابيـة والتشـريعية, والمعاييـر الدوليـة للتقاريـر الماليـة.
2. مراجعة البيانات المالية المرحلية والختامية للبنك, والتحقق من دقتها قبل عرضها على مجلس الإدارة لإقرارها.
3. دراسـة الإجـراءات والسياسـات المحاسـبية المطبقـة فـي البنـك, والتحقـق منهـا وتوافقها مع السياسـات المتعـارف عليها, ومـع المعايير المحاسـبية الدوليـة والمعاييـر الدوليـة للتقاريـر الماليـة ومع متطلبـات مصرف سـورية المركزي والسـلطات الرقابية والتشـريعية.
4. دراسة ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
5. متابعـة والإشـراف علـى أعمـال دائـرة التدقيـق الداخلـي فـي البنـك, علمـاً بـأن دائـرة التدقيـق الداخلـي مرتبطـة فنيـاً وإداريـاً مـع لجنـة التدقيـق, وتقـدم التقاريـر الصـادرة عـن دائـرة التدقيـق الداخلـي إلـى لجنـة التدقيـق.
6. دراسة ومراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك, والتحقق من شموليتها ودقتها.
7. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية المتبعة من قبل البنك, ومدى سلامتها والتقيد بها.
8. دراسة وإقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك.
9. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بخصوصها.
10. التحقـق مـن توفـر المـوارد الكافيـة لعمـل دائـرة التدقيـق الداخلـي, سـواء مـن ناحيـة المـوارد البشـرية أو المـوارد الماليـة أو التجهيزات اللازمة.
11. تقديـم توصيـات لمجلـس الإدارة بخصـوص تعييـن المدقـق الخارجـي وإنهـاء عملـه ومكافآتـه وأتعابـه وأي شـروط تعاقديـة أخـرى تتعلـق بـه, بالإضافـة إلـى تقييـم موضوعيـة واسـتقلال المدقـق الخارجـي, مـع الأخـذ بالاعتبـار أي أعمـال خـارج نطـاق التدقيـق قـام بهـا المدقـق الخارجي.
12. إجراء مراجعة مرة في السنة على الأقل, لأداء المدقق الخارجي ونطاق عمله.
13. التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.
14. مراجعـة ودراسـة الملاحظـات الـواردة فـي تقاريـر المدقـق الخارجـي, وإبـداء أي ملاحظـات بشـأنها ومناقشـة المدقـق بخصوصهـا, ومتابعـة الإجـراءات المتخـذة مـن البنـك حيالهـا.
15. مراجعـة التقاريـر الخاصـة بالاختراقـات, مثـل عـدم الامتثـال للقوانيـن والأنظمـة والتعليمـات النافـذة, أو إسـاءة الأمانـة, والعمـل علـى وضـع الإجـراءات والضوابـط الكفيلـة بتلافيهـا وعـدم تكـرار حدوثهـا.
16. مراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها.

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

تـم دمـج لجنـة الترشـيحات والمكافـآت بلجنـة الحوكمـة وقـد تـم انتخابهـا مـن ثـلاث أعضـاء مـن مجلـس الإدارة, ويـرأس هـذه اللجنـة رئيـس مجلـس الإدارة.

تتألف اللجنة من السادة :

السيد صالح رجب حماد	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيدة هانيا محمد قحطان العيطة	عضو

هـذا واجتمعـت اللجنـة اجتماعيـن خـلال عـام 2021, حيـث قـام السـيدة ديمـا نشـاوي بتمثيـل دائـرة المـوارد البشـرية عنـد الاجتمـاع باللجنـة خـلال عـام 2021 , وقامـت بالـرد علـى كافـة استفسـارات اللجنـة.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالحوكمة ما يلي :-

1. متابعة آخر المستجدات على الصعيدين المحلي والدولي في مجال الحوكمة, للاستفادة منها وتوظيفها, للارتقاء بعمل البنك.
2. الإشراف على إعداد ومراجعة دليل الحوكمة للبنك, ضمن الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم عمل البنك.
3. إجراء مراجعة سنوية لمحتويات وبنود دليل الحوكمة للبنك, بهدف تحديثه وتضمينه أي تطورات في مجال الحوكمة.
4. وضع الإجراءات والأساليب الكفيلة بتنفيذ بنود ومحتويات دليل الحوكمة والتقيد بها.
5. إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحوكمة في البنك وتقديمه إلى مجلس الإدارة وإلى الجهات المعنية بذلك.
6. التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالدليل.

إضافـة إلـى المهـام المتعلقـة بالترشـيحات والمكافـآت, وبمـا لا يخالـف التشـريعات المعمـول بهـا فيمـا يتعلـق بانتخـاب أعضـاء مجلـس الإدارة:

1. تقديـم توصيـات إلـى مجلـس الإدارة حـول أسـس ومعاييـر التوصيـة والترشـيح وإعـادة الترشـيح لعضويـة المجلـس ولجـان المجلـس ولشـغل منصـب الرئيـس التنفيـذي وإلغـاء العضويـة, مـع مراعـاة القوانيـن والأنظمـة النافـذة وذلـك بهـدف اختيـار الأفضـل لعضويـة مجلـس الإدارة, شـريطة أن لا يتـم ترشـيح أي شـخص يحظـر عليـه قانونـاً أن يكـون عضـواً فـي مجلـس إدارة البنـك, ووفقـاً لمـا هـو منصـوص عليـه بهـذا الشـأن.
2. إجراء مراجعة سنوية لاحتياجات مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي, وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.
3. دراسة الوقت الذي يجب أن يخصصه كل عضو لأعمال مجلس الإدارة.
4. تقديم التوصيات حول التغييرات الممكن إجراءها على هيكل مجلس الإدارة.
5. تقييـم جوانـب القـوة والضعـف فـي أداء مجلـس الإدارة, وتقديـم التوصيـات حـول كيفيـة معالجـة مواطـن الضعـف, لتحقيـق مصالـح البنـك.
6. تقييـم اسـتقلالية أعضـاء مجلـس الإدارة المسـتقلين, علـى أن تكـون عمليـة التقييـم دوريـة وبشـكل نصـف سـنوي, مـع الأخـذ بالاعتبـار الحـد الأدنـى للمتطلبـات الواجـب توفرهـا والمشـار إليهـا فـي هـذا الدليـل, وذلـك بعـد أن تضـع تعريـف للأعضـاء المسـتقلين والتنفيذييـن وغيـر التنفيذييـن وبمـا يتوافـق مـع المعاييـر الموضوعـة فـي دليـل الحوكمـة الصـادر عـن مجلـس النقـد والتسـليف.
7. تقييـم ومراجعـة أداء أعضـاء مجلـس الإدارة ولجـان المجلـس والإدارة التنفيذيـة العليـا, ووضـع مقترحـات وسياسـات حـول المكافـآت المقدمـة لهـم, علـى أن تسـتند إجـراءات التقييـم علـى معاييـر KPIs, وتشـمل معاييـر التقييـم علـى سـبيل المثـال لا الحصـر مـا يلـي:-
   - يتم الأخذ بعين الاعتبار عند تقييم المجلس ككل والإدارة التنفيذية أداء المؤسسات الأخرى المشابهة.
   - الالتزام بحضور جلسات مجلس الإدارة واجتماعات الهيئة العامة والمشاركة الفاعلة في الاجتماعات.
   - المبادرة والإبداع في طرح أفكار استثمارية وإدارية جديدة ومحايدة.
   - حسن التعامل مع أعضاء المجلس ومع الإدارة التنفيذية.
   - إنجاز المهام الموكلة للعضو.
   - عدم إفشاء أسرار البنك.
   - تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.
   - التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية والتشريعية وتلك المطبقة داخلياً في البنك.
   - قبول النقد البناء.
8. تحديد احتياجات البنك للإدارة التنفيذية العليا, والمؤهلات والخبرات المطلوبة لهم وخطة الإحلال.
9. إجراء مراجعة سنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
10. تقييـم دوري لأداء الإدارة التنفيذيـة العليـا, وفقـاً لمعاييـر محـددة لقيـاس الأداء, تعـرض علـى مجلـس الإدارة, كمـا توصـي مجلـس الإدارة بعـزل أي مديـر تنفيـذي إذا ثبتـت عـدم فاعليتـه وتقصيـره فـي أداء واجباتـه ومسـؤولياته.
11. إقرار هيكل الرواتب للعاملين في البنك, بما في ذلك تعويضات ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا.
12. التأكـد مـن وجـود سياسـة مكافـآت لـدى البنـك, تتضمـن أن تكـون المكافـآت والرواتـب كافيـة لاسـتقطاب أشـخاص مؤهليـن للعمـل فـي البنـك والاحتفـاظ بهـم بشـكل يضمـن تنافسـية البنـك ويتماشـى مـع المكافـآت والرواتـب المقدمـة مـن المؤسسـات الماليـة المماثلـة العاملـة فـي السـوق.
13. توفيـر معلومـات وملخصـات حـول خلفيـة بعـض المواضيـع الهامـة عـن البنـك لأعضـاء المجلـس (وتحديـداً المسـتقلين منهـم) عنـد الطلـب, والتأكـد مـن إطلاعهـم المسـتمر علـى أحـدث المواضيـع ذات العلاقـة بالعمـل المصرفـي, لذلـك يتـم تشـجيع أعضـاء المجلـس علـى حضـور النـدوات والمناسـبات, التـي تتيـح لهـم فرصـة اللقـاء مـع المؤسسـات والشـركات المحليـة والعالميـة.
14. الاجتمـاع مـع مديـر المـوارد البشـرية مـرة علـى الأقـل خـلال العـام, للتأكـد مـن وجـود وكفايـة وعدالـة ووضـوح آليـة التعييـن والتقييـم

وسياسة منح المكافآت والرواتب وسياسة التدريب والتأهيل المستمر, بما يضمن استقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في المصرف والاحتفاظ بهم.

لجنة إدارة المخاطر :

تتشكل اللجنة من 4 أعضاء من مجلس الإدارة, وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.
تتألف اللجنة من السادة:

السيدة هانيا محمد قحطان العيطة	رئيساً
السيد محمد أبو الهدى اللحام	عضو
السيد محمد درويش العجلاني	عضو
السيد نادر محمد خليل سرحان	عضو

هذا واجتمعت اللجنة 4 اجتماعات خلال عام 2021, وتم الاجتماع 4 مرات مع مسؤولي دائرة المخاطر تم بتاريخ 2021/3/24 اعادة تشكيل لجنة المخاطر باضافة السيد محمد درويش العجلاني للجنة وبتاريخ 2021/7/28 تم اضافة السيد نادر سرحان للجنة

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي :-

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها, ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر التشغيل, مخاطر السيولة, مخاطر أسعار الفائدة), وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. مراقبة التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان, مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
4. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
5. العمل بشكل متواصل مع دائرة إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي.
6. التأكد من متابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات يتم رفعها من قبل إدارة المخاطر.
7. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
8. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
9. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
10. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
11. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر, وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
12. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

لجنة مجلس الإدارة :

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.
تتألف اللجنة من السادة :

السيد صالح رجب حماد	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيد أسعد نزار هارون	عضو
السيدة ديانا طريف الأخرس	عضو
السيدة هانيا محمد قحطان العيطة	عضو
السيد نادر سرحان	عضو

هذا واجتمعت اللجنة مرة خلال عام 2021. استقال السيد أسامة السكري بتاريخ 2021/12/2 وبالتالي انتهت عضويته باللجنة وبتاريخ 2021/7/28 تم اضافة السيد نادر سرحان للجنة – مجلس الادارة

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي :

1. الموافقة على المعاملات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة التنفيذية العليا والمدير العام وصلاحيات رئيس المجلس.
2. دراسة السياسات والأنظمة والإجراءات والقرارات والخطط المقدمة من الإدارة التنفيذية, والتي تتطلب حسب تعليمات السلطات الرقابية والنظام الداخلي للبنك الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

وتمارس اللجنة مهامها وفق نظام الصلاحيات الخاص بالبنك.

أمانة سر المجلس :

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك وللمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة, وبناءً عليه ولأهمية دور أمين سر المجلس, ونظراً لما تقتضيه المرحلة من متطلبات لتطبيق وترسيخ وتعزيز الحوكمة, فقد تم تعيين السيدة ربى حسين أمين سر للمجلس, وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحوكمة.

تعارض المصالح :

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحوكمة للبنك, بأن على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته, وتجنب تعارض المصالح, والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص, والإفصاح خطياً بشكل سنوي, أو في حال وجود أي مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يقوم مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الإستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي, وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية, والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يقوم مجلس الإدارة بمسؤولياته, بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية, وذلك بهدف التحقق مما يلي:-

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس على وجود إطار عام للرقابة الداخلية, يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه, واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها, وضمن الإطار التالي :

1- التدقيق الداخلي

إن وجود إدارة تدقيق داخلي تعمل بفعالية وكفاءة, يسهم بشكل أساسي في خلق مناخ الانضباط, وتعزيز وتدعيم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر.

ومن هنا يولي مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ودائرة التدقيق الداخلي عناية خاصة من حيث:-

1. تعيين مدير التدقيق الداخلي بناءً على توصية من لجنة التدقيق.
2. تدعيم الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة.
3. توفير الموارد المالية الكافية لعمل الدائرة والتحقق من حصولها على رواتب ومكافآت تضمن نشاطها والمحافظة على الكوادر المؤهلة فيها.
4. توفير مستلزمات العمل المطلوبة لإنجاز مهامها بشكل كامل مثل أنظمة الحاسوب وغيرها وتوفير التدريب والتأهيل المستمر للعاملين فيها.
5. التأكد أن لدى الدائرة صلاحيات كاملة تمكنها من أداء عملها بشكل فعّال وباستقلالية عملها عن الأنشطة الخاضعة للتدقيق, وضمان عدم وجود معيقات أو بنود أو معلومات غير مسموح لها الإطلاع عليها والتحقق من حرية الحركة لديها والاتصال بأي موظف داخل البنك.
6. التحقق من عدم وجود تضارب أو ازدواج في المسؤوليات أو المصالح لدى موظفي الدائرة وعدم إسناد أي مهام تنفيذية لهم.
7. تعتبر الدائرة مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي, كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن وجود أي تضارب قائم أو محتمل في المصالح.
8. للدائرة الحق في إعداد تقاريرها دون تدخل خارجي ومناقشة تلك التقارير مع الوحدات والدوائر التي تم تدقيقها.

9. مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك والتحقق من دقتها وتوثيقها, ومراجعة الامتثال لسياسات البنك الداخلية وإجراءات العمل المنصوص عليها, إضافة إلى الامتثال للمعايير الدولية المتعارف عليها والتعليمات والتشريعات النافذة الصادرة عن السلطات المختصة.
10. إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق حسب الأصول وتشمل كافة أنشطة ووحدات العمل في البنك, بالاعتماد على درجة المخاطر المرتبطة بتلك الوحدات والأنشطة.
11. مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بشكل دوري وبحيث يكون سنوياً على الأكثر, بهدف تحديد مواطن الضعف والعمل على تجنبها.
12. متابعة الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي, والتأكد من بذل الجهد اللازم لحلها, وعدم تكرارها.
13. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام, ومعالجة, والاحتفاظ بشكاوى العملاء والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وعمليات التدقيق, ورفع تقارير بها.
14. الاحتفاظ بتقارير التدقيق وأوراق العمل لمدة تتفق مع التعليمات السارية, وبشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة لإطلاع السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
15. تتعزز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال:

- إدراك مجلس الإدارة والإدارة العليا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي, وإيصال وتوضيح هذه الأهمية لجميع العاملين في المصرف.
- الاستفادة, بالطريقة الملائمة وفي التوقيت المناسب, من نتائج عمل التدقيق الداخلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها من قبل الإدارة.
- ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
- إشراك التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إجراءات الضبط الداخلي والتوصية بشأنها.
- الالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 123/م ن/ب4 وتعديلاته, الخاص بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف, فيما يتعلق بالأمور التالية :

- نطاق وأهداف ومهمات وظيفة التدقيق الداخلي.
- استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.
- نظام التدقيق.
- نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي.
- الكفاءة المهنية.
- مجال التدقيق.
- إجراءات التدقيق الداخلي.
- مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي.
- لجنة التدقيق الداخلي.
- الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة الداخلية.

هذا ويقوم مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بالتأكد من توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق, ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter), ومن ثم اعتماد الميثاق من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

2-التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية, وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات, وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة, ويراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها, ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع, وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها, يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد, لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر, بهدف الموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

لدى البنك دائرة مستقلة لإدارة المخاطر, ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:-

1. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:-

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر أسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية.

- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر الكمية والنوعية في البنك وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:-
- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
- توفير التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

2. تقوم بعض اللجان والدوائر والأقسام مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ودائرة الخزينة وقسم مخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
3. تضمين التقرير السنوي للبنك معلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
4. المراجعة الدورية لسياسات المخاطر المختلفة بشكل دوري (سنوي) أو كلما اقتضت الحاجة لذلك.
5. الالتزام بقرارات مجلس النقد والتسليف لاسيما القرارات (-74 -93 -100 -106 107-253 390/م ن/ب4) وتعديلاتها, الخاصة بإدارة المخاطر في المصارف.

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع, وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها, يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد, لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر, بهدف الموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

لدى البنك دائرة مستقلة لإدارة المخاطر, ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:-

4- مراقبة الالتزام

انطلاقاً من حرص بنك الأردن- سورية على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وباقي الجهات الرقابية, واصل البنك الالتزام بمتطلبات السلطات الرقابية, مع الأخذ بالاعتبار الصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي بسبب تأثير الأزمة, وقد قام البنك باتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة التحديات التي برزت نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد, وذلك من خلال إجراءات تحوط إضافية تضمن الحفاظ على تعاملات العملاء, مع الاستمرار بالالتزام بقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

ويعمل البنك على الالتزام بدليل الحوكمة ويقوم بمراجعته وتطويره وتعديله كلما اقتضت الحاجة.

ولدى البنك إدارة مستقلة لمراقبة الالتزام, ترفع تقاريرها لمجلس الإدارة مباشرة, وفيما يلي الإطار العام لعمل مديرية مراقبة الالتزام:

1. إعداد سياسات وإجراءات مراقبة الالتزام وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة في السنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
2. التأكد من مدى التزام المصرف بسياسات وإجراءات الامتثال, بما يضمن التزامه بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
3. إعداد منهجية فاعلة لضمان التزام البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة, وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة مراقبة الالتزام وتعميمها داخل البنك.
4. رفع التقارير الدورية (ربع السنوية) حول نتائج أعمالها, إلى مجلس إدارة البنك مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية.
5. وضع سياسات وإجراءات للحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال البنك.

5 - التقارير المالية

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

1. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
2. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
3. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
4. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني

لـدى البنـك دليـل لميثـاق السـلوك المهنـي، تـم اعتمـاده مـن قبـل مجلـس الإدارة، وتـم تعميمـه علـى كافـة موظفـي البنـك، بالإضافـة إلـى عقـد دورات تدريبيـة بهـذه المفاهيـم، وتتولـى دائـرة الامتثـال تطويـر هـذا الدليـل، والتحقـق مـن مـدى الالتـزام بـه.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمـن القانـون لـكل مسـاهم حـق التصويـت فـي اجتماعـات الهيئـة العامـة، وحـق مناقشـة المواضيـع المطروحـة علـى جـدول أعمـال الهيئـة العامـة العاديـة وغيـر العاديـة، إضافـة إلـى ذلـك فإنـه يحـق للمسـاهمين اقتـراح أي بنـود أخـرى علـى جـدول أعمـال الهيئـة العامـة العاديـة، شـريطة أن يقتـرن هـذا الاقتـراح بموافقـة عـدد مـن المسـاهمين المنصـوص عليـه بالقوانيـن ذات العلاقـة، وتعزيـزاً لهـذه العلاقـة يعمـل مجلـس الإدارة بكافـة الوسـائل المناسـبة لتشـجيع المسـاهمين وخاصـة صغـار المسـاهمين علـى حضـور الاجتمـاع السـنوي للهيئـة العامـة والتصويـت إمـا بشـكل شـخصي أو توكيـل شـخصي فـي حالـة غيابهـم، كذلـك يعمـل علـى تزويـد المسـاهمين بمـا يلـي:-

- نسخة من التقرير السنوي.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هـذا بالإضافـة لأحقيـة كل مسـاهم بالإطـلاع علـى سـجل المسـاهمين فيمـا يتعلـق بمسـاهمته، وكذلـك يحـرص علـى توزيـع الأربـاح بعدالـة علـى المسـاهمين، وبمـا يتناسـب مـع عـدد الأسـهم التـي يملكهـا كل منهـم.

المحور الخامس (الإفصاح والشفافية)

تنطـوي الحوكمـة لبنـك الأردن- سـورية علـى أبعـاد تتصـل بالنزاهـة والتعامـل بالاسـتقامة والأمانـة، و الموضوعيـة والمسـائلة عـن القرارات التـي اتخذتهـا الجهـات ذات العلاقـة فـي البنـك، والشـفافية والإفصـاح والانفتـاح علـى المجتمـع، والبنـك معنـي بالإفصـاح العـام عـن كافـة المعلومـات الموثوقـة التـي تقـدم فـي أوقاتهـا المناسـبة، لمسـاعدة مسـتخدمي هـذه المعلومـات علـى إجـراء تقييـم دقيـق للموقـف المالـي للبنـك وانجازاتـه وأنشـطته ومخاطـره، وإدارة هـذه المخاطـر، خاصـة وأن الإفصـاح وحـده يعطـي الشـفافية المطلوبـة التـي تتوفـر فـي المعلومـات، مـن الناحيـة النوعيـة والكميـة التـي يتـم تقديمهـا فـي أوقاتهـا المناسـبة.

وبنـاء عليـه فقـد تـم خـلال التقريـر السـنوي الإفصـاح عـن كافـة البيانـات المطلوبـة لمختلـف الجهـات الرقابيـة، بالإضافـة لنشـر دليـل الحوكمـة للبنـك ومـدى الالتـزام بـه.

الإفصاح والشفافية

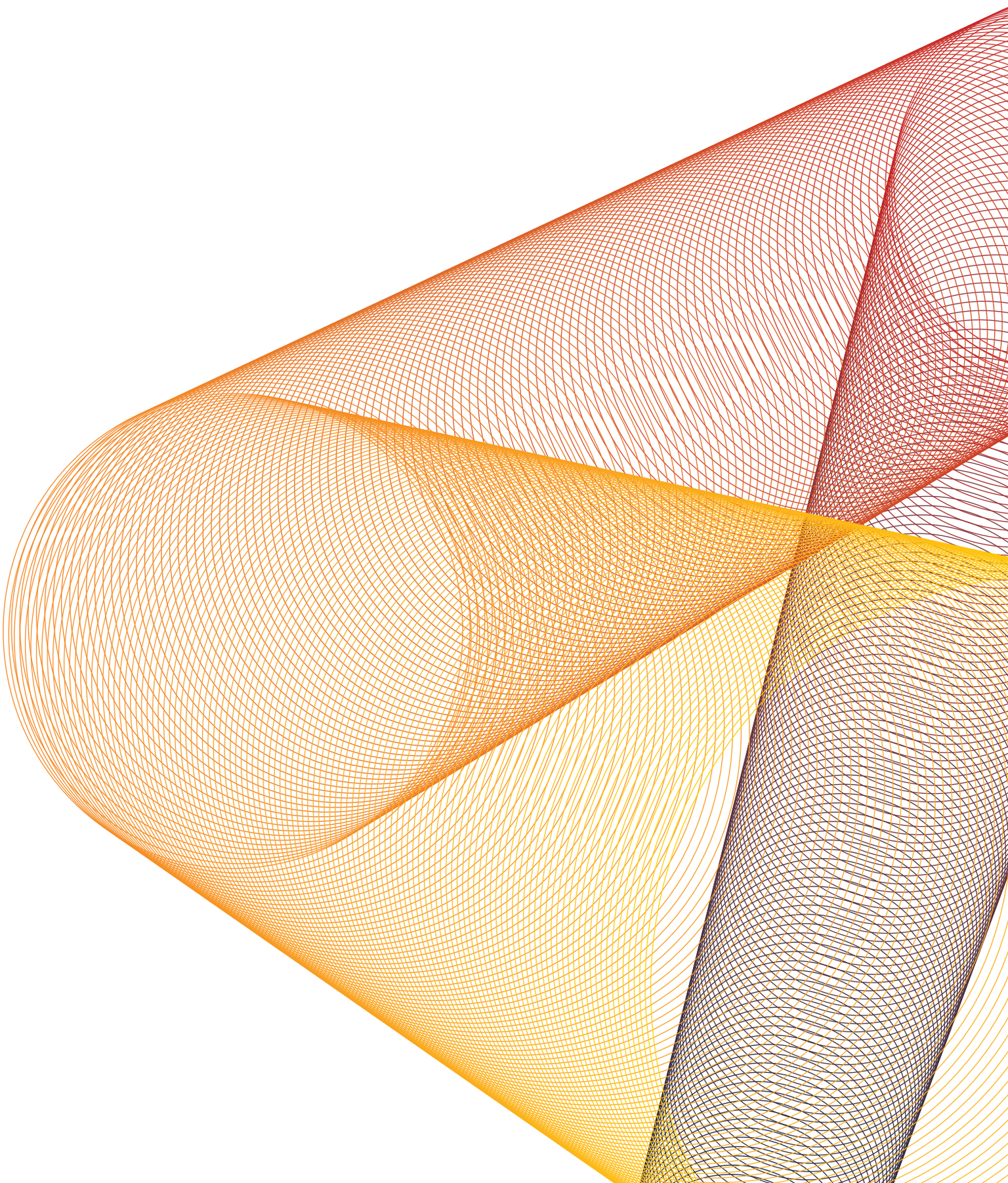

استناداً إلى تعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/0/529 تاريخ 2014/6/5, بخصوص التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية, فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية, وتتبع إدارياً لمديرية مراقبة الالتزام هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

1. تعليمات الجهات الرقابية المتمثلة بمصرف سورية المركزي.
2. سياسات وإجراءات عمل وحدة شكاوي العملاء المعتمدة والمعممة على كافة موظفي البنك.
3. توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
   - الاتصال الهاتفي من خلال رقم خدمة شكاوي العملاء 011-22900040.
   - البريد الإلكتروني: complaints@bankofjordansyria.com
   - صندوق الشكاوي والاقتراحات في الفروع.
   - البريد العادي (صندوق البريد الخاص ببنك الأردن – سورية) 8058 دمشق- سورية.
   - استقبال العملاء بشكل مباشر من قبل فروع البنك, أو من قبل وحدة شكاوي العملاء.
   - موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) .
   - إضافة للشكاوي الواردة من خلال الجهات الرقابية مثل مصرف سورية المركزي
4. اعتماد الإجراءات اللازمة في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء والرد على استفساراتهم ضمن المدة المحددة.
5. دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها.
6. التواصل مع العميل المشتكي بالتنسيق مع الدوائر المعنية, واستبيان مدى رضاه عن معالجة الشكوى.
7. تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية, تتضمن ملخصاً لكافة الشكاوى وتصنيفها والإجراءات المتّخذة في سبيل الحد من تكرارها.
8. وفيما يلي إحصائية بالشكاوى المقدمة إلى البنك من العملاء خلال عام 2021 عبر مختلف القنوات المتاحة موزعة وفقاً لخدمات الفروع, خدمات الدوائر, العاملين لدى البنك, الموجودات الثابتة

خدمات الفروع	خدمات الدوائر	العاملين	الموجودات الثابتة	المجموع
9	9	3	0	21

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوي أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوي والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد من قبل مصرف سورية المركزي بخمسة أيام عمل.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوي مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي :
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
  - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل, المنتجات, مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
  - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

شبكة فروع بنك الأردن- سورية

شبكة فروع بنك الأردن- سورية

الإدارة العامة: دمشق - ساحة السبع بحرات
هاتف: 01122900000 فاكس: 0112317267
ص.ب 8058 دمشق - سورية

إدارة البنك في عدرا الصناعية :
هاتف: 0115850206-7-8-9-10-11-13-14-15
فاكس: 0115850216

دائرة الأتمتة والأنظمة الآلية: دمشق - أبو رمانة
هاتف: 01122900000 فاكس: 0113328331
موبايل: 0988880818

فروع محافظة دمشق وريفها

فرع عدرا الصناعية
هاتف: 0115850206-7-8-9-10-11-12-13-14-15
فاكس: 0115850216

فرع شارع بغداد: ساحة السبع بحرات
هاتف: 01122900100 فاكس: 0112317730

فرع أبو رمانة : ساحة الجامعة العربية
هاتف: 0113354500 فاكس: 0113354506

فرع العباسيين: ساحة العباسيين
هاتف: 0114438261 فاكس: 0114438267

فرع جرمانا : ساحة الرئيس
هاتف: 011 5694868 فاكس: 011 5694869

فرع حرستا (مغلق مؤقت) - مقابل مديرية الخدمات

فروع محافظة حمص

فرع حمص : شارع أبو تمام - دوار 94
هاتف: 0312220603 فاكس: 0312222306

فروع محافظة طرطوس

فرع طرطوس: شارع الثورة
هاتف: 043313733 فاكس: 043313793

فروع محافظة اللاذقية

فرع الكورنيش: شارع الكورنيش الغربي
هاتف: 0412557623 فاكس: 0412556768

فروع محافظة السويداء

فرع السويداء: طريق قنوات
هاتف: 016 324188 فاكس: 016 324288

فروع محافظة حلب

فرع شارع فيصل: شارع الملك فيصل
هاتف: 0212228071 فاكس: 0212228071

فرع الحمدانية (مغلق مؤقت) فندق المارتيني

مراكز تنمية الأعمال

مراكز الجنوب: دمشق - ساحة السبع بحرات
هاتف: 01122900231 فاكس: 0112317267

ريف دمشق (مغلق) - أوتستراد درعا

مركز الساحل: اللاذقية - شارع الكورنيش الغربي
هاتف: 0412557623 فاكس: 0412556768

مركز الشمال: حلب - شارع الملك فيصل
هاتف: 0212228071 فاكس: 0212228071

مركز الوسط: حمص - شارع أبو تمام - دوار الحزب
هاتف: 0312220603 فاكس: 0312220603